



۷۷۶۶

بسم الله الرحمن الرحيم كلام امير المؤمنين عليه السلام

ان الشريف هو الشريف بنفسه

هي

۷۷۶۶ نم، ان الموت
الى الغناضاد قره
بر الله اصعب

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب اسرار العربیه		
مؤلف ابی البركات عبد الرحمن بن محمد الانباری		شماره ثبت کتاب
موضوع		
شماره قفسه ۸۲۵۱		۷۸۰۶۲
		۹۵۵۱

غنی، فهرست شده

۸۲۵۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۰۱۴۲

فهرست شده

بازدید شد

۱۳۸۲

بازرسی شد

۲۶ - ۲۷

كتاب أسرار العبرية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله كاشف لغطاء ذي الجود والانداء ولا إعادة
ولا بداء المنوح بالناة القدسة المقدسة بالخير
والفتاء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله وصحبه
الاوصياء **وقد** ذكرت في هذا الكتاب للوسوم
باسرار العبرية كثير من مذهب النحويين المتقدمين
المقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين
وصحح ما ذهب اليه منها بما حصل به شفاء العليل
واضحت ما علاه بوضح التعليل ورجعت في ذلك كلمة
الى الدليل واعفيتها من الاسهاب والتطويل وسهلتها
على المتعلم غاية السهول فالله تفك ينفع به وهو حسبي
ونعم الوكيل **لما بعد** ان قال قائل ما الكلام قيل الكلام
اسم جنسي واحده كلمة كقولك نبقه ونبق ولبنة
ولبن وثقنه وثقن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام

فان

قيل ما كان من الحروف الاربعة على معنى تحسن التكون
عليه فان قيل ما الفرق بين الكلام والكلم قيل ان الفرق
بينهما ان الكلام ينطلق على المفيد وغير المفيد واما الكلام فلا
ينطلق الا على المفيد خاصة فان قيل فلم قلت ان اقسام الكلام
ثلاثة لا اربع لها قيل لان وجدنا هذه الاقسام يعبر بها
عن جميع ما يخطئ لبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا
فتور اربع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه باناء ما
ما سقط الا ترى انه لو سقط احد هذه الاقسام الثلاثة لبقى في
النفس شيء لا يمكن التعبير عنه باناء ما سقط فلما عبر بهذه
الاقسام عن جميع الاشياء دل على انه ليس لهذه الاقسام الثلاثة
فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل خلت النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى انه سمي اسما لوجهين احدهما انه
يسا على مسماه وعلى ما تحت من معناه فسمي اسما والوجه
الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب فمنها ما هو
نحير به ونحير عنه وهو الاسم غور يد قام ومنها ما يحير به ولا يحير

هذا اشتقاق
الاسم واختلاف
البصريين والكوفيين
فيه

وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف
لا يخبر به ولا عنه فقد سمي الاسم اسما وسمى على الفعل والحرف
اي ارتفع والأصل فيه سمولاً انهم حذفوا الواو من اخره وهـ
وعوضوا الهمة من واو لم فصارا بهم ووزنه إفع لانه منه لامله
التي هي الواو في سمول وذهب الكوفيون الى انه سمي اسماً لانه سمي
على المسمى يعرف بها والسمه العلوية والأصل فيه وسم إلا انهم
حذفوا الواو من اوله وحده عوضوا مكانها الهمة فصارا بهم
ووزنه إعل لانه قد حذف منه فاء وه التي هي الواو في وسم
والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما ذهب اليه الكوفيون
وان كان صحيحاً من وجه المعنى إلا انه فاسد من جهة
التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك
تقول في تفسيره سمي خرفاً او خني وقوفني ولو كان مأخوذاً من التمدد
الأصل فيه سمولاً لانه لما اجتمعت لباء الواو والشاقي منهما ساكن قلبوا اللام
باء وجعلوا ياءاً مشددة كما قال السيد هيت والأصل فيه سمول وهيتون
وميتت الأنة اجتمعت الواو والياء والشاقي منهما ساكن قلبوا الواو ياء

قد حذف

وصيت

وجعلوا

وجعلوا ياءاً مشددة وقلبوا الواو الى ياء ولم يقلبوا الياء الى
الواو لان الياء اخف والواو اثقل فلما وجب قلبا صدها الى اخر
كان قلب الواو التي لثقل الى ياء التي هي خف اولى والوجه
الثاني انك تقول في تكبيره اسماء فوحنو واحناء وقنو
واقناء ولو كان مأخوذاً من الهمزة لوجب ان تقول في تكبيره
اوسام فلما قبل اسماء دل على انه من السمو لا من السمه
وكان الأصل فيه اسماء إلا انه لما وقعت الواو طرأ وقبلها
الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حذاء وكساء وساء والأصل
فيه حذاء وكساء إلا انه لما وقع الواو طرأ وقبلها الف زائدة
قلبت همزة وقبلت الف لانها لما كانت متحركة وقبل الالف فتح
فتحة لا زمر قد سر وانها قد عركت ونفتح ما قبلها لان الالف
لما كانت خفيفة زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين
لم يعندوا بها فقلبوا الواو فاجتمع اسمع الفات الف زائدة
والف منعوبة والالفان ساكنان وهما لا يجتمعان فقلبوا للنفيل
همزة لا التقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمة اولى لانها

هي

اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان ماخوذا من السهم لوجب ان تقول وسنه فلما قيل اسم
 اسميته دل على انه من السوا من السه وكان فيه اسموت
 الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء كما قيل ادعيت واغريت
 واشقيت والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما
 وقعت الواو رابعة قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعي
 ويفزي ويحيي يثقي والاصل يدعو ويفزو ويشقو
 وانما قلبت ياء في المضارع لكسرة قبلها وامتنع ان يثبت
 وترجيبت فانما قلبت الواو فيها ياء وان لم تقلب ياء في لفظ
 في المضارع لان الاصل في تفاعل فاعلت وفي تفعلت
 فقلت وفاعلت وفعلت بحجب قلب الواو فيها ياء وكذلك
 تفاعل وتفعلت والوجه الرابع انك تجد في اول همزة
 للتقويض وهمزة التقويض انما تكون فيما حذف منه لام
 لافاءه الا ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو
 عوضوا الهمزة في اول فقالوا ابن ولما حذفوا الواو التي هي

الفاء

الفاء ونحو ذلك لم يعوضوا الهمزة من اول فلما عوضوا الهمزة هاهنا
 من اول دل على ان الاصل فيه سمو كما ان الاصل في ابن بنو لانهم
 حذفوا الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة في اوله فقالوا اسم
 فدل على انه مشتق من السوا من السه وما يؤيد انه مشتق
 من السوا من السه انه جاء في اسم سمي على وزن هدي
 والاصل سمو الا انه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها
 الفاء وحذفوا الالف ليكونها ونكون ابن فصار سما وفي الام
 خمس لغات اسم واسم وسم وسمى قال الشاعر بسم الذي
 في كل سورة سمه ويدوي سمه وقال اخر وعامنا اعجبنا مقدم
 يدعي بالشيخ ومن ضاب سمه وقال اخر والله اسماك سما مباركا
 اشرك الله به ايشا رجا وكسرة الهمزة في اسم لما لكسرة وسببته
 في سمو لانه الاصل وضمت الهمزة في اسم لما الضمة سينه في سم
 لانه اصل ثاني والذي يدل على ذلك اللفتان الاخيران
 وهما اسم وسم فانهما فاستهما حذفتا لامهما وبقيت فاء وهما
 على حركتهما في الاصلين ووزن اسم بضم الهمزة افع ووزن

سمع فع وزن سمى فعل فان قيل ما أصل الاسم قيل كل لفظه
 دل على معنى محتتمها غير مقتربة بن مان فحصل وقيل ما
 دل على معنى وكان ذلك المعنى شخصا او غير شخص وقيل
 ما استحق الاعراب في اول وضعه ومنهم من قال لاحد له
 ولهذا لم يجد سيبويه وإنما اكتفى بالمثل فقال لا يم رجل
 وفرس فان قيل ما علم مات الاسم قيل علم مات الاسم
 كثيرة فمنها الالف واللام نحو الرجل والفلام ومنها التنوين
 نحو رجل وغلان ومنها حرف الجر نحو من زيد والى عمر ومنها
 التشبيه نحو الزيدان والعمارت ومنها الجمع نحو الزيدون
 والعمرون ومنها النداء نحو يا زيدا ويا عمر ومنها الترخيم
 نحو يا حار ويا مال ويا مال في مد تخيم حارث ومالك
 وقد قرئ بعض السلف وناد ويا مال ليقض علينا
 ربك ومنها التصغير نحو من يند وعمر في تصغير زيد
 ومنها النسبة نحو زيد بن عمرو في النسبة الى زيد وعمرو
 ومنها الوصف نحو زيد العاقل ومنها ان يكون فاعلا

او مفعولا

او مفعولا نحو ضرب زيد عمرا ومنها ان يكون مضافا او مضاف
 او ليه نحو غلام زيد وثوب خن ومنها ان يكون مخبرا عنه
 كما بينا فلهذا معظم علمات الاسماء فان قيل لم يسمى الفعل
 فعلا قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الى ترى انك اذا قلت
 ضربت دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما
 دل عليه سمي به لا نهم يسمون الشيء بالشيء اذا كان منه
 بسبب وهو كثير في كل بهم فان قيل فما حد الفعل قيل حد
 الفعل كل لفظه دل على معنى محتتمها مقتربة بن مان فحصل
 وقيل ما اسند الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حله الفخيون
 بحل وكثيرة فان قيل ما علمات الفعل قيل علمات الفعل
 كثيرة فمنها قد والسين وسوف نحو قد قام وسوف يقوم
 وسوف يقوم ومنها تاء الضمير والفاء وواو نحو
 قمت وقاما وقاموا ومنها تاء التانيث التا كنه نحو
 قامت وقعدت ومنها ان الحقيقة المصدرية نحو اريد
 ان تفعل وما شيد ذلك ومنها التصرف ففعل يفعل وكل

معنى الفعل

٤ الأفعال تنصرف إلى ستة أفعال وهي نفع وبس وعسى
 وليس وفعل كالتحجب وجبب إلى المدح وفيها كلها
 خلاف ولها كلها أبواب تذكرها فيها إنشاء الله تعالى
 فان قيل لم يسمى الحرف حرفا قيل لأن الحرف في اللغة هو
 هو الطرف ومنه يقال حرف الجبل أي طرفه فسمي حرفا
 لأنه يأتي في طرفه أي الكلام فان قيل فما حلة قبل ما جاء
 المعنى في غيره وقد حلة الخويون أيضا محدودة كثيرة
 لا يلتزم ذكرها في هذا المختصر فان قيل فإلى كم قسم
 ينقسم الحرف قيل إلى قسمين مهمل ومعمل فالمعمل هو الحرف
 المختص بحرف الجر وحرف الجزم والمهمل غير المختص بحرف
 الاستفهام وحرف العطف ثم الحرف المهمل والمعمل
 كلها تنقسم إلى ستة أقسام فمنها ما يغير اللفظ والمعنى
 ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى
 دون اللفظ ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم
 ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لفظا ولا معنى ومنها ما لا

بحث الحرف

يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ والمعنى
 ففصحى أليست تقول ليت زيد قائم فليست قد غيرت
 اللفظ وغيره المعنى أما المتغير وأما ما يغير اللفظ فلا
 نصبت الاسم ورفعت الخبر وأما ما يغير المعنى فلا
 دخلت في الكلام معنى التمني وأما ما يغير اللفظ دون المعنى
 فنحو إن زيد قائم فانها قد غيرت اللفظ لا أنها نصبت الاسم
 ورفعت الخبر ولم تغير المعنى لأن معناها التأكيد والتأكيد
 الشيء لا يغير معناه وأما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو
 تقول هل زيد قائم فهل قد غيرت المعنى لأنها نقلت الكلام
 الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب إلى الاستخبار
 لا يحتمل صدق أو لا كذباً ولم تغير اللفظ لأن الاسم بعد دخولها
 مرفوع بالابتداء كما كان يتوقع به قبل دخولها وأما ما يغير
 اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم فنحو اللهم إني أعوذ بك من
 ما هنا غيرت اللفظ لجرها الاسم وغيرت المعنى لإدخال
 معنى الاختصاص ولم تغير الحكم لأن الحكم وحذف النون

منه أيضاً أنه مقد في الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها فام تغير
 الحكم واثاماً ما يتغير الحكم ولا يتغير اللفظ ولا معنى فخر الاسم في
 قوله إذا جاءك المنافقون قالوا شهدناك لم رسول الله والله يعلم
 أنك لم رسول الله بل هذه المنافقين كما قد ذكروا فاللام ههنا
 ما غيرت اللفظ ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لأنها علقته
 الفعل من العمل واثاماً لا يتغير اللفظ ولا معنى ولا حكم فخر ما
 في قوله فخرج فبما رحمة من الله لنت لهم فما فهمنا ما غيرت اللفظ
 ولا معنى ولا حكماً لأن التقدير في من الله لنت لهم فان قيل كيف
 اسم وفعل أو حرف قيل اسم والتأويل على أنها اسم من وجهين أحدهما
 أنه قد جاء من بعض العرب على كيف يتبع الاسم فيكون قد دخل
 حرف الجر قبل على أنها اسم فلا أن هذا اللفظ ضعيف لأن دخول
 حرف الجر ثاماً ماد شاة أو الوجه الصحيح هو الوجه الثاني وهو
 نفعه لا يتحول كيف كان تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً بطلان يقال
 حرف لأن الحذف لا يفيد مع الكلمة واحدة وكعب واحدة الأثر على أنك
 تقول كيف زيد فيكون الكلام مفيداً فان قيل فقد فاد اللفظ مع
 كل واحد في التثنية نحو يا زيد وما قيل إنما حصلت المعانيه في التثنية

مع كلمة واحدة لأن التقديم في قولك ادعوا زيدا ونادى
 زيد لفصلت الفاعل باعتباره هذه الجملة المقدرة لا باعتبار اللفظ
 مع كلمة واحدة فيبطل أن يكون حرفاً وبطل أيضاً أن يكون فعلاً وماضياً
 لأن أشبه الفعل الماضي لا يخلو ما يكون أن يكون على كضرب
 أو فعل مكنت أو على فعل كسع وعلم وكيف على وزن فعل فيبطل
 أن يكون فعلاً ماضياً وبطل أن يكون فعلاً مضارعاً لأن المضارع
 ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهزة والنون والياء
 والتا وكيف ليس في أوله إحدى الزوائد الأربع فيبطل أن يكون
 فعلاً مضارعاً وبطل أن يكون أمراً لأنه لا يفيد الاستفهام وفعل
 الأمر لا يفيد يفيد الاستفهام فيبطل أن يكون أمراً وإذا بطل أن يكون
 فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً بطل أن يكون فعلاً والتذييل على
 على أنه ليس بفعل لأنه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا
 ولما كان فعلاً لما دخل على الفعل لأن الفعل لا يدخل على الفعل وإذا
 بطل أن يكون فعلاً أو حرفاً وجب أن يكون اسماً فان قيل
 فعلاً مات الاسم لا يحسن فيه كما لا يحسن فيه على ما من الفعل

والاعلامان الحرف فلم جعلتهما إنشأ ولم تجعلوه فعلاً أو حرفاً قيل
 إن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرع فلما وجب
 حمله على هاتين الأقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو
 الأصل أولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قدم الاسم
 على الفعل والفعل على الحرف قيل إنما قدم الاسم لأنه الأصل وتبين
 ويستغنى به بنفسه عن الفعل نحو قوله زيد قائم كواخر الفعل
 عن الاسم لأنه فرع عليه ولا يستغنى عنه فلما كان الاسم هو
 الأصل ومستغنياً عن الفعل والفعل فرعاً عليه ومفتقراً إليه كان
 الاسم مقدر ما عليه وإنما قدم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد
 مع حرفي واحد نحو قام قائم زيد وآخر الحرف عن الفعل لأنه لا
 لا يفيد مع اسم واحد فالتكليف يفتيد من غير أن تعلق
 الحرف بشئ لم يكن مفيداً فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد
 والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدر ما عليه فاعرفه
 انشاء الله تعالى باب الأعراب والبناء (إن قال قائل لم سمي
 الأعراب إعراباً والبناء بناءً) قيل أما الأعراب ففيه ثلاثة

بحث الأعراب
 والبناء

أوجه أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني ما
 ماخوذ من قولهم أعراب الرجل عن حاجته إذا بينها ومنه قوله
 صلى الله عليه وآله الشيب يعرب عنها لسانها أي يبين
 ويوضح قال الشاعر وجدناكم في آل حم أيتة تدها
 ميثاقى ومغرب فلما كان الأعراب يبين المعاني سمي إعراباً
 يبين والوجه الثاني أن يكون سمي إعراباً لأنه تغيير للحرف
 وأخر الكلام عريت معلة الفصل إذا تغيرت فان قيل العرب
 في قولهم عريت معلة الفصل معناه الفساد فكيف يكون
 الأعراب ماخوذاً منه قيل معنى قولك عريت الكلام أي
 زنت عريه وهو فساد وصار هذا كقولك لجمت الكتاب
 إذا زلزلت عجمته واشكيت الرجل إذا زلزلت شكايته وعلى
 هذا عمل بعض المفسرين قوله تعالى الساعة أكاد أخفيها
 أي أنزل خفاءها وهذه الهمزة سمي من سلب
 والدرجة الثالث أن يكون سمي إعراباً لأن العرب للكلام
 كانه يعقب إلى السامع بأعرابه من قولهم امرأة عروبة إذا

كانت متحبة الى زوجهها قال الله تعزنا انسابا اي متحبان
 الى امر واجهن فلما كان العرب للكلاب كان يتحبت الى التابع
 باعربه سمي اعراظبا واما البناء فهو منقول من هذه البناء
 المعروب للزوميه وثبوته فان قيل فاحد البناء والاعراب
 قيل اما للاعراب فله اختلاف او اخر الكلم بحركة او سكوت
 فان قيل كم القاب للاعراب والبناء قيل ثمانية اربعة للاعراب
 واربعة للبناء فالقاب للاعراب رفع ونصب وجز وجزم
 والقاب البناء فتح وكسر ووقف وهي وان كانت
 ثمانية في المعنى فهي اربع في الصوَر فان قيل فلم كانت
 اربعة قيل لانه لا ينسب الا حركه او سكوت فالحر كم ثلثة انواع
 الضم والفتح والكسر فالضم من الثقتين والفتح من اقصى
 الخلف والجز من وسط الغم والتكون هو الداع فان قيل
 هل حركه الاعراب اصل حركه البناء او حركه البناء اصل حركه
 الاعراب قيل اختلف المتحرون في ذلك فلهب بعض المتحرون
 الى ان حركه الاعراب هي الاصل وان حركه البناء فرع عنها

عليها

البناء
 عليها لان الاصل في حركه الاعراب ان تكون للفعال والمروف
 وهي الفرع فكانت فرعاً وذهب آخرون الى ان حركات
 البناء هي الاصل وان حركات الاعراب فرع عليها لان حركات
 البناء لا تتغير ولا تنول ولا تتغير عن حالها وحركه الاعراب
 تنول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلاً مما يتغير فان
 قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحروف والحركة واما هما
 معنيان بمعنى فان يعرفان ما القلب ليس اللفظ فيها حظ الى معنى
 انك تقول في هذا الاعراب هو اختلاف اخر الكلم باختلاف العوامل
 وفي هذا البناء نوم اخر الكلم باختلاف العوامل وفي البناء نوم اخر
 الكلم بحركة او سكوت ولا خلاف ان الاختلاف في اللزوم ليسا بلفظين
 واما هما معنيان بمعنى فان في القلب ليس اللفظ فيها حظ والذي
 يدل على ذلك ان هذه الحركه اذا وجدت بقيت صفة الاختلاف
 لم تكن للاعراب واذا وجدت بقيت صفة اللزوم لم تكن للبناء فدل على
 ان الاعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحته
 هذا اضافه هذه الحركه الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب

وحركات البناء ولما كانت الحركات انفسها هي الاعراب والبناء
 لما جاز ان تضاف اليه لانه لا يضاف اليه شيء الى نفسه لا يجوز ان ترى
 انك قد قلت حركات الحركات لم يجز فلما جاز ان يقال حركات الاعراب
 وحركات البناء دل على انها غيرهما فاعرفه الله في باب
 العرب والمبني ان قال قائلها العرب والمبني قبل ما العرب فقدمنا
 تغير اخره بتغير المعامل فيه لفظا وتقديرا وهو على ضربين اسم
 متمكن وفعل مضارع فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن
 معناه والفعل المضارع ما كانت في اوله إحدى الزوائد الأربع و
 هي الهمزة والنون والتا والياء فان قيل فلم يرد هذه الحروف دون
 غيرها قيل لان الاصل ان تنادى حروف المد واللين وهي الواو والالف
 والياء الا لان الالف لم يكن زيادتها اول الا لان الالف لا تكون الا ساكنة
 ولا تبدل بالساكن محال ابدلوا منها الهمزة بقرب مخجها لانها مخججان
 من أقصى الخلق وكذلك الواو وايضا لم يكن زيادتها اول الا لانه ليس
 في كلام العرب واو زيد او لا تبدل منها التا لانها تبدل منها كثيرا
 الى اسمي انهم قالوا تات وتجاه وتجه وتهمه وتيقود ونولج

بحث العرب
 والمبني

قال

قال الشاعر يتخذ من عصوات قلع وهو بيت الصايل والاصل
 وارث ووجه وخمعة وهو يقود ولا تدين الوقاد ونولج
 لانه من الولج فابدلوا التا من الواو في هذه المواضع كلها فدل ذلك
 هاهنا واما الياء فزيدت لانها لم يعوض فيها ما يمنع زيادتها كما
 عرض في الالف والواو واما النون فاقام بدلت لانها حرف تشبه
 حروف المد واللين وتنادى معها في باب الزيدتين والزيدتين والهمزة
 والتحقيق في ترتيب هذه الحروف ان تقدم الهمزة ثم النون ثم
 التا ثم الياء وذلك لان الهمزة للمكلم وحده والنون للمكلم ولين معه
 والمثالي للماطب والياء للقائب والاصل ان يجزى الانسان عن نفسه
 ثم عن نفسه وعن من معه ثم القائب فهذه اربعة التحقيق في ترتيب
 هذه الحروف في اول الفعل المضارع فان قيل فالفعل المضارع
 محمول على الاسم في الاعراب ام هو اصل فيه قيل لا هو محمول
 على الاسم في الاعراب وليس ياصل فيه لان الاصل في الاعراب
 ان يكون للاسماء دون الافعال والحروف وذلك لان الاسماء
 متضمنة معان مختلفة نحو الغاعليه والمفعوليه والاضافة فلولم

والمداد على التبع

تعرّب للتبعية هذه المعاني بعضها ببعض يدرك على
ذلك أنك لو قلت ما أحسن زيد لكنت متعجباً فلو لم تعرّب
في هذه المواضع للتبعية بالتبعية والتبعية بالاستفهام وإن
واستبهرت بعضها ببعض وإن التباساً واجبه وأما
الأفعال والخرق فأنها تدل على ما وضعت له بصيغتها فاعلم
بالأعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبساً فيها والأعراب
زيادة والحكيم لا يزيد شيئاً يغير فائدة فإن قيل إذا كان الأصل
في الفعل المضارع مبتدئاً فلم يحمل على الاسم في الأعراب قيل إنما حمل
حمل الفعل المضارع على الاسم في الأعراب لأنه ضارِع الاسم
ولهذا سمي مضارعاً والمضارعة المشابهة ومنه سمي المضارع
ضارعاً لأنه يشابه ضارِعَهُ ووجه المشابهة بينه هذا الفعل
والاسم من نفسه أوجه الوجه الأول أن يكون شيئاً عاقلية
فيمتخصص كلما أن الاسم يكون شيئاً عاقلية فيمتخصص إلى تعجب
تقول يقدم فيصالح الحال والاستقبال فإذا دخلت عليه
التي أو سوف اختص بالاستقبال كما تقول رجل فيصالح

لجميع الرجال فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه
بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص
بعد شياعه فقد سماه من هذا الوجه والوجه الثاني أنه تدخل
عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم إلى ترى أنك تقول إن زيداً
يقوم كما تقول إن زيداً قائمٌ ولا بد أن يختص بالاسم فلما
دخلت على هذا الفعل دل على شابهة الفعل بينهما والذي يدل
على أن فعل اللام والفعل المتعدي الماضي لا يعد عن شبهة الاسم
لم تدخل عليه هذه اللام عليهما إلى ترى أنك لو قلت لاكره زيداً
أباعد وإن زيداً قائم كان ذلك خلفاً بين القول والوجه الثالث
أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبهه بالاسماء
المشتركة كالعين ينطلق على الباصرة وعلى عين الماء إلى غير
والوجه الرابع أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول
مررت برجل يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد
قام يضرب مقام ضارب والوجه الخامس أن فعل المضارع
يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ولهذا عمل اسم
الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم استحق

جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر والكل واحد
 واحد من هذه الانواع اما عامل الرفع فاختلغا نحوون فيه
 فنصب البصريون الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عمل
 معنوي لا لفظي فاشبهوا به في الارتفاع لا لبدء الرفع كذلك
 ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل الماضي فانه يرفع مقام
 الاسم ولا يرفع قيل انما لم يرفع ترفع لانه لم يثبت له استحقاق
 الاعراب فلم يكن هذا العامل موصيلا للرفع لانه نفع منه بخلاف
 الفعل المضارع فانه استحق حمل الاعراب الشابه للتي ذكرناها
 قبل فبان الفرق بينهما واتا الكوفيتون فاختلغا في ذلك فنصب
 الكافي الى انه يرتفع بالزائد في اوله وذهب الفرع الى انه يرفع
 لانه من العوامل الناصبه والجران فانما قول الكافي فظاهر
 الفساد ولا فائدة لو كان الزائد في اوله وللوصف للرفع لوجب ان
 لا يجوز نصب الفعل والجر منه مع وجوده ولان عامل النصب
 والجر لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب
 وجره بدخول الجوازيم دل على ان الزائد ليس هو العامل واما
 قول الفرع فانه ضعف وذلك يودي الى ان يكون النصب

والجر

والجر قبل الرفع لانه قال لسانه من العوامل الناصبه
 والجران منه والرفع قبل النصب والجر فكان هذا القول ضعيفا
 فانما عامل النصب فتحوان ولن وكى وازن واما عامل الجر
 فتحول ولما والام الامر ولان النهي ولعوامل النصب والجر
 مواضع ذكرها ان شاء الله تعالى واما المبني فهو محد العرب
 وهو ما يفتقر اخره بتغير العامل فيه فن ذلك الاسم غير الممكن
 فتحول من كم وقبل وبعد واين وكيف وامس وهو لاد واما
 بنيت هذه الاسماء لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية
 او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة فان كانت اسما
 استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت شرطية
 فقد تضمنت معنى حرف الشرط وان كانت اسما موصولا فقد
 تضمنت معنى حرف النصب وبقيت الكلمة وبقيت الكلمة مبني وان كانت
 نكرة موصوفة فقد تضمنت معنى حرف الموصولة واما ما كانت
 لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية او شرطية فان كانت
 استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت شرطية

الجوازيم

فهي تقيض رب لان رب للتقليل وكما للتكثير وهم يحلون الشيء على
 كما يحلون على نظيره وبنيت كم على السكون لانه الاصل في البناء وا
 يعرض فيها ما يوجب بناؤها على حركة فبقيا على الاصل وما قبل
 وبعد فاما بنينا لان الاصل فيهما ان يتعمل مضافين الى ما بعدهما
 فلما انقطع عن الاضافه والضاق مع المضاف اليه بمنزلة كلمة وتعد
 نورا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني قال الله تعالى
 الامر من قبل ومن بعد واما بنينا على حركة لان كل واحد منهما كان له حالة
 الارب قبل البناء فوجب بناؤه على حركة تميزهما على ما بين يدي
 له حال الارب غورن وكما قبل واما بنينا على حركة لالتقاء الساكنين
 والعقل في الاول فان قيل فلم كانت الحركة ضمير قبل الوجهين احدهما
 انه لما حذف المضاف اليه بنينا على قوة الحركة وهو الضمير نفوذا عن
 المحذوف وتعدية لهما والوجه الثاني واما بنينا على حركة لان النصب
 والجر يدخلهما نحو بنيت قبلك ومن قبلك واما الرفع فلا يدخلهما
 البتة فلو بنوهم على المفعول او الكسر لالتبس حركة الارب بغير حركة
 البنائين واما على حركة لاندخلهما وهي الضمير لئلا تلبس حركة الارب

في

محركة البناء واما ابن وكيف فاما بنينا لانها تضمنت معنى حرف الاستفهام
 لاكن لان ابن سؤال عن المكان وكيف سؤال عن الحال فلما تضمنت
 معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنوا واما بنينا على حركة لالتقاء الساكنين
 الساكنين واما كانت الحركة فتحه لانها اخذت الحركة واما اسس
 فاما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لان الاصل في اسس
 الاسس فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب ان
 تبنا واما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين واما كانت الحركة
 لانها الاصل في التحريك ومن العرب من يجعل اسس معدول
 عن لام التعريف فيجعل غير مصر في قال الشاعر لقد رايت
 عجا من اساجيت اشبل القفا السعال في حشا الرواية واما
 هو لاء فاما بنيت لضمها لتضمنها معنى حرف الاشارة
 وان لم ينطبق به لان الاصل في الاشارة ان تكون في الحرف
 كالشرط والتثنية والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الآتية
 انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هو لاء معنى حرف الاشارة
 فبنوها ونظيره هو لاء ما التقي في التجب فانها بنيت لاء

لضمها معنى حرف التعجب وان لم يكن له حرف ينطق به لان الاصل
 في التعجب ان يكون بالحرفين المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك
 ضموا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا انضمت معنى
 حرف الاستفهام والشرط فلهذا هاهنا واما الفعل غير المضارع
 فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فلما
 فعل الماضي فتحذف وذهب وعلم وشرف واستخرج وخرج
 وخرجم واما فعل الامر فتحذف وذهب واعلم واستخرج وخرج
 وخرجم وسند كمل ما بني فعل الماضي على الفتح ولما بني فعل الامر
 على الوقف وخلق في التثنية فيه في بابيه ان شاء الله تعالى
 واما الحروف فكلها مبنيده لم يعرف منها شيء لبنائها على
 اصلها في البناء فاعرفه ان شاء الله تعالى باب اعراب الاسم المفرد
 ان قال قائل على كم ضرب الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح
 ومقل والمصحيح في عرف النحويين ما لم يكن اخره الف او لا
 ياء ولا واو قبلها كسرة نحو رجل وفوس وما اشبه ذلك وهو
 على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات

الثلاث مع التثنية نحو زيد ورايت زيدا ومررت بين يديه وهذا
 الضرب يسمى بالامكن وقد يسمى بممكن فان قيل لم جعلوا التثنية
 علامة الانصراف للصرف دون غيره قيل لان اولى ما يندرج في
 المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها
 الى التثنية لما لم يلزم من اعتدادها وانتقالها الى تثنى انهم
 لم يجعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجرا لانكسار
 ما قبلها وكن لك حكم الياء والالف في الاعتلال ولا يقال من
 حال الى حال فكان التثنية اولى من غيره لانه ضعيف
 يضارع حروف العلم الى تثنى انهم عدلوا عن زيادتها
 معتد لم في الخلق فاشبه الالف اذا كان حرفا فاعدا اي فان
 قيل ولما دخل التثنية في الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب سيبويه في انه دخل الكلام علامة الالف فذهب عليهم
 والامكن عند عدلهم وذهب بعض النحويين الى انه دخل
 حرفا بين الفعل والاسم وذهب اخرون الى انه دخل
 حرفا بينه وبين ما لا ينصرف واما غير المنصرف فاما الذي

الجرم مع التنوين وكان ثابتاً من جهتين نحو مرت باحد وباب الهم
 وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الضرف
 لانه اشبه الفعل فمنع هذا التنوين ومنع الياء للتنوين لساناً
 بينهما من المصاحبه وذهب نحو يوت الى انه يمنع من الجر لانه
 اشبه الفعل والفعل لا يدل عليه جر ولا يسمى أمكن فكل أمكن ممكن
 وليس كل ممكن أمكن فان قيل فلم يدل على الجرم مع الالف واللام ولا
 الاضافه قيل لان من دخول التنوين مع الالف واللام او الاضافه
 وسر هذا في موضعه ان شاء الله نعم والفعل ما كان في اخره
 الف او ياء قبلها كسره وهو على ضربين منقوص ومنقوص
 اما المنقوص فيما كانت اخره ياء خفيفه قبلها كسره وذلك
 نحو القاضي والذاعي فان قيل فلم يسمى منقوصاً قيل لانه
 نقص الرفع والجر فتدل هذا قاض يافى ومرت بقاض يا
 يافى والاصل فيه هذا قاض ومرت بقاض لا انهم اسف
 استقلوا الضم والكسر على الياء فوجها فبقيت الياء ساكنه
 والتنوين ساكن فدل هذا الياء للقاء الساكنين وكان القياس

حذف الياء الاولى من حذف التنوين لوجوه احدها ان الياء
 اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين
 فانه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف
 احدهما كان حذف ما في اللفظ واليه على حذف الاولى والثاني
 ان التنوين دخل المعنى وهو الضرف واما الياء فليست كذلك
 فلما وجب حذف احدهما كان حذف ما لم يدل على المعنى او لم يدل على
 المعنى واما اذا كان منصوباً فهو بمنزلة الصحيح لحذف الفتح فان
 قيل الحركات كلها تستقل على حرف العلة ليل قولهم باب ونائب
 والاصل فيها يوب ونوب الا انهم استقلوا الفتح على الواو والياء
 فقبلوا كل كل واحد منها الياء قبل الفتح في هذا النحو لا يزم ليست
 بعارض بخلاف الفتح التي على ياقاض فانها عارضه وليست كذلك
 بل يزم فلها المعنى استقلوا الفتح في باب ونائب ولم يستقلوا
 في نحو قاض فان وقفت على الرفع والجر ومن هذا النحو كان لك
 فيه مذهبان اسقاط الياء اثباتها واختلف النحويون في ذلك
 في الاجود منهما فذهب سيبويه الى ان حذف الياء اجود اجراء

للوقت على الأصل لأن الأصل هو الأصل وذهب يعنى إلى
 أن إثبات الباء إجماعاً لا إلهياً فاحذف لاجل التنوين ولا
 تنوين في الوقف فوجب رد الباء وقد قرى بها القراء قال الله تعالى
 ما عندكم ينقد وما عند الله باق بغيراء وقر بعضهم بالياء فإن كان
 منصوباً بدلت من تنوينه الفاكس اسماء المنصرف المصيبة
 فتقول رأيت قاضياً كما تقول رأيت ضارباً وإن كان فيه الف
 ولا م كان حكم في الوصل حكم ما ليس فيه الف ولا م في حذف الضمة
 والكسرة ودخول الفتح فكان لك البصفي الوقف في حال حاله
 الرفع والجر إثباتاً بالياء وحذفها وإثبات الباء إجماعاً لا إلهياً
 لآلة التنوين لا يجوز أن يثبت مع الالف واللام فلما ثبت علم
 اسما بالياء يجب أن تثبت وكان بعض العرب يقف بغير
 الياء وذلك أنه قد حذف الباقى قاض ونحوه ثم أدخل عليه
 الالف واللام وبقي الوقف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد
 قرأ فيه بعض القراء لا تنفلاً اجبوا دعوة الداع فإن
 كان منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا بالياء قال الله تعالى كذا إذا

بغير

بلغت التراقي وذلك لا تنزل إلا بالحكم منزلة الوقف الصحيح فيمنع
 بها من الحذف وأما المقصور فهو المختص بالف مفردة في آخره
 نحو النوى ولم يمدى والدينا والآخرة وسيم مقصوراً لأن مركبات
 الأعراب قضايت عنه أي حبست والقصر الحبس ومنه يقال
 امرأة مقصورة أي محبوسة وقصيرة وقصورة قال الله تعالى
 حور مقصورات في الخيام أي محبوبات وقال الشاعر
 وانت التي حيت كل قصير إلى ولم يعلم بك القضاة
 عنت قصيرات الحال ولم أزد قصار الخطا شراً النساء البهاتري
 ويروي قصورة البهاتر القصار ويروي البخاري وفيها
 بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير منصرف والمنصرف
 ما دخله التنوين وذلك لأنه رجا وعصا ورأيت رجا وعصا
 والأصل عصو ومرجى إلا أن الياء والواو لما تخركما وانفتح ما
 قبلها قلبت العين وحذفت الالف منهما لكونها وسكون
 التنوين وكان خذ فيها أو لم يذكرناه في حذف الياء من نحو
 قاض فإن وقتت على شيء من هذا الضرب فقد اختلفوا في التنوين

فيه على هذا ذهب قد ذهب سيبويه الى ان الوقف في حالة الرفع
والجر على الالف المبدل من الحروف الاصلية وفي حالة النصب على الالف
المبدل من التنوين حملا للمقتل على الصحيح وقد ذهب ابو عثمان
المانبي رضي الله عنه الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على
الالف المبدل من التنوين الا انهم اختلفوا في ابدال حال النصب
في الصحيح لانه يعنى الى الالف التي هي اخف الحروف ولم
يبدل لوان في حالة الرفع والجر لانه يقضى الى الثقل واللبس وذلك
غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا يكون الا
مفتوحا فابدا لو امنه الف لانه لا يجلب ثقل ولا يوجب لبا
وذهب ابو سعيد السيرافي رضي الله عنه الى ان الوقف
في الاحوال الثلاثة على الالف المبدل من الحروف الاصلية وذلك
لان بعض القراء يميلونها في قوله تعالى واجعل على النار هدى
ولو كانت مبدلة من التنوين جازت اما لئلا تنعكس
انك لو املت الالف نحو رايت على الكان غير جائز فليأ
حاجز لا مالة هاهنا دل على انها مبدلة من الحروف

الاصلية لا من التنوين وغير المنصرف ما لم يلحقه التنوين وذلك
نحو حبلى وبشرى ومكرى ونبت فيه الالف وصل ووقف
او ليس يلحقها تنوين محذوفه من اجله فان لفظها ساكن من كلمة
اخرى حذفت لان لغوا الساكنين فان قيل فلما علم عربت الاسماء ان
السم المقتل بالحروف وهي اساءة مفردة قيل انما عربت بالحروف
نوطية لما ياتي من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء
اولى بالنوطية من غير هاء قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه
الاضافة ومنها ما تلت من الاضافة فالتغلب عليه الاضافة ابوك
وهنوك وحورك وما تلت من الاضافة فوك ودوامال والاضافة
وقوع على الدواد وكما ان التثنية والجمع وقع على المقرة فلما وجدت
بينهما الشابهة من هذه الوجه كانت اولى من غيرها ولما وجد ان
تقرب بالحروف هذه المشابهة اقاموا لكل حرف في مقام ما يجانسه
من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف علامة للنصب
والياء علامة للجر وذهب الكوفيون الى ان الواو والضم قبلها
علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء

والكسر قبلها علامة الجرح فعملوها معرفة من مكائين وقد بينا
 فاده في مسائل الخلق بين البصريين والكوفيين وذهب بعض
 النحويين إلى أن هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع كان فيها
 نقل بلا قلب وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل
 وإن كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب إلى ترى أنك إذا قلت
 هذا أبوك فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها فكان فيه نقل بلا
 قلب وإذا قلت رايت أباك كان الأصل فيه رايت أبوك فتحركت
 الواو وانفتح ما قبلها فقلت الواو الفاء فكان فيه قلب بلا نقل وإذا
 قلت مررت بابيك كان الأصل فيه مررت بابوك فنقلت الكسرة من
 الواو إلى ما قبلها فانقلب الواو ياء لسكونها وانكسر ما قبلها فكان
 منه نقل وقلب وذهب بعض النحويين إلى أن الواو والياء والياء
 نشأت من اشباع الحركات قال الشاعر الله يعلم نأني تلقينا بدم الك
 الدجيل إلى أخواننا صومر وأنتي جثما تقني الهوى بصري
 من حيث سلكو فانظروا إراد فانظر فاشبع الضمة فثبات
 الواو وكما قال الشاعر في اشباع الفتحة وأنت من الغوأل حين

ثم من ومن دم الرجال عند تراخ إراد عند تراخ فاشبع فتحة
 فثبات الالف وكما قال الآخر في اشباع الكسرة تنقيداً لها الحصى في
 في كل حال جرة تنقيداً للآدم تنقاد الصيار في إراد الصيار ف
 فاشبع الكسرة فثبات الياء والشاهد على اشباع الضمة والفتحة
 والكسرة كثير جداً وهذا القول ضعيف لأن اشباع الحركات أعم
 تكون في ضجرفة الشعر كمنه الأبيات وأما في حالة الاختيار فلا
 يحدث ذلك بالإجماع فلما جادها هاتفي حالة الاختيار أن تقول
 هذا أبوه ورأيت أباه ومررت بابيه دل على أن هذه الحروف
 ما نشأت من اشباع الحركات وقد حكى عن العرب أنهم يقولون
 هذا أبك ورأيت أبك ومررت بابك من غير واو والالف والياء
 ويحكي أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أبك ورأيت أبك
 ومررت بابك بالالف في حالة الرفع والنصب والجر كقوله إن
 أباهوا يا أباهوا الذي يعتمد عليه هو القول الأول وقد بينا
 ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بالأسماء في شرح الأسماء
 التشبيه والجمع إن قال قائل ما التشبيه والجمع قبل صيغة مبتدئة لكذا

عن الكسيرة
 والجمع

للدلالة على الاثنين واصل التنشئة العطف تقول قام الزيدان .
 وذهب العرب والاصل قام زيد ^{فرد} ونصب عمر وعمر و
 الا انهم حذفوا احدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التنشئة
 طلبا لبيان الاختصار والذي يدل على ان الاصل هو العطف
 ثم انهم يتكون التنشئة في حال الاضطراب ويعدلون عنها الى التكرار
 كقوله كابين خلفها والخلق كثير افعى في بليس قف وكقول
 كان بين كنهها والفك فارغ منك فحذف في منك وكقول
 الاخر ليش وليت بحال اضحك اراد ليشان الا انه عدل الى
 التكرار في حال الاضطراب لانه الاصل فان قيل ما الجمع فيقول
 ضعيفة مبنية للدلالة على العدد الذي ذكره الاثنين
 والاصل فيه انضم العطف كالتنشئة الا انهم عدلوا عن التكرار
 في التنشئة طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع او في قات
 فيقول فلم كان اعراب التنشئة والجمع دون الحركات قبل لآت
 التنشئة والجمع فرع على المفرد والاعراب بالحروف فرع على الحركات
 فكما اعراب المفرد الذي هو الاصل بالحركات التي هو الاصل

في التنشئة طلبا للاختصار

فلذلك

فلذلك فلن لك اعراب التنشئة والجمع اللذان هما فرع على
 بالحروف التي هي فرع فاعطى الفرع الفرع كما اعطى الاصل الاصل
 وكانت الالف والواو والياء من حيزها لانها اشبهت
 الحروف بالحركات فان قيل فلم خصوا التنشئة في حال الدفع بالالف
 والجمع المذكور السالم بالواو واشركوا بينهما في النصب والجر فيقول
 قيل انما خصوا التنشئة بالالف والجمع بالواو لان التنشئة الترتيب للجمع
 لانها تدخل على من يعقل وعلى من لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان
 والنبات بخلاف الجمع السالم فانه في الاصل لاوى العلم خاصة فلما
 كانت التنشئة اكثر والجمع اقل جعلوا الاخف وهو الالف للاكثر
 والاقل وهو الواو للاقل ليعاد اليه التنشئة والجمع وانما اشركوا بينهما في النصب والجر لان
 التنشئة والجمع طائفة احول وليس الا لانه احرز فوقع الشك فيكون فاعرف
 فيقول هل النصب محمول على الجملة المحمولى على النصب قبل بل النصب محمول على الجملة
 لان دلالة النصب على الجملة لا دلالة لها على النصب لان النصب لا يكون الا على الجملة
 في الاصل يدل على الجملة فلذلك ما اشبهها فان قيل فلما حمل النصب على الجملة دون
 الرفع قبل خمسة اوجه الوجه الاول ان الجملة النصب الاسما ومن الرفع لانه
 يدل على الفعل فلما وجب الحمل على الصيغة كان حمل على الاسم او على غيره

والوجه الثاني انهما يقعان في الكلام فضله لا ترى انك تقول
مررت فله تفنقرا الى ان تقول بتيل او نحو كأنتك اذ اقلت
رايت فيفتقر الى ان تقول زيد او نحوه والوجه الثالث انها تركان
في المعنى تقول مررت بتيل فيكون في معنى حررت زيد والوجه الخامس
ان الجر اخف من الرفع فلما ارادوا العمل على احدهما كان العمل على الاخر
اقرب من العمل على الاقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو ان النصب
من اقصى الخلق والجر من وسط الغم والرفع من الشقين فكان النصب
الى الجر اقرب من الرفع لان اقصى الخلق اقرب الى الوسط
الغم من الشقين فلما ارادوا حمل النصب على احدهما كان عمله على الآخر
اولى وحمله على البعد والجاسر احق بصفته والذي على اعتبار
هذه المناسبة بينهما انهما حملوا النصب على الجر في باب التنبيه
والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما روي
الاعراب في التنبيه والجمع قبل اختلف النحويون في ذلك
فذهب سيبويه الى ان الالف والواو والياء مرفوعة الاعراب
وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس والمبرور رضوان
الله عليهم ومن تابعهم على انها تدل على الاعراب وليس من
باعراب ولا مرفوعة اعراب وذهب ابو عمر البرقي رضي الله

عنه ان انقلدها هو الاعراب وذهب القطرب والفاء الى انها
تدل على الاعراب وليس مرفوعة اعراب ففاسد لانه لا يخلو اما
ان تدل على الاعراب في الكلمة او غيرها فان كانت تدل على
اعراب في الكلمة فلا بد من تقدير فيها فيرجع هذا القول
الى القول الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على اعراب
في غير الكلمة فليس يصحح لانه تفدي الى ان تكون التنبيه والجمع
مبينين وذلك فقال واما ما ذهب الى انقلدها ان انقلدها
وليس يذهب القائل هذا القول الى ان تكون اعراب هذه الك
الكلمة تدل على اعرابها وذلك حال واماع ذهب الى ان انقلدها
انقلدها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لانه يورى الى ان
تكون التنبيه والجمع مبينين في حالة الرفع لانه لم ينقلب اذا ولى احوال
الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء التنبيه والجمع في
حالة بين الاحوال وبعضهم من ذهب الى انها انفسها هي الاعراب
ففسد الفساد وذلك لان الاعراب لا يخل قطم بينا الكلمة فلو اسقطنا
هذه الامر فلبطل معنى التنبيه والجمع واختلف معنى الكلمة فدل ذلك

على انها ليست باعراب وانما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل
فلم فتح ما قبل التثنية دون الجمع قبل الثلاثة اوجه الوجه الاول ان
التثنية اكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت التثنية اكثر من الجمع والجمع اقل
اعطوا الاقل الاكثر حركة الخفيفة وهي الفتح والافل حركة الثقيلة وهي
وهي الكسرة والوجه الثاني ان حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة
على التثنية اشبهت تاء التانيث التي تزداد على الواحد للدلالة على
التانيث وتاء التانيث يفتح ما قبلها فلذلك ما اشبهتها وكانت
التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لانها قبل الجمع والوجه الثالث
ان بعض علامات التثنية الالف والالف لا يكون ما قبلها انقضا
ففتح ما قبل الياء لئلا يختلف الالف لانهما توجب المخالفة
فان قيل لما دخلت النون في التثنية والجمع قيل اختلف الضموم في
ذلك فذهب سيبويه الى انها تاء بل من لا يدل من الحركة
والسنتين وذهب بعض النحويين الى انها تكون على ثلاثة اضراب
فتارة تكون بدل من علة التثنية وتارة تكون بدل من الحركة دون
دون التثنية وتارة تكون بدل من التثنية دون الحركة

فكونها

فكونها بدل من الحركة دون التثنية في جملتها وفسان وكونها بدل من الحركة
دون التثنية في جملتها والفسان وكونها بدل من التثنية فقط في نحو
رميان ومصلوك وذهب بعض الكوفيين الى انها زادت للفرق بين التثنية والجمع
لواحد المنسوب في نحو قولك رايت زيدا فان قيل فلم اكثر من التثنية ونحو ان
الجمع قبل التثنية بينهما فان قيل فاما الى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما فيلزم ان يكون
نونه التثنية يتقوى به الجمع لا التثنية في جملة المقصود في جملتها لئلا يوجب التثنية الصحيح
الان لا يكون الفعل في جمع مصطفا رايت مصطفى وعريت مصطفى قالوا لا
كما وانما عندنا الموصوفين لا خيار فلفظ مصطفى لا يفتقر الى زيد في قلم يفتقر الى
ظلم يكسر انون التثنية ويتقوى به الجمع لا التثنية لهذا الوجه من التثنية
فان قيل فلهذا عكس فتقوى به التثنية وكسر انون الجمع وكان الفرق أصلا
فيل ثلاث اوجه الوجه الاول ان نون التثنية تقع بعد الالف وباء مفتوح
ما بعدها قبلها فلم يستقلوا فيها الكسرة كما ولما انون الجمع فانها تقع
بعكس الا ومضموم ما قبلها او بيا مكسور مما قبلها الاختار ولها الفتح
خفة التثنية مثل الواو والظنة والكسرة ولو عكس لا تدى ذلك الى الاستغناء
انما انما لا يختار ولما لا يرفع في ظم الكسرة والوجه الثاني ان التثنية قبل
الجمع ولا أصل في التثنية الشاذين الكسرة فيكون نونه التثنية لا وجب لها الالف

ليعادل

وفقت نوت الجمع لات الفتح اخف من الضم والوجه الثالث ان
 الجمع انقل من التثنية والكسر انقل من الفتح واعطوا الاخف للدثقل
 والاقول للدخف ليعادلو ايبتها فان قيل فلم قلتم ان الاصل
 في الجمع ان يكون لمن يعقل قيل تفضيلكم لانهم المقدّمون على
 سائر المخلوقات بتكرّم الله نعم وتفضيلهم اياهم قال الله نعمه
 ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير
 ممن خلقنا تفضيلا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الاعداد من
 العشرين الى التسعين للاث الاعداد لما كان يقع على من
 يعقل نحو عشرين رجلا وعلى من لا يعقل نحو عشرين ثورا وكذلك
 الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب الذكر
 على المؤنث في نحو اخوك من يد وهند وما اشبه ذلك فان قيل
 فمن اين جاء هذا الجمع في قوله نعم فقال لها والارض ابتيا
 طوعا او كرها قالنا اتينا طائعين قيل لا لله لما وصفها بالقول
 والقول من يعقل اجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى
 اني مرّيت احدى عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم يسموا

ساجدين

ساجدين لانه وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل اجراها
 مجرى من يعقل فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قوله في ارض
 ارضون وفي جمع سنه سنون قيل لان الاصل في ارض ارضون
 وفي جمع سنه سنون قيل لان الاصل في ارض ارضون بدليل
 قوله في التثنية ارضه وكان القياس ان تجمع بالتاء والالف
 الا انهم لما حذفوا التاء من ارض جمعوه بالواو والنون تعويضا
 عن حذف التاء وتخصيصا له بشي لا يكون في سائر اخواته و
 لكن لك الاصل في سنه سنون بدليل قوله في الجمع سنوات
 او سنوات على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا اللام جمعوا بالواو
 والنون من حذف اللام وتخصيصا له بشي لا يكون وهذا التقيد
 التعويض تعويض جواز الاتعويض وجوب الا انهم لا يقولون
 في جمع شمس شموس ولان جمع غدا غداون ولهذا لما كان هذا الجمع
 في ارض وسيم على خلاف الاصل ادخل فيه ضرب من التفسير
 الداء ارضون وكسر التين من سنون استعارا بالله جمع
 السلامه على الاصل فاعرفه انشاء الله تعالى باب جمع التانيث
 ان قال فابل لما زاد واي اخر هذا الجمع الفاو تاء مخفوله سلمت

في جمع التانيث

وصلحات قيل لأن أولي ما يناد حروف المد واللين وهي الألف
 والياء والواو وكانت الألف أولى مع الياء والواو لأنها اخف منها ولم
 تجز زيادة أحدهما مع الآخر لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله
 لأنه كان يقع طرفا وقبله الف رائد فتقلب عن فزادوا التاء بدل الألف
 من الواو لأنها تبدل منها كثير نحو ثبات ونجاه وتهمة ونكلها
 وما أشبه ذلك والأصل في سلمات وصلحات سلميات وصلحات
 إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في كلمة واحدة
 وإذا كانوا قد حذفوا التاء المذكور في نحو قولهم رجل بصري وكوفي
 في النسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصري وكوفي لئلا يقولون
 في الموثق امرأة بصرية وكوفية فيجمعون بين طريقتين
 الأولى فإن قيل فلم حذف التاء الأولى قيل لأنها تدل على التانيث فقط
 والتانيث تدل على الجمع والتانيث فلما كان في التانيث زيادة مع
 معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى فإن قيل فلم يحد فون
 الألف في جمع قبلي كما حذفوا التاء فيقولوا أصلا كما يقولون قالوا سلم
 سلمات قيل لأن الألف تستل منزهة عن حرف من نفس الكلمة
 لأنها صيغة عليها الكلمة في قول أصوالها وأما في بمنزلة اسم
 ضم إلى اسم كحضر موت وبعليك وما أشبه ذلك فإن قيل
 فلم وجب قلب الألف قيل لأنها لو قلب لكان ذلك يؤدي

إلى حذفها لأنها سلكته والفاء الجمع ^{بها} سلكته وسلكته لا يجمعون
 فيجب حذفها لئلا تتأثر التانيث فإن قيل لم قلبت فقبلها حيليات
 ولم تقلبوا وأقبل لوجهين أحدهما أن الياء تكون علامة للتانيث
 والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الألف إلى أحدها كان قلبها
 إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو والوجه الثاني أن الياء اخف من
 الواو والواو أثقل فلما وجب قلبها إلى أحدهما كان قلبها إلى
 الألف أولى من قلبها إلى الألف فإن قيل فلم قلبوا الهمزة في جمع
 صحراء فقلوا صحراوات قيل لوجهين أحدهما أنهم أبدلوا من
 الواو همزة في نحو أقتت وأجوه أبدلوا الهمزة هاءا ووا
 لضرب من التقاض والتعويض والوجه الثاني أنهم أبدلوا هاءا
 وواو ولم يبدلوا هاءا لأن الواو أبعد من الألف والياء أقرب
 منها فلو أبدلوا هاءا لأدنى ذلك إلى أن تقع ياء بين الفين وكان
 أقرب إلى اجتماع الأمثال وهم إنما قلبوا الهمزة فرار من اجتماع الأمثال
 لأنها تشبه الألف وقد وقعت بين الفين فإذا كانت الهمزة
 وأما وجب قلبها فرار من اجتماع الأمثال وجب قلبها ووا

لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال فان قيل فلم حمل النصب على
 الجر في هذا الجمع قيل لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع
 المذكر الذي هو الأصل وجب ايضاً حمل النصب على الجر في جمع
 المؤنث الذي هو الفرع حمل الفرع على الأصل وإذا كانا قد حملوا
 أعد ونعد وتعد على يعد في الإعرال وإن لم يكن فرعاً عليه
 فلذلك حمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه كانت
 ذلك من طريق الأولى فاعرفه ان شاء الله تعالى باب
 جمع التكسير ان قال قائل لم يسمى جمع التكسير قيل إنما سمي بذلك
 على التشبيه بتكسر الأبيد لان تكبيرها إنما التيات اجزاء
 فلما انزل ينظر الواحد وفيه بضمة في هذا الجمع سمي جمع
 التكسير وضو على أربعة اضراب احدها ان يكون لفظ الجمع
 أكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد أكثر من
 من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دوت
 للحركة والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات وأما لفظ
 الجمع أكثر من لفظ الواحد فحوز حل ورجال ودرهم ودرهم

جمع التكسير

٩٣

وان

وأما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع فحوز كتاب وكتب وازار و
 وازرو وأما لفظ الجمع كلفظ الواحد في المروف والحركات فحوز القل
 فانه يكون جمعاً فاما كونه واحداً فهو قوله تعالى متى إذا كنتم
 في الفلك وحررين وقال فعال والفلك التي تجرى في البحر ما ينفع
 الناس فلذلك به الجمع لقوله جرن من والتي تجرى غرائب الضمير فيه
 إذا كانت واحداً غير أنها الضمير فيه إذا كانت جمعاً وإن كانت
 اللفظ واحداً غير أن الضمير فيه إذا كان واحداً كالضمير في قفل
 وقلب وإذا كانت جمعاً كانت الضمير كالضمير في كتب وازرو وكن
 وكن لك قولهم هجان ودلاص يكون واحداً ويكون جمعاً نقول نأفقه
 هجان ونوق هجان ودراع دلاص ودروع دلاص فإذا كانت
 واحداً كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب وإذا كانت جمعاً كانت
 الكسرة فيه كالكسرة في كلام والهجاء الكرم والإبل والدلاص الدرع
 البراق ويقال دلاص ولأمص وفالص وطمص وطمص بمعنى
 واحد فاعرفه ان شاء الله تعالى باب المبتدأ ان قال قائل ما المبتدأ
 قيل كل اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظاً او تقديرأقولنا
 اللفظية احترازاً لأن العوامل تنقسم إلى قسمين إلى عامل لفظي

محمّد المبتدأ والخبر

والى عامل معنوي فاما اللفظي فهو كان واخواتها وات واخواتها وضئت
واخواتها وقرنا تغدير احترت من تغدير الفعل في نحو قوله تعالى
اذا السماء انشقت وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يات الا في موضعين
عند سيبويه واكثر البصريين هذا احدها وهو الابتداء والثاني وقوع
الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مرت برجل يكتب فارفع يكتب موقعه
موقع كاتب واذن ابغض الى ما موصفا للثا وهو عامل
الصغر فذهب الى ان الاسم يرتفع كونه صغرا فوقع وينصب كونه
صغرا منصوبا ويخبر كونه صغرا لمجرور وكونه صغرا في هذه الاحوال المعنى
يعرف بالقلب ليس اللفظ فيه خط سيبويه واكثر البصريين ينصبون
الى ان العامل في الصغر هو العامل في الموصوف ولهذا موضع ذكره
فيه ان الله توفات قيل بماذا يرتفع الاسم المبتدأ قبل اختلاف الخو
في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع
بتعريف من العوامل اللفظية وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع
بما في النفس من معنى الاخبار عنده وقد ضعفه بعض الخويعين وقال
لو كانت الامر كما ذهبوا الى ان لا ينصب اذا دخل عليه عامل النصب
لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه لوجب ان لا يدخل عليه مع

بقائه فلم اجاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه واما الكوفيين
فذهبوا الى ان اللفظ يرتفع بالخبر فمنه الى ما يرتفعات
وان كل واحد منهما يرتفع الاخر وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين
البصريين والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعريف عامل
وهو عبارة عن عدم العوامل قبل لات العوامل اللفظية ليست
مؤثرة في المعول حقيقة وانما هي امارات وعلامات واذا
ثبتت ان العوامل في محل الاجتماع انما هي امارات وعلامات
فالعلامه تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو
كانت مفعلا ثانيا وارتدت ان تميز احدهما من الاخر لكنت تصح
تصريح احدهما مثلك وتترك صريح الاخر فيكون عدم الصريح في
في احدهما كصريح الاخر فتبين بهذا ان العلامه تكون بعدم
شيء كما تكون بوجود شيء فاذا ثبت هذا خازن ان يكون التعريف
من العوامل اللفظية عامل فان قيل فلم جعلتم المبتدأ في الرفع
دون غيره قيل لان اثر اوجه احدهما ان اوقع في اقوى احواله
وهو الابتداء فاعطي قوى وهو الرفع والعجم الثاني اول الرفع

أول فاعطى الأول للدول والوجوه الثالث أن المبتدأ الخبر عنه
 كما أن الفاعل خبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما أشبهه فان قيل
 فلم إذا لم يكن المبتدأ في الأمر العام لا يعرف قيل لا المبتدأ خبر عنه ولا
 والأعراف عن لا يعرف لا فائدة فيه فان قيل فهم لا يجوزون تقدم
 خبر المبتدأ عليه نحو قائم من يد قيل اختلف الغويون في ذلك فذهب
 البصريون أن ترجأت وذهب الكوفيون إلى غير جائز وترى إذا
 تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعل وقالوا الوجوه
 جوتز تقدم خبر المبتدأ عليه لا دى ذلك إلى تقدم ضمير
 الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا
 إليه فاسد وذلك لأن الاسم الفاعل لضعف من الفعل
 في العمل لا أنه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتدل ولم يوجد
 هاهنا فوجب أن لا يعمل وقولهم أن هذا يعود إلى التقدم
 ضمير الاسم على ظاهره ففاسد أيضا لأنه لا مكانه وأن
 كان مقدما للفظ إلا أنه مقدما مؤخرًا تقدرا
 وإذا كان مقدما في اللفظ مؤخرًا في التقدم كان
 تقدمة جائزًا قال الله نعم فأوجس في نفسه خيفة

موسى فالها في نفسه ضمير موسى وإن كان في اللفظ مقدما
 على موسى إلا أنه لما كان موسى مقدما في التقدم والضمير
 في تقدمه التأخير كان ذلك جائزا فلذلك هاهنا والذي
 يدل على جواز ذلك وقوع الإجماع على جواز ضرب غلامه
 زيد وهذا بين وكذلك اختلغا في النظر إذا كان مقدما
 متقدما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريون
 إلى أنه في موضع الخبر كالركان متأخر أو ذهب الكوفيون
 إلى أن المبتدأ يرتفع بالنظر ويخرج عن كونه مبتدأ
 ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وفي
 المسئلة كذا ثم طوى بل بيناه في المسائل الخ لا يليق ذكره
 بهذا المختصر باب خبر المبتدأ أن قال قائل على كم ضرب
 ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرج وحمل فان قيل فعلم
 فعلى كم ينقسم المفرد قيل على ضربين أحدهما أن يكون اسما
 غير صيغة والآخر أن يكون صيغة أما الاسم غير الصيغة فنحذف
 زيد أخوك وعمرو غلامك فزيد مبتدأ وأخوك خبر

وكان لك عمر مبتداه وغلان ملك خبره وليس في شئ من هذا النحو
ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون
إلى أن فيه ضمير إلى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرماح
من البصره يبعث الأول هو الصحيح لأن هذه أسماء متخذة لأسماء الحفلة لا تقى
الخطا أو لما كان صفة فخر يدرى برب وحرص حسن وما أشبه ذلك ولا خلاف
بين النحويين في أن ههنا النحو يحمل مبرأ يرجع إلى المبتدأ والخبر لا أنه ينزل
منزلة الفعل وينطق معناه فان قيل على كم ضربا يتنضم لجمله قيل من جملة سمية
وجمله فعلية فاما الجملة الاسمية فإكان الخبر الأول اسما وذلك بخبر يدرى
منطلق فزيد مبتدأ ما بوه مبتدأ ثاني ومنطلق خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ
الثاني خبر خبر عن المبتدأ الأول واما الجملة الفعلية فإكان الخبر الأول منها فعلا
وذلك بخبر زيد مباح به وهو ان تكلمهم بكرك وما أشبه ذلك واما الخبر
وحيثما اختلفا في خبرين فبهما قد ذهب سببوه وحيثما امتد من الخبرين
إلا أنهما بعد ذلك الجملة كما أنها يتنضم معهما الفعل فإذا كان زيد عندك
وعمر في الدار كان التقدير زيد استقر عندك وعمر استقر في الدار
وذهب بعض النحويين إلى أنهما بعدان من المفردات لا أنهما مبتدأ معهما
استقر وهما اسم الفاعل على أن يكون مع الفهم جملة والتعجب نادر

يرجع

اليسير

إليه سببوه ومن تابعه والدليل على ذلك أننا وجدنا الظرف
وحرف الجزاء يقعان صلة للأسماء الموصولة نحو الذي والذين
ومن وما وما أشبه ذلك نقول الذي عندك زيد والذي
في الدار عمر وكذلك سائرها ومعلوم أن الصلة لا تكون
أولا علم وإذا وجدناهم يصلون بها الأسماء الموصولة دلنا
على ذلك أنها بعدان من الجملة لا من المفردات وإن الفعل
التقدير استقر دون مستقر لأن استقر يصلح أن يكون
صلة لأنه علم ومستقر لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفعول ولا بد
في هذا النحو معنى الجملة من خبر يعود إلى المبتدأ تقول زيد
أبوه منطلق فيكون العائد إلى المبتدأ الهاء في أبوه فاما
قولهم السن منوان بذرهم ففيه ضمير يعود في يرجع إلى
المبتدأ والتقدير منوان منه بذرهم واما حذف منه تخفيفا
للعلم به ولو قلت زيد انطلق عمر لم يحسن فلما أضفت إلى
ذلك إليه أو معه صحت التسليم لأنه قد يرجع من إليه أو معه
ضمير المبتدأ وعلى هذا فيا سركل وقت خبر المبتدأ واما واجب

ذلك ليرتبط الكلام الثاني بالاول ولولم يوضع منه ضمير
الى الاول لم يكن اولى به من غيره فنتظّل فائدة الخبر فان
قيل فلم اذا كان البتد اجتهت جاز ان يقع في خبر ظرف المكان
دون ظرف المكان الزمان قيل اما جاز ان يقع في خبر
ظرف المكان دون ظرف الزمان لان في وقوع ظرف المكان
خبر عنه فائدة وليس في ظرف الزمان خبر عنه فائدة
التي تدعي انك تقول في ظرف المكان زيد امامك فيكون
مفيدا الا انه يجوز ان لا امامك ولذا قلت في ظرف الزمان
زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانه لا يجوز ان يخبر عن يوم
الجمعة وحكم الخبر ان يكون مفيدا فان قيل فكيف جاز الاجابة
عنه بظرف الزمان في قولهم الليلة الهلال قيل اما جاز
لان التقدير فيه الليلة حدوث الهلال او طلوع
الهلال في ظرف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
والحدوث والطلوع حدوث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ
ظرف زمان اذا كانت المبتدأ احد تأكيدا للصلح يوم الجمعة

وقوع

الجمعة

الجمعة هو القتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان في وقوعه
خبر عنه فائدة فان قيل ما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
المخبرون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله
المبتدأ كما ذكرنا واما البصريون فاختلفوا فذهب قوم
الى ان العامل هو المبتدأ وحده هو العامل في الخبر لانه لما وجب
ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر
قياسا على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وذهب
قوم الى ان العامل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر ونحو
وذهب سيبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو المبتدأ
المبتدأ والمبتدأ جميعا لان المبتدأ لا يتفك عن المبتدأ ولا يصح
يصح الخبر معناه الا هما فدل على انهما العاملان فيه وال
والذي اختار ان العامل في الخبر هو المبتدأ وحده دون
المبتدأ وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت
ان المبتدأ له تأثير في العمل فاضحه ضافه ما لا تأثير له الى
ما لا تأثير لا تأثير له والتحقيق فيه ان تقول ان المبتدأ

بمعنى الفاعل

عمل في الخبر بواسطة المبتدأ مشارك له في العمل وفي كل واحد
 من هذه المذهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر باب
 الفاعلات قال قائل ما الفاعل قبل كل اسم ذكرته بعد فعل وسندت
 ذلك الفعل الى ذلك الاسم نحو قام زيد وذهب عمرو فان
 قيل فلم كان اعرابه الرفع قيل فربما بينه وبين المفعول فان
 قيل فهما عكسا وكان الفرق واقعا قبل خمسة اوجه الاول هو ان الفعل
 لا يكون له فاعل واحد فيكون له مفعولات كثيرة فنهما يتعدى الى
 مفعول واحد منها ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى
 الى ثلاثة مقاميل نعم انه يتعدى الى خمسة اشياء وهي المصدر
 وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال وليس الفاعل
 واحد ولكن لك كل فعل لان يتعدى الى خمسة وليس لها ايضا
 الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول فالرفع
 اشغل والفتح اخف فاعطى الاشغل قل للثقل ولاكثر للاخف
 ليكون الرفع مساويا لثقله الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة
 المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع
 فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو

والفعل

والفعل جملة كما يكون المبتدأ والخبر جملة فلما ثبت المبتدأ الرفع حمل
 الفاعل عليه والوجه الثالث ان الفاعل اقوى من المفعول والرفع
 اقوى من النصب فاعطى الفاعل الذي اقوى من المفعول وهو
 الرفع واعطى للمفعول الذي هو الاضعف الازعف وهو النصب
 والوجه الرابع ان الفاعل اول والرفع اول والمفعول اخر والنصب
 اخر فاعطى الاول للاول والاخر للاخر والوجه الخامس ان
 هذا السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض الا بجمع الفرق وقد حصل
 وبان ان هذا السؤال لا يلزم انما العكسنا على ما اورد السائل
 فنحن الفاعل ورفعنا المفعول لفاعل لئلا لاخر فهل عكسنا في
 ذلك الى ان يتقلب السؤال والسؤال متى انقلب كان مردودا
 وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدما من جهة النظر الى ترتيب
 الابداد وانما اخترناه لانه بعيد عن التحقيق فان قيل بماذا
 يرتفع الفاعل باسناد الفاعل اليه لانه احدث فاعل في
 الحقيقة الذي يدل على ذلك انه يرتفع في النبي كما
 كما يرتفع في الاحباب تقول ما قام زيد ولم يذهب عمرو

فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب كالواجب
 نحو قام زيد وذهب عمرو وما اشتهر ذلك فان قيل فلم لا يجوز
 تقدم الفاعل على الفعل قيل لان الفاعل يقتضي منزلة الجزئية من
 الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجبه احدها انهم لا يكتفون
 لام الفعل اذا انفصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى واذا واعدنا موسى
 موسي بربعين ليلة ثلاثا يتعالى اربع عشرة كلمة في كلمة واحدة
 اذ ليس في كل منهم تعالى متحركة لانه في كل واحد في كلمة
 الا ان تحذف من الكلام للتخفيف تخف عن عظم وعكسده
 وعلبط فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل بمنزلة حرف من السخ
 الفعل واللام استكمل الامه الاشارة ضمير المفعول لا يمكن
 سكن له لام الفعل اذا انفصل به لانه في بقية الانفصال
 قال الله تعالى واذا يقول المناقوت والذين في قلوبهم مرض
 ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا فلم يكن لام الفعل
 اذا كان في نية الانفصال بخلاف قوله واذا واعدنا
 موسى فانه في نية الانفصال الوجه الثاني انهم جعلوا

النون

النون في الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجر والنصب
 فلما اتم جعلوا هذه الضمائر التي هي الالف والواو في تفعلون
 ويفعلون وتفعلون وند و يفعلون وتفعلين يا امرأت
 يمنة له حرف من سسخ الكلام واللام جعلوا الاعراب بقوله
 والوجه الثالث انهم قالوا قامت هند فالحقوا التاء بالفعل
 والفعل لا يؤنث وانما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل
 بمنزلة جز من الفعل واللام لاجان الحاق علامة التانيث
 به والوجه الرابع انهم قالوا في النصب الى كنت كتي قال انكر
 الشاعر فاصبحت كتيئا واصبحت عاجنا وبرخصا للمرو
 كنت وعاجن فابتوا الياء ولم يتنزل بمنزلة حرف من سسخ
 الكلام واللام لاجان اثباتها والوجه الخامس انهم قالوا اجعل
 وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة اسم واحد
 وحكم على موضعها بالرفع على الابتداء والوجه السادس
 انهم قالوا زيد ظننت قائم فالفوهوا والالفاء اغايبون
 للمفردات لا للجمع فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل عن

كلمة واحدة إلا ما جاز لا لفاؤا الوجه السابع انهم قالوا
 لا للواحد قفا على التثنية لان المعنى قف قف قال الله
 القيا في جهنم فتنتي وان كان الخطاب لمفرد لان المراد
 الفاعل والتثنية ليست للافعال وانما هي للاسماء وقد
 فلو لم يتثنى للاسم منزلة يفضى الفعل والالما جان تثنية
 باعتبارها فاذا ثبت بهذه الاوجه ان الفاعل يقتضئ منزلة
 الجن من الفعل لم يحسن تقديمه عليه فان قيل لما نعمتم ان
 فعل القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل
 بين قولنا زيد ضرب وضرب زيد قيل لو جزم بين احدهما
 انه من شرط الفاعل ان لا يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو
 قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة
 ناخية على استعمال قولك زيد قام ابو وعمر ومنطلق
 غلام ولما جاز ذلك دل على انه لم يرفع بالفعل بالابتداء
 والوجه الثاني انه لو كان الامر على ما نعتت بوجوبه
 لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي ان يقول الزيد ان

قام

قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون
 فلما لم يقل الزيدان قاما والزيدون فلو ادل على انه يرفع
 بالابتداء دون الفعل فان قيل فلم استثن الضمير الواحد نحو زيد
 قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة
 نحو الزيدون قاموا قيل لان الفعل لا يخلو من فاعل واحد
 وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمت اسما مفعلا على
 الفعل نحو زيد قام لم يحتج الى اظهار ضمير الجماعة العايم
 بانه لا يخلو من فعل واحد فاذا كان قدمت اسما متثنيا
 على الفعل نحو الزيدان قاما او مجموع نحو الزيدون قاموا
 وجب اظهار ضمير التثنية والجمع لانه قد يخلو من ذلك
 فلو لم يظهر ضميرهما اي التثنية والجمع لوقع الالتباس
 ولم يعلم ان الفعل الاثنين او جماعة فافهمه انشاء الله تعالى
 باب المفعول به ان قال قائل ما المفعول به قيل كل اسم
 تعلقت اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل
 اختلف نحو يون في ذلك فذهب اكثر النحويين الى

مبحث المفعول به

ان العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعض النحويين
 الى ان العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول الصحيح هو
 الاول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لانه اسم كمال
 ان المفعول اسم كذلك فاذا استويا في الاسميه والاصل
 في الاسمان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه او في
 الاخر وان ثبت هذا وانجمنا على ان الفعل لم تاتي في العمل
 العمل فاضافة ما لا تاتي له العمل الى ما له تاتي للتاثير له
 فدل على ان العامل هو الفعل فقط وهو على ضربين فعمل متعل
 بغيره وفعل متعل بنفسه فاما يتعدى بغيره فهو الفعل
 اللزم ويتعدى بثلاثه اشياء وهي المفعول والتضعيف
 وحرف الجر والمفعول نحو خرج زيد اخبرته والتضعيف
 نحو خرج المتاع وخرجته وخرجته وخرجته به ومن اشبه
 ذلك واما المتعدى بنفسه فعلى ثلاثه اضرب مضرب
 يتعدى الى مفعول واحد كقولك مضرب زيد عمره واكرم
 عمره وبشره وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك

اعطيت

اعطيت زيد درهمها وطلعت زيد اقاما وضرب يتعدى
 الى ثلاثه مفاعيل كقولك اعلم الله زيد امره واحاله وبقا
 الله عمره وبشره كنما وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف
 بما يتعدى الى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على احدهما
 لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثه المتعدية التي هي
 المفعول والتضعيف وحرف الجر كما انها تنقل الفعل اللزم
 من اللزوم الى التعدى فلذلك اذا دخلت على الفعل
 فانه تنيد مفعولا فان كان يتعدى الى مفعول واحد
 واحل صار يتعدى الى مفعولين كقولك في ضرب
 زيد عمره واضرب زيد عمره وفي حفر زيد بين احفرت
 زيد ابير او ما اشبه ذلك فان قيل كان متعديا الى
 مفعولين صار متعديا الى ثلثه ونحو ما قد مناه فاعلم
 ان الله تعالى باب ما لم يسمى فاعله ان قال قائل لم يسمى
 الفاعل قيل لان الغايه تكون يد كالمفعول كما تكون
 يد كفاعل وقد يكون الجاهل بالفاعل وقد يكون

محمد بن عبد الله
 قاضي

للاختصار ولا يجاز إلى غير ذلك فإن قيل ولو كانت ما
يسمى فاعله مرفوعاً قيل لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا
المفعول مقامه فارتفع باسناد الفعل إليه كما يرتفع باسناد
الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام
اسم اخر مقامه قبل لا ان الفعل لا بد له من فاعل لان لا يتحقق
الفعل حديث عن غير محلث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا
وجب ان يقام اسم اخر مقامه ليكون الفعل حديثاً عنه وههنا
المفعول فان قيل كيف يقيم المفعول مقام الفاعل وهو
ضد في المعنى قيل ههنا غير غريب في الاستعمال فانه اذا
جان ان يقال مات زيد أو يسمى زيد فاعلاً ولم يحدث
يحدث من نفسه الموت وهو مفعول في المعنى جان
ان يقيم المفعول هاهنا مقام الفاعل وان كان مفعولاً
في المعنى والذي يدل على ذلك ان المفعول هاهنا
أقيم مقام الفاعل ان الفعل اذا كان يتعدى إلى مفعول
مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمر وأكرم

جاء

بكذا بشر ضرب عمر وأكرم بشر وان كان يتعدى إلى مفعولين
صار يتعدى إلى مفعول واحد كقولك أعطيت زيداً درهماً
وظننت عمر وأقاماً اعطيت زيداً درهماً وظن عمر وأقاماً
قلت ظن قائم بغير عمر وان كان جائز الزول اللبس ولو قلت
في ظننت زيداً أباك ظن أبوك زيداً لم يجز وذلك
لان ظننت زيداً أباك يؤذن بان زيد معلوم والأب
مظنون فلو اقيم الأب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصار
الأب معلوم وزيد مظنون وذلك لا يجوز وكذلك تقول
اعطيت زيداً درهماً واعطيت درهم زيداً فيكون جائز العلم
الالتباس ولو قلت في اعطيت زيداً غلاماً اعطيت غلاماً
زيداً لم يجز لان كل واحد منهما يصح هو الاخذ فلو اقيم غلام مقام
الفاعل لم يعلم الاخذ من الماخوذ فلهذا كان مستغنياً وكذلك ان
كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل صار يتعدى إلى مفعولين
كقولك في اعلم الله زيداً عمر وأكرم زيداً اعلم زيداً عمر وأكرم
الناس ليقام المفعول الاول مقام الفاعل وكان هو الاول

لانه فاعل في المعنى فدل على ان المتفعل لها هذا اقيم مقام الفاعل
 واذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به تقيض نقله بالجر
 بالهزة والتضعيف وحرف الجر الى ترى ان الفعل ان كان يتعدى
 الى مفعول واحد صار يتعدى بها الى مفعولين وان كان يتعدى
 الى مفعولين صار يتعدى بها الى ثلاث مفاعيل وذلك لان بناء
 الفعل للمفعول به يجعل المفعول به فاعلاً والنقل بالهزة والتضعيف
 وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولاً واذا ثبت هذا فلا بد ان يزيد
 بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الجر مفعولاً وتقيض بنيانه للمفعول
 للمفعول مفعولاً فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بني للمفعول
 قيل لان المتفعل يصح ان يكون هو الفاعل فلم يغير الفعل
 لم يعلم هو الفاعل في الحقيقة او قائم مقامه فان قيل ضموا الاول
 وكسروا الثاني مخوضب زيد وما اشبه ذلك قبل انما ضموا الاول
 ليكون دالة على المحذوف الذي هو الفاعل اذا كان من علمته
 وانما كسروا الثاني لانهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه
 ارادوا ان يصوغوه على بنا الاشار كما فيه شيء من الابنية

فبنوه

فبنوه على هذا الصيغة وكسروا الثاني لانهم لو لم يضموه لكان على
 وزن طنّب وجمد ولو فتحوه لكان على وزن نفرو صرد ولو اسكنوه
 كان على وزن قلب وفعل فلم يبق الا الكسرة كوه فان قيل فلم اذا
 كسروا اول المقتل نحو قيل وبيع ولم يضموه كالصحيح قيل كان القياس
 يقتضي ان يحرك المقتل بحرف الصحيح في ضم اوله وكسروا ثانيه لانهم
 انهم استعملوا الكسرة على حرف العلم فتقلوها الى القاق فان قلبت الواو
 بالكونها واكسروا ما قبلها كما قبلوها في ميعاد وميقات وميزان وما
 موعاد وموقات وموزان لانها من الوجد والوقت والوزن وانما الياء
 فتثبت لانه نكارة ما قبلها على انه من العرب من يشير الى الضم تنبيهاً
 على ان الاصل من النحر هو الضم ومن العرب ايضاً من يحذف الكسرة
 ولا يفتلها ويقر الواو لانضمام ما قبلها وتقلب الياء او الكونها
 وانضمام ما قبلها كقول الشاعر ليت واهل ينفع شيء ليت ليت شياها
 بيع فاستديت اراد بيع فقلبت الياء او الكونها وانضمام ما قبلها
 كما قبلوها في مؤسر وموقر والاصل يئسر وميقن لانها من اليسر واليقن
 لانه لما وقعت الياء ساكنة مضمومة ما قبلها قبلوها او اقله فكذلك

هاهنا فان قيل فيجب ان يبنى الفعل اللازم للفعل به
 قيل لا يجوز ذلك على القول الاصح وقد زعم بعضهم انه يجوز
 وليس يصح لك لو بنيت الفعل اللازم للفعل به ككننت
 تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مسند الى شئ وذلك محال فان
 انقلبه لم يطر الزمان وظرف المكان او المصدر والجار والمجرور
 جاز ان تبنيه عليه ولا يجوز ان تبنيه على الحال لانه لا يقع الا
 نكرة ولو اقيمت مقام الفاعل لجاز اضمارها كالفاعل فكانت تقع
 معرفة والحال لا يكون الا نكرة فان قيل فلم اذا اقيم ظرف مقام
 الفاعل يخرج عن الظرفية ويجعل مفعولا كزيد وعمر وما اشبه ذلك
 قيل لا يثبت معنى حرف الجر فيلزم ينقل لعلته بالفعل مع حكمه
 تضمن حرف الجر والفاعل الا يصح يتضمن حرف الجر فلذلك ما
 قام مقام فان المصدر لا يتضمن حرف الجر فهل ينقل ولا قيل
 اختلاف النحويين في ذلك فذهب بعض النحويين الى انه لا ينقل
 لانه ليس بينه وبين الفعل واسطة فذهب اخرون الى انه
 ينقل واستدلوا على ذلك وجهين احدهما ان الفعل لا يدل له بن

الفاعل

مع الفاعل والمصدر لم يذكر لكان الفعل الاعلى بصيغته فصار
 وجوده وعدمه سواء والفاعل لا يدل منه فلذلك ما يقوم مقامه وينبغي ان
 يجعل بمنتهى الفعل الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني
 ان المصدر انما يذكر تأكيد الفعل الى ترمي ان قولك سرت
 سيرا بمنزلة سرت سرت فكما لا يجوز ان يقوم الفعل مقام
 الفعل فكذلك لا يجوز ان يقوم مقامه ما كان بمنتهى لسته
 فلمن اوجب نقل المصدر فان قيل فان اجتمع ظرف الزمان
 وظرف المكان والمصدر والجار والمجرور فيها اقام مقام
 الفاعل قيل انت تحيت فيها كلها اي شئت اقمته مقام الفاعل لانه
 لم يكن حرف الجر لم يقيم مقام الفاعل غيره فاعرفه ان الله تعالى
 باب نعم وبئس ان قال قائل فانعم وبئس اسمان او فعلان
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انها فعلا
 ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه
 الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال
 فانهم قالوا انما رجلين ونعموا رجلا كما قالوا قاما وقاما

والوجه الثاني ان ياء التانيث التاكنه التي لم تغلب احد من العرب
في الوقف في تنصل بينهما كما تنصل بالافعال نحو فونت المزة هند وبشت
لجارية والوجه الثالث انها متباعدان على الفتح كالافعال الماضية ولو
كان اسمين لم يبنيا على الفتح من عليه ذهب الكوفيتون الى انها استدلوا
على انها اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم
قالوا الدليل على انها اسمان بدخول حرف الجر عليها وحرف الجر يختص
بالاسماء قال الشاعر الست بنعم الجارية لوق بيتها اخالقه او معد الجار
مصر ما وحكي من بعض العرب انه بشر مولود ف قيل له نعم المولود
مولودك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرها سرقة
وحكي عن بعض العرب انه قال نعم الير على بشر العير فا دخل عليها
حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انها اسمان والوجه
الثاني ان من العرب يقول يا نعم الولي يا نعم النصير فنلصق
نعم بدل على انها اسم لان النل من خصائص الاسماء والوجه الثالث
انهم قالوا الدليل على انها ليس بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان
بهما كاسائر الافعال التي تنحى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل

اسم

اسم ولا نعم الرجل غل فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انها
ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن بعض العرب انهم قالوا
نعم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فيعل فدل
على صحتها ما ذهبنا اليه والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما
استدل به الكوفيتون ففاسد اما قولهم انها اسمان لدخول حرف
الجر عليها قلنا هذا فاسد لان حرف الجر اذا دخل على تقدير الحكم
الحكاية فلا يدل على انها اسمان لان حرف الجر قد دخل تقدير
الحكاية الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة في قوله والله ما يلي ليل
نام صاحبه ولا يخالط اللبان جانبه ولا خلاف في ان نام فعل
ماضي ولا يجوز ان يقال انه اسم لدخول حرف الجر عليه قلنا
فلذلك ها هنا ولو لا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على
نعم وبشر ونام والتقدير في قوله الست بنعم الجارية لوق بيتها
الست بجار مقول فيه نعم الجارية وكذلك التقدير في بعض العرب
والله ما هي بنعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة مقول فيها نعم المولود
المولودة وكذلك التقدير في قول الاخر نعم الير على بشر العير

نعم السير على غير مقول فيه بئس العير وكذلك التقدير في
في قول الشاعر والله ما لي ليلى مقول فيه نام صاحبه الا انهم
حذفوا الموصوف واقاموا الصفة مقامه كقوله عز وجل ان اعمل
ساعات اي درو عا ساعات فصار التقدير المستعمل
يقول فيه نعم ليلار وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم اليلار
على غير مقول فيه بئس العير وما لي ليلى مقول فيه نام صاحبه
ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه نام صاحبه ثم حذفوا التي
هي مقول فيه واوقعوا المحكي بها موقعها وحذفوا القول في كتاب
الله تعالى وكلام العرب واشعارهم اكثر من ان تحصى فحذف حرف الجر
على هذه الافعال لفظا ولكن ان كان حرف الجر داخل على هذه
الافعال في اللفظ الا انه داخل على غير في التقدير فلا يكون فيه
دليل على الاسيئد واما قولهم ان العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم
النصير والنداء خصائص الاسماء فنقول المقصود بالنداء هو العلم
به والتقدير يا الله نعم المولى ونعم النصير انت واما قولهم لا يحسن
اقتل الزمان ولا يجوز قصرهما فنقول انهما مستوفان اقترا

الزمان

الزمان الماضي والمستقبل اما وسلبا التصرف لان نعم موضوعه
الغاية للراح وبئس موضوعه لغاية الذم فجعلوا لالتقاء الزمان
مقصودة على الان لانك انما تلحق اوه تذم بما هو موجود في الممدوح
او المذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون في المستقبل واما قولهم
جاءني العرب انهم قالوا نعم الرجل زيد فنقول هذه مروا به شاذة
تفرد بها قطرب ولئن صححت فليس فيها لغة لان هذه اليا نشأت
عن اشباع الكسرة لان الاصل في نعم نعم بالفتح والنون وكسر العين فاشبعت
الكسرة فتشأت اليا وهذا كثير في كلامهم فانهم كلما كان على فعل من الاسماء
والافعال وثانيه حرف من حروف الخلق ففيه اربعة اوجا احدها
استعماله على الاصل كقولك فخذن وقد ضحك والثاني اسكان عينه تخفيفا
كقولك فخذ ضحك الثالث اتباع فائه واسكان عينه في الكسر كقولك فخذن
وقد ضحك والرابع كسر فائه واسكان عينه لنقل كسرها الى الفاعل نحو
فخذن وقد ضحك فكذاك نعم فيها اربع لغات نعم بفتح النون وكسر
العين وهو الاصل ونعم بفتح النون وسكون العين ونعم بكسر النون
والعين ونعم بكسر النون وسكون العين فاما نعم بالياء فانما نشأت
فيها الياءت اشباع الكسرة كما قال الشاعر كان ليحاجها الجناحين لقوة

على ما عجلته متى اطاعى وكما قال الاخر لا عهد لك وكما قال الاخر
الم يا نيك ولا نيتي بما لاقت لبوت بني بنياد وهن ا
اكثر من ان يحصى وقد ذكرناه مستقصى المسائل الخلا فيه ولم
نقبلها هنا فان قيل فلم وجب ان يكون فاعل نعم وبئس اسم
جنس قيل في ذلك وجهان احدهما ان نعم لما وضعت للمدح العام
وبئس لدم العام خص فاعلها باللفظ العام والوجه الثاني انما
ان يكون اسم جنس ليدل على ان المدح او المذموم مستحق
للمدح او الذم في ذلك الجنس فان قيل فلم جان في نعم وبئس الاضمار
الاضمار قيل الذم قيل انما جان الاضمار فيها قيل الذم لان المضمر قبل
قبل الذم شبه النكرة لانه لا يعلم الى اتي شيء يعود حتى يغير وانقسم
وبئس لا يكون فاعلها معروفة المضمر فلما اضمار المضمر فاعلها جان
الاضمار فيها فان قيل فلم دافعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للمصداق
للمتحقيق لانهم ابدلوا بجهوت الإيجاز والاختصار في كلامهم
فان قيل فكيف يحصل التحقيق والاضمار على شرطية التغير قيل لان
لاقت لان التغير انما يكون بنكرة منصوبة نحو نعمو رجلان زيد
والنكرة اخف من المعرفة فان قيل فعلى ماذا انتصب النكرة قيل

انتصب

انتصب النكرة على التميز فان قيل فلم رفع زيد في قولهم نعم الرجل زيد
قيل في ذلك وجهان احدهما ان يكون مرفوعا على الابتداء ونعم الرجل
هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل الا انه قد
عليه كقولهم مررت به المكين والتقدير فيه المكين مررت به
فان قيل فاین العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لان الرجل لما
كان شائعا في الجنس كان زيدا داحلا تحته فصار بمنزلة العائد
الذي يعود اليه منه وصار هذا كقول الشاعر فاما القتال فلا قتال لكم
ولكن تسير لي عرض المراكب فان القتال مبتدأ وقوله لا قتال
لديكم خبر وليس فيه عائد لان قوله لا قتال لديكم نفي عام لان لا تنفي
الجنس فاشمل جميع القتال فصار ذلك بمنزلة العائد اليه وكذلك قول
الاخر فاما المصد الاصل ورعجفرو ولكن لجان اشد يد ضربها والوجه
الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانه خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل نعم
الرجل قيل من هذا المدح قيل هو زيد وحذف المبتدأ كشيء في كلامهم
فاعرفه انشاء الله تعالى باب حيد ان قال قائل ما الاصل في حيد ان قيل الا
الاصل فيها حيد الا انه لما اجتمع فيها حرفان متحركان من جنس واحد

بمعنى حيد

واحد استقلوا اجتماعهما متحركين فمن فواحر كحركة الالف الاول وهما
 وادغموه في الثاني فصارت وركبوه مع ذاقصار عنزلة كلمة واحدة
 ومعناه المدح وتقرّب المدح من القلب فان قيل فلم قلتم ان الاصل
 حبّيب على كل فعل دون فعل وقيل لموجهين احدهما ان اسم الفاعل
 منه حبّيب على وزن فاعل وفعل اكثر ما يجي فيما فعله على فعله
 نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف ومما
 وما اشبه ذلك والوجه الثاني انه قد جئنا من بعض العرب انه نقل الضمة
 من الياء الى الحاء كما قال الشاعر فقلت اقبلوها عنكم من احما وحبب بها
 مقسولة حين نقلت فدل على ان اصله فعل فان قيل فلم جعلوها عنزلة كلمة
 واحدة قيل لتأجلوها عنزلة كلمة واحدة قطبياً للتخفيف على ما جرت به
 به عادة اتمام في كلامهم فان قيل فلم ركبوه مع المذكور المفرد دون المودع
 والمثنى والجمع قيل لان المفرد المذكور هو الاصل والثاني والثالث والجمع
 كلها فرع عليه وهي اثنان فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل
 الذي هو الاضغاف ومن تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل
 فلم كانت حبذا في التثنية والجمع والثاني على لفظ واحد نحو حببتك

الزيدان

الزيدان وحببتك الزيدون وحببتك اهنك لا تعاجرت في كلامهم جري
 المثل والامثال لا تغتفر بل تلزم شيئاً واحداً وطريقة واحدة فان قيل فما
 الاغالب على الاسمية او الفعلية قبل اختلف نحويون في ذلك فنذهب
 اكثر نحويين في ذلك الى ان المتقلب عليهما الاسمية وذلك لان الاسم
 قوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الاخر كان المتقلب الاقوى
 الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل وذهب بعض النحويين
 الى ان المتقلب عليهما الفعلية لان الجزء الاول منها فعل فغلب عليها
 الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب اخرون الى انها لا يغلب عليها
 الاسمية ولا فعلية بل هي بحالة مركبة من فعل ماضٍ واسم هو فاعل فلا
 يغلب احدهما على الاخر فان قيل فلم ذابرتفع المرفوع بعد نحو حببتك ان زيد
 قيل بخمسة اوجه الوجه الاول ان تجعل حبذا مبتدأ وزيد خبره والوجه
 الثاني ان تجعل ذابرتفعاً بحب ارتفاع الفاعل بفعله وتجعل زيداً مبتدأ
 بذا لا منه والوجه الثالث ان تجعل زيداً خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل
 حببتك ان زيداً هو اي هو زيد والوجه الرابع ان تجعل زيداً مبتدأ وحبذا
 خبره والوجه الخامس ان تكون ذابرتفعاً فيرفع زيد بحب لانه فاعل

وهو اضعف الاوجه فان قيل فعلى ماذا ينصب النكرة بعد فعل اسفه
 تنصب النكرة بعد على التمين الاترى انك اذا قلت جبذا زيد جلده
 وجبذا عمرو راكبا يحسن فيه تقلد من كانك قلت من رجل ومن راكب
 كما قال الشاعر يا جبذا اصيل الريات من جبل وجبذا ساكن الریان كما
 ذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو جبذا زيد
 وجلدا كان منصوبا على التمين وان كان مشتقا نحو جبذا عمرو وراكبا
 كان منصوبا على الحال فاعرف انشاء الله باب التعجب ان قال فابل
 لم زيدت ما في التعجب نحو ما احسن زيدادون غيرهما قيل لا
 ما في غاية الابهام والشي اذا كان مبهما كان اعظم في النفوس
 لاحتمال امور كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجب اولى من غيرها
 فان قيل فامعناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
 واكثر البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء
 واحسن خبره وتقديره شيء احسن زيد او ذهب بعض النحويين من
 البصريين الى انها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء
 واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي احسن زيد او شيء وما
 ذهب

التعجب

ذهب اليه سيبويه والاكثر اولى لان الكلام على قولهم مستقبل
 بنفسه لا ينتقل الى تقدير شيء وعلى القول الاخر ينتقل الى تقدير شيء واذا
 كان الكلام مستقبلا بنفسه مستغنيا عن تقديره كان اولى مما ينتقل
 الى تقديره فان قيل هل احسن فعل واسم قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب البصريون الى انه فعل ماضى واستدلوا على ذلك من ثلاثة
 اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه فعل انه اذا اتصل بها الضمير
 الضمير فان ثوب الوقاية تصحبه نحو ما احسن وما اشبه ذلك وهذه
 وهذه النون انما تنصب بناء الضمير في الفعل خاصة لتقديره من الكسر
 الى ترعن انك تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت
 في ظاني وصاحبي غلاميني وصاحبي لم يجز فلما دخلت هاهنا
 النون عليه دل على انه فعل والوجه الثاني انهم قالوا الدليل على انها فعل
 انه ينصب المعارف والنكرات وافعل انما ينصب اذا كان ضمرا انما ينصب
 النكرات خاصة على التمين نحو هو اكثر منك علما واكرمنا وما اشبه ذلك
 فلما نصب هاهنا المعارف دل على انه فعل والوجه الثالث انهم قالوا
 الدليل على انه فعل ماضى انه مفتوح الاخر ولم يكن فعلا متوقفا فلما

لما كان لسانه على الفم وجهه اذ لو كان اسما لكان يجب ان يكون مرفوعا
 لو وقع خبرا لما بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتحا حاد دل على انه فعل
 وزهد الكوفيين الى انه اسم واستدلوا على ذلك بثلاثة اوجه
 الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه اسم انه لا يتصرف ولو كان
 فعلا لكان يجب ان يكون متصرفا لان الصرف من خصائص الافعال
 الافعال فلما لم يتصرف دل على انه ليس بفعل فوجب ان يخلق
 بالاسماء والوجه الثاني انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله الضم
 التصغير والتصغير من خصائص الاسماء قال الشاعر ابا اسيد عن ابي
 شدت لنا من هالاي كن الضال والسري والوجه الثالث انهم
 قالوا الدليل على انه اسم يصح نحو ما يقوم وما يبيع كما يصح الاسم
 نحو هذا اقوم منك وابيع منك ولو انه فعل لوجب ان يعمل نحو
 اقام واباع في نحو اباع الشيء اذا عرضه للبيع فلما لم يعمل وصح كالا
 كالا اسماء مع ما دخله من الجود والتصغير دل على انه اسم والتصحيح ما
 ما ذهب اليه البصريون واقاما استدلالهم الكوفيين ففاسد
 اما قولهم انه لا يتصرف فلا حجة لهم فيه على اننا جمعنا على ان عسى
 وليس

من صفات

وليس فعلان ومنع من انهما لا يتصرفان فلن لا فاعنا وانما لم يتصرف
 فعل التعجب لوجهين احدهما انهم لما لم يصوغوا للتعجب فاعيد عليه صلة
 جعلوا الصيغة لا تختلف لتكون دالة على المعنى الذي ارادوه وانهم متفقون
 معنى ليس في اصله والوجه الثاني انما لم يتصرف لان الفعل المضارع للحال
 والاستقبال والتعجب انما يكون مما هو موجود في الحال وكان فيما مضى
 ولا يكون التعجب مما لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كقولهم
 ان يتصرفه الى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه واما قولهم
 انه يدخله التصغير وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عليه عند من
 نكث اوجه الوجه الاول ان التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر
 لا تصغير الفعل لان هذا الفعل منع من التصريف والفعل متى منع التصريف
 لا يولد كدبر المصدر فلما ارادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لا
 يقوم مقامه ويدل عليه والتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه
 الثاني ان التصغير انما حسن في فعل التعجب لانه لما لم يرد طريقة واحدة
 اشبه الاسماء قد دخله بعض احكامها والشيء اذا اشبه الشيء من وجه
 لا يخرج بذلك عن اصله كما ان اسم الفاعل يحول على الفعل في العمل ولم

يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل محمول على على الاسم في الاعراب و
 ولم يخرج عن كونه فعلا فكذا هنا والوجه الثالث انما دخله
 التصغير حمل على افعال التفضيل الذي للتفضيل والمبالغة لا شتر
 لاشتراك اللغتين في ذلك لا ترى انك لا تقول ما احسن
 زيد الا لمن بلغ الغاية في الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم
 الا لمن كان افضلهم في الحسن فلمنه المشابهة بينهما جان التصغير
 في قوله يا اميلح عز لانا كما تقول عز لانك اميلح الفزان وما
 اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انها
 حملوا افعال منك وهو افعال القوم على قولهم ما افعلة فزان فيها ما جاز فيه
 وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هو اعور منك ولا اعور القوم
 لانهم لم يقولوا ما اعور وقالوا هو اقبح اعور منك واقبح القدم عور
 عور كما قالوا ما اقبح عوره وكان ذلك لم يقولوا هو احسن منك حسنا
 فيؤكد كما لم يقولوا ما احسن زيد احسن فلما كانت بينهما هذه المشابهة
 دخله التصغير حمل على افعال الذي للتفضيل والمبالغة وانما قولهم انه
 يصح كما يصح الاسم فلمن اتضح حصل له من حيث حصل التصغير وذلك

تخجله على باب الذي للفواصل والاشبه الاسماء لان لم طريقة
 واحدة فلما اشبه الاسماء الاسم من هذين الوجهين وجب ان يصلح
 كما يصح الاسم وشبهه للاسم من هذين الوجهين ولا يخرج كونه فعلا
 كما ان ما لا ينصرف اشبه الفعل من وجهين ولم يخرج ذلك عن كونه اسما
 فلذلك هاهنا هذا الفعل وان اشبه الاسم من وجهين لا يخرج ذلك
 عن كونه فعلا على ان تصحبه غير مستكر فان كثيرا من الافعال
 المتصرف قد جاءت بمضارع كقولهم اغليت المرأة واستنوق الجمل وايد
 واستيت الثاة واستنوخ عليهم الشيطان قال الله تعالى استنوخ عليهم الشيطان
 فانما هم ذكر الله وهذا كثير في كلامهم والذي يدل على
 ان تصحبه لا يدل على كونه اسما ان افعال مضارع على كونه فعلا بالاجماع
 نحو اقيم وابيع به فكما ان التصحيح في افعال لا يخرج عن كونه فعلا فكذا
 التصحيح فيما افعلة لا يخرج عن كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاه
 في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاث دون
 غيره قيل الوجهين احد حملات الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فان
 نقل الثلاثي الى الرباعي لانك تنقل من اصل الى اصل ولم يحسن نقل الرباعي

الى الخامس لانك تنقل من اصل الى غير اصل لان الخامس ليس باصل
 والوجه الثاني ان الثلاث اخف من غير فلما كان اخف من
 غيره حمل الزيادة الهز واما ما زاد على الثلاث فهو ثقل فلم يحمل
 الزيادة فان قيل فلم كانت الهز او الى بالزيادة قبل لان الاصل
 في الزيادة حروف اللين وهي الواو والياء والالف فاقاموا الهز في مقام
 الالف لانها قريبة من الالف واما قاموا مقام الالف لان الالف لا
 ينصور الا ابتداء لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن محال وكانت
 تقدير زيادة الالف هاهنا او الى لانها اخف العلم وقد كثرت
 زيادتها في هذه النحوص نحو ابيض واسود وما شبه ذلك فان
 قيل لم ينصب الاسم في قولهم ما احسن زيد قيل ينصب لانه معقول
 احسن لاصن لما نقل بالهز صار متعديا ان كان لان ما فتعدى
 الى زيد وصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لانه
 يشق فعل التعجب من اللوات والخلق قيل الوجهين احدهما ان الالف
 ات الاصل في افعالها ان تستعمل على اكثر من ثلاثة احرق وما زاد
 على ثلاثة احرق لا يبنى فعل التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء

لما

لما كانت ثابتة في الشخص لانها تستعمل في اعضاءه التي لا معنى
 للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال
 يقال ما ايده ولا ما ارجله في اليد والرجل فكذلك لا يجوز ان يقال
 ما امره ولا ما اسوده فان كان المراد بقوله ما ايده في اليد بمعنى النعمه
 وما ارجله من الرجل جات وكذلك ان كان المراد بقوله من صغيره
 البلادة دلان المحرمه وما اسوده من السواد لان السواد كان جائزا
 وانما جات في هذه الاشياء لانها ليست بالوان ولا خلق فان قيل
 ولم استعملوه القظ الامر في التعجب نحو احسن زيد وما اشبهه
 قيل انما فعلوا ذلك الضرب من البالغة في المدح فان قيل انما فعلوا
 وما الدليل على انه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك ان يكون
 على صيغة واحدة في جميع الاحوال تقول يا رجل احسن زيد ويا رجل احسن
 احسن زيد ويا رجل احسن زيد ويا هند احسن زيد ويا هند احسن
 احسن زيد ويا هند احسن زيد فيكون مع الواحد والاثنتين
 والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة لانه لا ضمير فيه ولو كان امر لكان
 ينبغي ان يختلف فنقول في التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا وفي جمع المؤنث

احسن فتالي بضمير اللواتي والاشياء والمجاعة والموت فلما كان على صيغة
 واحدا دل على ان لفظة لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع
 الجار والمجرور في قولهم احسن بزيد قيل موضعه الرفع لانه فاعل
 احسن لانه لما كان احسن فعلا والفعل لا بد له من فاعل جعل الجار
 والمجرور في موضع رفع بانه فاعل قوله تعالى وكفى بالله شهيدا
 اي وكفى بالله وليا وكفى شهيدا والباء ان الله فكذلك هاهنا
 الباء ان الله لان الاصل في احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا
 حسن ثم نقل الى لفظ الامر ووزيد الباء عليه فان قيل فلم زيدت
 الباقيل لوجهين احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر زادوا
 الباقية قابين لفظ الامر الذي للتعجب ولفظ الامر اراد به التعجب
 التعجب والوجه الثاني انه لما كان معنى الكلام يا احسن اتيت بكل
 بزيادة ادخلوا البالات اتيت يتعدى بحرف الجر فلذلك دخلوا
 الباء وذهب بعض النحويين الى ان الجار والمجرور في موضع نصب
 لانه يقدر في الفعل ضمير هو الفاعل كما يقدر فيما احسن بزيد او
 وهذا اقدر هاهنا في الفعل ضمير هو الفاعل وقع الجار والمجرور في

موضع

موضع المفعول فكان في موضع نصب والذي عليه اكثر النحويين
 هو الاول وكان الاول هو الاول لان الكلام اذا كان مستقلا بنفسه
 من غير اضممار وكان اول ما يفتقر الى اضممار ثم حمل احسن بزيد على
 على ما احسن بزيد في تقدير الاضممار لا يستقيم لان احسن انما
 اضم فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدأ و احسن خبره ولا بد فيه من
 ضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن بزيد فانه لم يتقدمه ما يجب
 تقدير الضمير في ان الفرق بينهما ما عارفه ان شاء الله تعالى الباب عسى
 ان قال قائل ما عسى في الكلام قيل فعل ما عسى من افعال المقاربة
 لا يتصرف وقد يحكى عن ابن سراج انه عرف وهو قول شاذ لا يعا
 يقاس عليه والصحيح والدليل على ذلك انه تنقل به تاء الضمير والفتحة
 وواو مخوعيت وعسينا وعسينم قال الله تعالى فاهل عيسى اب
 ان توليتم فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو قوت وحملا
 وقاما وقاموا وقم دلى على انه فعل وكن ذلك ايضا بل هو يلحقه تابع
 التانيث الساكنة التي تختص بالفعل مخوعيت المثة كما تقول قائم
 قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل ما

محذوف

لانه شبه الحرف لانه لما كان فيه معنى الطبع اشبه لعل ولعل عرف
لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل ماذا تفعل عسى قيل ترفع الاسم
وتنصب الخبر كلما ان الالات خبرها لا يكون الامع ان والفعل المستقبل
نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم دخلت في خبره ان قيل لان عسى
وضعت لمقاربة الاستقبال واذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته
اخلاصه للاستقبال فلما كانت عسى موضوعا لمقاربة الاستقبال
وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقاربة الاستقبال
الاستقبال ان التي هي علم للاستقبال فان قيل وما الدليل على ان
موضع ان وصلها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب
زيد لقيام والذي يدل على ذلك قولهم عسى الغويز ابوسا وكان
القياس ان يقال عسى الغيز يباسي الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك
فقالوا عسى الغويز ابوسا فنصبوه بعسى الا انهم اخرجوها جري قارب
فكانه قيل قارب الغويز ابوسا وهو جمع باس ابوس فان قيل فلم
حذفوا ان من خبره في بعض اشعارهم قيل انما حذفوها في بعض
الاشعار لاجل الاضطراب تشبيهها بما كاد فان كاد من افعال

المقاربة

المقاربة من كاد ان عسى من افعال المقاربة فلهذا شبه بينهما
جاز ان تحمل عليهما في حذف ان من خبرها في نحو قول الشاعر
عسى الغم الذي امسيت فيه يكون وراثة فرج قريب وكان
عسى تشبه بكاد في حذف ان معها فكذلك كاد تشبه بعسى في اشياء
اشياء معها قال الشاعر قد كاد من طول البلاد ان بمحاصا فابنت
ان مع كاد وان كان الاختيار حمل على عسى فدل على وجود المشابهة
بينهما فان قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف ان وهي كعسى قيل
في المقاربة قيل هما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة الا ان كاد
ابلغ في تقرب الشيء من الحال وعسى اذهب في الاستقبال الى تروى
انك لو قلت كاد زيد يذهب بعد عام لم يجز لان كاد توجب ان
يكون شديد القرب من الحال ولو قلت عسى الله ان يدخلني الجنة
برحمته لكان جائزا وان لم يكن شديد القرب من الحال فلما كانت كاد
ابلغ في تقرب الشيء من الحال حذف معها ان التي هي علم للاستقبال
فان قيل فما موضع ان مع صلته في نحو عسى ان يخرج زيد قيل موضعه
مع صلته الرفع بانه فاعل كما كان زيد مرفوعا بانه فاعل في نحو عسى زيد

ان يخرج فان قيل وهل يجوز ان تحذف ان اذا كانت مع صلتها
 في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لانه من شرط الفاعل ان يكون
 اسما لفظا ومعنا واذا قلت عسى يخرج من زيد فقد جعلت الفعل
 فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لان الله الفاعل غير عنه والاضمار
 انما يكون عن الاسم لاعت الفعل بلي ان جعل من زيد في نحو عسى
 يخرج من زيد فاعل عسى وجعل يخرج في موضع الخبر جازت المسئلة
 لان المفعول لا يبلغ في اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل الى
 ترى ان لو يقوم مقام المفعول ما ليس باسم محو ظنت
 زيدا قام ابوه مقام جملة فعلية وقد قامت مقام المفعول
 الثاني لظنت واما الفاعل فلا يجوز ان يقع قط الاسماء
 لفظا او معنما لما بيننا فاعرف انشاء الله تعالى باب كان
 واخواتها ان قال قائل اي شيء كان واخواتها من الكلام
 قيل افعال وزهيب بعض النحويين الى انها مروف و
 وليست افعالا لانها على المصدر ولو كانت افعالا لكان
 لكان ينبغي ان تدل على المصدر فلما لم تدل على المصدر
 دل

بحث كان
 واخواتها

دل على انها ليست افعالا والصحيح انها افعال وهو ذهب الاكثريين
 والدليل على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء
 الضمير والهم وواوه نحو كنت وكانا وكانا نقول قمت وقاما
 وقاموا وما اشبه ذلك والوجه الثاني ان تلحقها تاء التانيث
 التاكنة نحو كانت المرة كما نقول قامت المرة وهذه التاكنة تخص
 بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو كان يكون وضار يصير
 واصبح يصبح وامسى يمسي وكذلك سائر ما على ليس واغالم بدل خلتها
 المنصرف لانها اشبهت ما لا تنافي في الحال كما ان تنفي الحال وهذا ما
 تجري ما يجري ليس في لغة الجاهل فلما اشبهت ما وهي حرف لا تنصرف
 وجب ان لا تنصرف واما قولهم انها لا تدل على المصدر قلنا هذا
 انما يكون في الافعال الحقيقية وهذه افعال غير حقيقة ولهذا المعنى
 تسمى افعال القابض العبارة فما ذكرناه بدله على انها افعال وما ذكرناه
 بدل على انها غير حقيقة قلنا بمقتضى الدليلين لانهم قد حذروا هذا الكس
 والزموا الخبر عوضا عن ذلك لانها على المصدر واذا وجد الخبر بلزم
 الخبر من صاعا عن المصدر كان في حكم الموصوف الثابت فان قيل فلما

قسم كان واخوانها قبل اما كان فتقسم على خمسة اقسام الوجه
الاول انها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث
مخوكان زيدا قائما ويلزم الخبر كما بينا الوجه الثاني انها تكون
تامة فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الافعال الحقيقية فلا
تفتقر الى خبر مخوكان زيدا وهو حدث ووقع قال الله تعالى ان
تكون تجارة وقال الله تعالى وان تلك حسنة ايضا عنها على قرأت
من قرأ بالرفع وقال الله تعالى كيف من كان في المهد صبيا اي
وجد وحدث وصبي منصوب على الحال ولا يجوز ان تكون
ههنا ناقصة لانه الاختصاص لعيني في ذلك لا كلاك قد
كان في المهد صبيا ولا عجب في تكلم من فيما مضى في حال الصبي
واما العجب في تكلم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدل
على انها ههنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انما كنت
صديقك اي وجدت قال الشاعر فدي بني زهل بن شيبان
ناقتي اذا كان يوم ذوكاكب ~~اسم~~ اشهب اي حدث يوم
وقال الآخر اذا كان الشتاء فادفتوني فات الشيخ يهد من الشتاء

اي

اي حدث الشتاء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والحديث
فتكون الجملة خبرها مخوكان زيدا قائم اي كان الشأن والحديث زيدا
قائم قال الشاعر اذا امت كان للناس نصفان شامت واخر صيني
بالذي ^{كنت} صنع اي كان الشأن والحديث والناس نصفان والوجه
الرابع ان تكون دالة غير عاملة مخوكان زيدا قائم اي زيدا قائم
قال الشاعر سرات ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب اي على
المسومة وقال الشاعر فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وكان بين الماورين
وكان بين المفرقين اي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى
كيف تكلم من كان في المهد صبيا اي صار وقال الشاعر تبيها فقرو
والمطبي كانتا قط الخزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت بيوضها
واما صار فتستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فتدل ايضا على الزمان
المجرد عن الحدث وتفتقر الى الخبر خصوصا صار زيدا غاليا مثل كان اذا
كانت ناقصة واما التامة فتدل على الزمان والحدث ولا تفتقر الى
خبر خصوصا صار زيدا الى عمر ووشل كان اذا كانت تامة وكذا سائر اخواتها

اخواتها تستعمل ناقصة فان قيل فلم علمت هذه الافعال في شيئين
 قيل لانها عبارة عن العمل دون المفردات فلما اقتضت شيئين وجب
 وجب ان تعمل فيهما فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل
 تشبيها بالافعال الحقيقية رفعت الاسم تشبيها بالفاعل ونصبت الخبر
 تشبيها بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها على اسمها قيل
 نعم يجوز تقدم اسم اخبارها على اسمها وانما جاز ذلك لانها كانت
 كانت اخبارها مشبهة واسماؤها مشبهة بالفاعل والمفعول يجوز
 تقديم على الفاعل فكذا لما كان مشبها به فان قيل فهل يجوز
 تقديم اخبارها على انفسها قيل يجوز ذلك فيما لم تكن في اوله ما
 ما نحو قائما كان زيد وانما جاز ذلك لانها كانت مشبها بالمفعول
 والعامل فيه متصرف جاز تقديم عليه كالمفعول نحو عمر وضرب
 زيد فان قيل فلم لم يجوز تقدم اسمائها عليها انفسها كما يجوز
 تقديم اخبارها عليها قيل انما لم يجوز تقدم اسمائها عليها لان
 اسمائها مشبهة بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على المفعول فكذا
 فكذا لما كان مشبها به وجاز تقدم اخبارها لانها مشبهة
 بالمفعول

تقديم

بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بينا فان قيل ولم يجوز
 تقديم خبره في اوله ما عليه قيل لان ما في اوله ما عدا ما دام النفي والنفي
 له صدر الكلام كاستفهام فكما ان الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما
 قبله نحو امر اضرب فكذا لك النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو قائما
 ما ان زيد وقد ذهب بعض النحويين الى انه يجوز تقديم خبره
 خبر ما ان عليها وذلك لان ما النفي وذل فيها معنى النفي والنفي
 اذا دخل على النفي صار ايجابا فاذا صار ايجابا صار قولك ما زال
 زيد قائما بمنزلة كان زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان
 زيد فكذا لك يجوز ان تقول قائما ما ان زيد والمفعول على
 انه لا يجوز تقدم خبره ما وذلك لان ما فيها معنى مع الفعل
 بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل فهل يجوز
 يجوز تقدم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 الكوفيون الى انه لا يجوز تقدم خبرها عليها وذهب اكثر البصريين
 الى جواز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم خبرها على
 نفسها والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لان ليس فعل

لا يتصرف والعلامة انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن
 متصرفا في نفسه لم يتصرف في عمله واما قولهم انه كما جاز تقدم
 خبرها على اسمها الا يخرجها عن كونه متاخرا عنها وتقدم خبرها عليها
 يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما
 بعده بعد يجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقدم خبرها
 على اسمها لانها اضعف من كان لانها متصرف ويجوز تقدم
 خبرها عليها واغوى من ما لانها حرف ولا يجوز تقدم خبرها
 على اسمها لجعل لها منزلة بين منزلةين فلم يجز تقدم خبرها على
 نفسها الخط عن درجته كان وجوز تقدم على اسمها لترفع عن
 درجته فان قيل لم جاز ما كان زيدا لقائما ولم يجز ما زال زيدا
 الا قائما قيل لان الا اذا كان في الكلام ابطلت معنى
 النفي واذا قلت ما كان زيدا لا قائما صار التعديل كان زيدا
 قائما واذا قلت ما زال زيدا لا قائما صار التعديل زال زيدا
 قائما وزال لا يستعمل الا بحرف النفي فاذا كان ادخال حرف
 الاستثنى يوجب ابطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من
 حرف

حرف النفي وزال لا يجوز استعمالها الا بحرف النفي جاز ما كانت
 زيدا لقائما ولم يجز ما زال زيدا لقائما قول الشاعر جراح
 ما تنقل الا مناخه على الخنف اترى بها بلدا قفري فالخبر
 قول على الخنف وتقدم ما تنقل عن الخنف الا ان تناح او مر
 تربي بها بلدا قفرا فاعرفه انشاء الله تعالى باب ما ان قال
 قائل لم عملت ما في لغة اهل الجاز فرفع الاسم ونصبت الخبر
 قيل لان ما اسهت اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من
 وجهين احدهما ان ما تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال والوجه
 الثاني ان ما تدخل على البتة والخبر وتقوي هذه المشابهة بينهما
 ودخل الباقي خبرها كما تدخل في خبر ليس فاذا ثبت انها قد اشبهت
 ليس فوجب ان تعمل عملها فرفع الاسم ونصبت الخبر وهي لغة
 القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وذهب الكوفيون الى ان
 الخبر منصوب بحذف حرف الجر وهذا فاسد لان حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب لانه لو كان حذف الجر يوجب النصب لكان
 ينبغي ان يكون ذلك في كل موضع ولا خلاف ان كثير من الامور

مختار ما لا ينفك

الاسماء يحذف منها حرف الجر وتنصب بعد فعله كقولنا له تعالى وكفى بالله
 وليا وكفى بالله شهيدا ولو حذف حرف الجر لكان وكفى بالله وليا وكفى
 الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر عير ورع ان تحقرت غاديا
 كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وكذلك قولك بحسبك زيد
 وما جاني من احد لو حذف حرف الجر لقلت بحسبك زيد وما
 جاني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف الجر لا يوجب التنصب
 فان قيل فلم تعمل في لغة بني عجم قيل لان الحرف انما يعمل اذا كان مختصا
 بالاسم كحرف الجر وبالفعل كحرف المزمع واذا كان يدخل على الاسم والفعل
 كحرف العطف وما تدخل على الاسم والفعل لا ترى انك تقول ما زيد فاما
 قائم وما يقوم زيد فتدخل عليهما فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون
 تكون غير عاملة فان قيل فلم دخلت الباقي خبرها نحو ما زيد بقائم
 قيل لو خبرها من احد هما انتها دخلت توكيد للنفي والثاني ان تقدير
 انتها جوابا لمن قالت زيد القائم فادخلت الباقي خبرها بان اسم الام
 في خبرات فان قيل فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين
 اسمها وخبرها بالا قيل لان ما انما عملت لانها شبيهة بليس من

جملة



جهة المعنى وهو النفي والابطال معنى النفي فتزول المشابهة واذا است
 زالت المشابهة وجب ان لا تعمل فان قيل فلم ابطال عملها ايضا اذا
 فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بان التخصيفه قيل لان ما اضعفت العمل
 لانها انما عملت لانها اشبهت فعلا لا يتصرف شيئا ضعيفا لوجهين
 من جهة المعنى فلما كان عملها مع الفعل ولهذا المعنى ايضا يبطل عملها
 عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد لضعفها في
 العمل فالزمست طريقة واحدة فاما قول الشاعر فاصحوا قد اعداد
 الله نعمتهم اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر فمن الغويين من
 قال هو منصوب على الحال لان التقدير فيه واذا ما بشر مثلهم فلما
 قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لانه صفة النكرة
 النكرة اذا تقدمت انتصب على الحال كقول الشاعر لمية موحشا طلل
 والتقدير فيه طلل موحش وكقول الشاعر الاخر والصلح الحات على
 عليها مغلقا باب والتقدير باب مغلقة الا انه قدم صفة النكرة
 نصبها على الحال بل هو منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر
 في معنى فوقهم كبشر ومنهم من حمل على الغلط لان هذا البيت للعرض

بجسات
واحدتها

للفرقة وكان تمييزاً وليس من لفظة أعمال ما سوان تقدم الخبر
او تأخر فلما استعمل اللفظة غير غلط فظن انها تعمل مع تقدم الخبر كما
تعمل مع تأخره فلم يكن من ذلك حجة ومنهم من قال انها اللفظة لبعض
العرب وهي لفظة قليلة لا يعقل بها فاعرفه ان شاء الله تعالى
باب ان واخواتها ان قالوا لم علت هذه الحروف قيل لانها اسم
اشبهت الفعل ووجه التشبيه انهما من خمسة اوجه الوجه الاول
انها مبنيّة على الفتح كما ان الفعل الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني
انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث
انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع
انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انتي وند
ولكنتي وكانتي والوجه الخامس ان فيها معاني الافعال
فمعني ان وات جفقت ومعني كان شبهت ومعني لكن استدركت
ومعني ليت تمنيت ومعني ليت برحمت فلما اشبهت هذه الحروف
الفعل من هذه الالوا وجه وجب ان تعمل عملها وانما عملت في شيئين لانها
عن عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بينا فان قيل فلم ترفع الاسم

نصبت

نصبت الاسم ورفعت الخبر قبل لانها لما اشبهت الفعل وهو يرفع
وينصب شبهت به فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول ورفعت الخبر
تشبيهاً بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل
لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه لفظاً ومعنى فلما قدم المرفوع
على المنصوب لم يعلم انه حرف هل هو حرف او فعل فان قيل الافعال الاسماء
تتصرف والحروف لا تتصرف قيل عدم التصرف لا يدل على انها حرف
لانه قد تجد افعالاً لا تتصرف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل
التعجب وجب فلما كان كذلك يودي الى الالتباس بالافعال وجب
تقدم المنصوب على المرفوع فقال هذا الالتباس والوجه الثاني ان
هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى حملت عليه في العمل
فكانت فرعاً عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع فالزمو الفرع
للفرع ويخرج على هذا انهما ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وانما
اشبهت من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعله حقيقة
وفي فعليته خلل بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي
من جهة المعنى واللفظ من خمسة الالوجه الثاني بيناها فبان الفرق

بينهما وقد ذهب الكوفيون الى ان وات واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع
 الخبر وانما الخبر يرتفع بما كان يرتفع بها قبل دخولها لا تنهض على الفعل
 فلا تعمل علم لان الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في الخبر
 وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ان لا يعمل علم
 فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل علم على ما قلنا بمقتضى
 كونه فرعاً فانما الزمناه طريقاً واحدة واوجبتنا فيه تقدم المنصوب
 على المرفوع ولم يجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل لثلاث مجرى
 مجرى الاصل فلما اوجبتنا فيه تقدم المنصوب على المرفوع بان ضعف
 هذه الحروف واخطاها عن رتبة نحو الفعل فوقع الفرق بين الفرع
 والاصل ثم لو كان كان الامر كما عموماً وهو باق على رفعه لكان الاسم
 مبتدأ او لم يكن كذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لانه
 ليس في كل اسم العرب عامل يعمل في الاسماء والنصب ولا يعمل الرفع فلما ادهر
 ذهبوا اليه يودون الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة
 وذلك لا يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضوعات ولكن دون
 سائر اخواتها قيل لا تنهض على الرفع لانها لم تغير معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف
 لانها

لانها غيرت معنى الاستلزام لان افادة معنى التشبيه وليست افادة
 معنى التمسى التمسى ولعل افادت معنى التزجي فان قيل فهل يجوز العطف
 العطف على الموضع قبل الخبر قبل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
 البصريون الى انه يجوز ان يرفع خبر ذلك على الاطلاق وذلك انك
 اذا قلت انك وزيد فاعان وجب ان يكون زيد مرفوعاً بالابتداء
 ووجب ان يكون علم في خبر زيد وتكون ان عامل في خبر الكاف وقد
 اجتمعوا على ذلك لا يجوز وانما الكوفيون اختلفوا فذهب لكساوي
 الى انك يجوز ذلك على الاطلاق سوا تبين فيه عملات اولم يتبين
 نحو ان زيداً وعمراً فاعان وانك وبكر منطلقان وذهب الفر إلى انه
 لا يجوز ذلك الا فيما لا يتبين فيه عملات فاستدلوا على ذلك بقوله نعم
 ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فاعطف
 الصابئين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قول نعم ان يا الله واليوم
 الآخر وانما احكي عن بعض العرب انه قال انك وزيد ذاهبان وقد ذكر
 ذكره سيدي في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما
 استدل به الكوفيون لاجته لهم فيه من وجهين احدهما اننا نقول

في الاصر به تقدم وتأخير والتقدير خيه فيها ان الذين اسنوا
 والذين هادوا مني امن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم
 يحزنون والصابئون والنصارى كذلك والوجه الثالث من ان
 ان تجعل قوله من امن بالله واليوم الآخر خبرا للصابئين والنصارى
 وتضم للذين اسنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي اظهرت للصابئين
 للصابئين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائم ففعل
 فجعل قائما خبرا لزيد وتضم لزيد خبرا اخر مثل الذي اظهرت لعمرو ان
 شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما قال الشاعر
 والآفعلوا انا وكنتم بغاة ما بقينا في شقاق وان شئت جعلته
 اي بغاة خبر للثاني واضمرت لله ولخبره وان شئت جعلته خبرا
 لله ولول واضمرت للثاني خبرا على ما بيننا واما قول بعض العرب
 انك وزيد نهبان فقد ذكر سيوفهم رضي الله عنه انه غلط
 من بعض العرب وجعلته بمنزلة قول الشاعر بل الى اني لند
 لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جانيا
 فقال سابق بالجر على العطف واذا كان المعطوف عليه منصوبا
 لتزعم

لتزعم حرف الجر فيه وكذلك قول الاثر
 فقال نائب بالجر بالعطف على مصطلحين بالجر لانه قد تذهب ان
 الباقي مصطلحين موجودة ثم عطف على مجرور وان كان منصوبا
 ولا خلاف في ان هذا انا درس لا يقاس عليه فكن لك هاهنا باب ظننت
 واخواتها ان قال قائل على كم ضربا تستعمل تستعمل هذه الافعال قبل
 اما ظننت تستعمل على ثلاث اوجه احدها المعنى الشك وهو من جميع
 احدى الاحتمالين على الاخر والثاني بمعنى اليقين قال الله تعذر بطونه
 يظنون انهم ملا قوا من يهيم اي يوقنون وقال الله تعذر وظنوا انهم
 موافقوها وقال الشاعر فقلت لهم ظنوا بالقي مدحج سراتهم في الغادر السرور
 وعن ان يتعديان الى مفعولين والثالث معنى التهم كقوله تعالى او ما
 هو على الغيب بظنين وقرابة بن قرابا لاي يهيم وهذا يتعدى
 او الى مفعول واحد واما ظننت وصبيت فتستعملان بمعنى الظن
 واما زعمت فتستعمل بمعنى القول عن غير محبة قال الله عز وجل من الذين كبروا
 ان لن يبعثوا واما علمت فتستعمل الى مفعولين وتستعمل بمعنى
 عرفت فتستعمل الى مفعول واحد قال الله عز وجل لا تعلمهم نحن نعلمهم واما رايبت فتستعمل

مجتهدات
 واخواتها

مجتهدات
 واخواتها

من رويت القلب فتعدي الى مفعولين نحو ريت الله غالباً وتكون
من روية البصر فتعدي الى مفعول واحد نحو ريت زيداً اي بصرت
زيداً او اما وجلت فتكون بمعنى علمت فتعدي الى مفعولين نحو
وجلت زيداً اعلمت ان يكون بمعنى اصبحت فتعدي الى مفعول واحد
نحو وجلت الضالم وجلنا وقد تكون لازمة نحو قولهم وجلت
في الحرب وجلنا وجلت في المال وجلنا وجلت في الغضب وجلنا
عن بعضهم قول الشاعر كان ناري صاحب بغض علي صديق وجلنا زيد
فان قيل فلم علمت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لا
هذه هي التي علمت هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا انها متعلقة بما
علمت فيه الى ترى ان قولك ظننت يدل على الظن والظن يتعلق
بمظنون وكذلك سائر هائم ليس التأثير شرطاً في عمل الفعل انما
شرط العلم ان يكون له تعلقاً بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدي
اليه سواء كان مؤثراً او غير مؤثر الى ترى انك تقول ذكرت
زيداً فتعدي الى زيد وان لم يكن مؤثراً الا انه لما كان له به تعلق
عمل لان ذكره يدل على الذكر ولذلك لا بد له من ذكر كونه متعلقاً به كذا
فكذلك

فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدي الى مفعولين قيل لا انها كانت تدخل
على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر
لا بد له من الآخر وجب ان تعدي اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار
فيها على الفعل والفاعل قبل اختلف الخبرين في ذلك فذهب بعض
المتأخرين الى انه يجوز واستدلوا على ذلك بالمثل السائر وهو قولهم
من يسمع يغل فاقصر على يغل وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الى ان
الي ان لا يجوز واستدلوا على ذلك من وجهين احدهما ان هذه
الافعال اجاب واجاب به القسم كقولهم تعالى وظنوا ما لهم به من عيص
فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز
الاقتصار على هذه الافعال مع فاعلها ومع مفعولها والثاني اننا نعلم
ان الفاعل العاقل لا يخلو من ظن او شك فاذا قلت ظننت او علمت
او صبت لم يكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
الاقتصار على احد من المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال دخلت
على المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدأ
فكذلك لا بد له من مفعول اخر فان قيل فلم وجب اعمال هذه الافعال

اذا تقدمت وجان الغائها اذا توسطت او تاخرت قبل انما وجب
 وجب اعمالها اذا تقدمت لو جهين اصلها اذا تقدمت
 فقد وقعت في اعلان مرتبتها فوجب اعمالها ولم يجز الغائها
 والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك على قوة العنايه والغائها
 يدل على اطلرها وقلت الاهتمام بها فكذا لم يجز الالفاء مع النقل
 التقدم لان الشيء لا يكون معيناً بمطرحها واما اذا توسطت او تاخرت
 او تاخرت فانما جان الفاء والالفاء لان هذه الافعال لما كانت ضعيفة
 في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما اعتمد عليه
 وجعلت في تعلقها بما قبلها بمنزلة الطرف فاذا قال زيد منطلق
 ظننت فكانه قال زيد منطلق في ظني وكان قولك في ظني لا يعمل فيما
 قبله فكذا ما ينزل منزلة واما من اعمالها ما اذا تاخرت فقد رها
 مقدم في التقدير وان كانت متأخرة في اللفظ مجازاً او توسطت غير
 ان التوسط مع الاعمال احسن من الاعمال مع التأخير وذلك انها
 اذا توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لانها
 متأخرة على احد الوجهين الجزئيين متقدمة على الاخر والايم اصل

الى الجزئين

الى الجزئين الا بصاحبه فكانت متقدمة ومتأخرة من وجه
 وجه فحسن اعمالها كما حسن في الغائها واذا تاخرت عن الجزئين
 جميعاً كانت متأخرة من كل وجه وجه فكان الغائها احسن من
 الاعمال المتأخرها وضعف عملها فاعرفه انشاء الله تعالى باب الاغرام
 ان قال قائل لم اقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل قبل طلبها
 للتخفيف لان الالف والحروف اخف من الافعال فاستعملوها
 بدل الاعمال طلباً للتخفيف فان قيل فلم قيل في عليك وعندك ودودك
 ودونك خاصة قيل لان الفعل انما يضر اذا كان عليه دليل من
 مشاهدة حال او غير ذلك ولما كانت على الاستعلاء والاستعلاء
 ليشاهد من تحت وعند الحضرة ومن يحضره تشاهده ودون الله
 للقرب ومن يقربك تشاهده صار هذا بمنزلة مشاهدة حال
 يدل عليه فلهم اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خصوا به المخاطب
 دون الغائب والكلام قيل لان المخاطب يقع الامر به بالفعل من غير لام
 الامر مخوف واذهب فلان يقتصر الى لام الامر واما الغائب فافلا يقع لام
 الامر له الا باللام مخول يقيم زيد ولا يقيم معه فتفتقر الى لام الامر فلما

بحث الاغرام

اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغايب ولما تكلم لانها
 نصير قائمة مقام سئين اللوم والفعل ولم يكرهوا ذلك في الخطاب
 لانه يقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله صلى الله عليه وعلى
 وعلى اصحابه ومن لم يستصحب منكم النافلة فعليه الصوم فان الله
 وجهافا ثاقبان لان من كان محضته صلى الله عليه والى يستدل بانه
 بامر صلى الله عليه والى وسلم على انه داخل في حكمه واما قول بعض
 العرب عليه رجل لبني فلان يقاس عليه لانه كالمثل فان قيل فعل يجوز
 تقدم هذه الكلمات او لا قبل اختلاف الخوارج في ذلك فلن حسب
 التصديقات الى انه يجوز تقديمه عليها لانه فرع عنها على الفعل
 في العمل فينبغي ان لا تتصرف تصرفه واما الكوفيين فلن ذهبوا الى
 جواز تقدم معمولها عليه واستدلوا على ذلك بقوله نعي كتاب الله
 عليكم فنصب كتاب الله بعليكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر
 يا ايها المامخ دلوي دونك اني رايت الناس محمد بنك يثنون
 خيرا ويجودونك والتقدير دونك دلوي فلوي في موضع نصب
 بدونك فدل على جواز تقدم معمولها عليها والصحيح ما ذهب
 اليه

البصريون

اليه البصريون واما ما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لان
 قوله نعي كتاب الله عليكم ليس منصوبا بعليكم واما هو منصوبا
 على المصدر بفعل مقدر واما قد رهن الفعل ولم يظهر يدلالة
 ما تقدم عليه من قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخوانكم
 الآية لان في ذلك دلالة على ان ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب
 الله على المصدر كقولهم وتري الجبال تحسبها جامدة وهي غير
 من السحاب صنع الله فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدر
 دل عليه ما قبله وذلك قول الشاعر دابت الى ان يبديت الظل بعد
 ما تقاصر حتى صار في الانضج وضيع المطايا ثم قلت لصبيتي
 ولم ينزلوا ابرر دنتر فتر وهو فنصب وضيع بفعل دل عليه
 ما تقدم واما البيت الذي انشده فلا حجة لهم فيه من وجهين
 احدهما ان قوله دلوي دونك في موضع رفع يانه خبر محذوم
 مبتدأ مقدر والتقدير فيه هل دلوي دونك والثاني اننا سلم
 انه في موضع نصب ولكن باضمار فعل والتقدير فيه هل
 دلوي دونك ودونك تفسير لذلك الفعل المقدر فله في

فاعرفه انشاء الله تعرب باب التقديم ان قال قائل ما وجه
التكرار اذا ارادوا التقديم في قولهم لا تسد السد قبل ان تسدوا وان يجعلوا
احدا الاثنين قائم مقام الفعل فان قيل فاحي الاثنين اولى بان يقوم مقام
الفعل قبل اولى الاثنين بان يقوم مقام الفعل هو الاول لان الفعل يجب ان يكون
مقدما على الاسم الثاني لانه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل
ينبغي ان يكون مقدما على الاسم الثاني لانه مفعول فان قيل فلم انقلب قولهم
اياك والتشريف قبل الاك التقديم فيه اياك احذر فانك منصوب باحذر والتشريف
معطوف عليه وقيل اصل اياك احذر من التشريف الجار والمجرور انصب فلما حذفوا
حرف الجار صار النصب فيما بعدك فان قيل فلم قدّر والفعل بعد اياك ولم
يقدر قبله لان اياك ضمير المنصوب المنفصل فلا يجوز ان يقدر الفعل
قبله لانك لو انيت به قبله لم يجز ان تاتي به بلفظه لانك تقدر على
ضمير المنصوب المنفصل وهو الكافي لا ترى انك لو قلت ضربت اياك لم
يجز لانك تقدر على ان تقول ضربت اياك فانا قول الشاعر اياك حتى بلغت اياك
فناد لا يماس عبيد فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع اياك كما استعملوا
مع غيره قبل انما خصيت اياك بهذا لانها لا تكون الا في موضع نصب لانها

ظهير المنصوب المنفصل فصان يدنو لفظه تدل على كونه مفعولا
فلم يستعملوا بعد لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانه يجوز
ان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ ليس في بيته لفظ ما يدل
على كونه مفعولا فاستعملوا فيه لفظ الفعل فلهذا انشاء الله تعالى
باب المصدر ان قال قائل لم كان المصدر منصوبا قبل الوقوع
الفعل عليه وهو للمفعول المطلق فان قيل الفعل مشتق من المصدر
او المصدر مشتق من المصدر الفعل قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من المصدر واستدلوا
على ذلك من سبعة اوجه الوجه الاول انه سمي مصدرا في
والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الابل فلما سمي مصدر ادى
على انه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني ان المصدر يدل على
زمان المطلق والفعل يدل على زمان معين وكا ان المطلق
اصل للمقيد فكذا المصدر اصل للفعل والوجه الثالث ان الفعل
يدل على شيئين والمصدر يدل على شيء واحد وكا ان الواحد قبل
قبل الاثنين فكذا لا يجب ان يكون المصدر قبل الفعل والوجه الرابع

ان المصدر اسم ويستغنى عن الفعل والفعل لا بد له من الاسم
وما يكون مفتقر الى غيره ولا يقوم بنفسه او لم يان يكون
فرعاً مما لا يكون مفتقر الى غيره والوجه الخامس ان المصدر
لو كان مشتقاً من الفعل لوجب ان يدل على ما في الفعل
من الحدث والزمان ومعنى ثالث كما اسماء الفاعلين والمنعولين
على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلا يمكن المصدر ذلك
دل على انه ليس مشتقاً من الفعل والوجه السادس ان المصدر لو
كان مشتقاً من الفعل لوجب ان يجري على سنن واحد ولم يختلف
كما يختلف اسماء الفاعلين والمنعولين فلما اختلف المصدر اختلف
سامر الاجناس دل على ان الفعل مشتق منه والوجه السابع ان
الفعل يتضمن المصدر معنى والمصدر لا يتضمن الفعل الى تراءى
ان ضرب يدل على ما يدل عليه القرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه
ضرب واذا كان كذلك دل على ان المصدر اصل والفعل فرع وصار
هنا كما تقول في الاواني المصوغ من الفضة فانها فرع عليها وما
وماخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة فدل على ان الفعل ما
ماخوذ

ماخوذ من المصدر كما كانت الاواني ماخوذة من الفضة فكذا ذلك
هاهنا واما الكوثيرون فلهذا صوبوا الى ان المصدر ماخوذ من الفعل
واستدلوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول ان المصدر
يعتدل اعتلال الفعل ويصح لصحته تقول فت قياماً فيقتل المصدر
لا اعتلال الفعل وتقول قاوم قواماً فيصح المصدر لصحة الفعل
فدل على انه فرع والوجه الثاني ان الفعل يدل في المصدر ولا شك
ان رتبة العامل قبل رتبة المفعول والوجه الثالث ان المصدر
يدل على تأكيد للفعل ولا شك ان رتبة الموكد قبل رتبة الموكك
فدل على ان المصدر ماخوذ من الفعل والصحيح ما ذهب اليه
البصريون واما ما استدلل به الكوثيرون ففاسد لما قولهم انه
يصح لصحة الفعل ويعتدل اعتلاله فكذا ذلك انما يصح لصحة
الفعل ويعتدل اعتلاله طلباً للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد
لأنه يختلف طرق تصريف الكلمة وهذا لا يدل على الاصل والفرع
والفرع الى تراءى انهم فلولوا ويعود والاصل يعود فلولوا
لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا اعد ونعد ونعد فلولوا

وان لم تقع بين ياء وكسرة حلا على يعلل ثلاثة مختلف طرق تصاريف
الكلمة ولكن لك قالوا الكرم ولا اصل فيه الكرم الا انهم حذفوا الهاء
احدى الهمزتين استغناء للاجتماعهما ثم قالوا انكروا وتكلم
وبكروا فحذفوا الهمزة وان لم تجتمع همزتان حلا على الكرم ليعبري
الباب على صي سنين واحد فكن لك هاهنا واما قولهم
ان الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدل على انه اصل
لم فانا اجمعنا على ان الموقوف يعمل في الاسماء والافعال ولا
شك ان الموقوف ليست باصل لان اسماء والافعال فكن لك
هاهنا واما قولهم ان المصدر يذكر توكيد للفعل فنقول هذا
لا يدل على انه فرع عليه الى ترى انك تقول جاني زيد ورايت
زيدا زيدا او لا يدل هذا على ان زيد الثاني فرع على الاول
فكن لك هاهنا وقد بينا هذا مستوفيا في المسائل الخلافية
فان قيل فلم كان قولهم سرت اشد السير منصوبا على
المصدر قيل لان الفعل لا يضاف الا الى ما هو بعضه وقد
اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر

كان

كان المصدر افا صين نصب انتصاب المصدر كلها
فان قيل فعل ماذا ينصب قولهم فعل القر فضا وغو قيل ينصب على المصدر
بالفعل الذي قبله لان القر فضا لما كانت فعلا من القعود الفعل الذي
هو افعلا يتعدى الى جنس القعود الذي يشتمل على القر فضا وغيرها
تعدى الى القر فضا الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس على النوع
اذا كان داخل تحته هذا من ذهب سيبويه وذهب ابو بكر بن
السرّاج الى انه صفة لمصدر محذوف والنقل يرفعه بعد القولة
القر فضا الا انه لما حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والذ
والذي عليه الاكثر من ذهب سيبويه لانه لا يفتقر الى تعدير موصوف
وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تعدير موصوف فاعرفه ان شاء
الله باب المفعول فيه ان قال قاله كل ما المفعول فيه قيل هو هو
الظرف وهو كل اسم من اسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى
في وذلك خصوصت اليوم وقت في الليلة وجلست في مكانك
وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للامور
للافعال سمي ظرفا تبيينها بالاوايج التي تحمل الاشياء فيها ولهذا

مبحث المفعول
فيه

سمي الكونيون الظروف محال الحول الاشياء فيها فان قيل فلم يبينوا
 الظروف لتضمنها معنى في الحرف قبل الالف الظروف وان نابت به
 خلت عن الحرف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك
 انهم يبدون اظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يكن اظهر
 اظهاره لا ترى ان معنى واين وكيف لما تضمنت معنى هرة لا تستفهم
 لم يكن اظهار الهرة معناه فان جان اظهارها هذا دل على ان
 لم تتضمن معناه واذا لم يتضمن معناه وجب ان تكون معربة على
 اصلها فان قيل فلم تعد الفعل اللازم الراجع الظروف والزمان ولم
 يتعدى الى جميع ظروف المكان قبل الالف الفعل يدل على جميع ظروف
 الزمان بصيغة كما يدل على جميع ظروف المصادر وكانت الفعل
 يتعدى الى ظروف المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف
 الزمان واما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغة التي
 انك اذا قلت ضرب او سيفض لم يدل على مكان دون مكان
 كما تكون فيه دلالة على الزمان دون زمان فلما لم يدل الفعل على
 ظروف المكان بصيغة صار الفعل اللازم منه بمنزلة من من يد

وعمر

وعمر وكانت الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه الى زبد وعمر فكذلك
 لا يتعدى الى ظروف المكان فان قيل فلم يتعدى الى الالف الجهات
 ونحوها من ظروف المكان قبل الالف استبقت ظروف الزمان
 من وجهين احدهما انها مبهم غير محددة لا ترى اذا قلت
 خلق من يدل كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع
 ما يقابل ظهوره الا ان تنقطع الارض وكذلك اذا قلت امام
 زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما
 يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام دل
 على كل زمان ماض من اول ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك
 واذا قلت يقوم دل على كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان
 هذه المروف لا تستقر على وجه واحد لان فوقا يصير تحت
 وتحتا يصير فوقا كانت المستقبل يصير حاضرا والماض يصير ماضيا
 ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى الفعل اليها كما سبق
 يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد من متعد
 الا ان هو متعد القائل وسائط الثريا وبهما حفظان حنايتي انهما

انفرا

يعني الحظين اللذين يكتفان انفس الظبي وهي كلها مخصوصة
 قيل الاصل فيها استعمل بحرف الجر الا انهم حذفوا حرف الجر هذه المواضع
 انشاء القول الشاعر فلا يفنيكم قنا وعوارضا ولا قبلن الخيل
 لا يضر غدا وكفلا الاخر لذت بهن الكف يعمل مثله فيه كما عمل
 الطريق الثعلب اراد في الطريق ومن حقها ان تحفظ ولا يقرأ
 يقاس عليها واما قولهم دخلت البيت فذهب ابو عمر الجرمي
 ان دخلت فعل متعلّق بقولك الى البيت فنصبه كقولهم بنيت البيت
 وما اشبه ذلك وذهب الاكثر من ان دخلت فعل لازم
 كان الاصل فيه ان يستعمل معه حرف الجر الا ان حذف حرف الجر
 انشاء على ما بيننا وهذا هو الصحيح والذي يدل على ان دخلت
 فعل لازم من وجهين احدهما ان مصدره يجر على فاعول وهو
 من مصادر الافعال اللازم كقعودا وجلس جلوبا وما
 اشبه ذلك والثاني ان نظيره فعل لازم وهو غزت ونقيضه
 فعل لازم وهو خرجت فيقتضي ان يكون لان ما عمله على
 نظيره ونقيضه فاعرفه انشاء الله تعالى باب المفعول معه ان
 قال

بفتح المفعول
 معه

قال قال ما العامل المنصب في المفعول معه قبل اختلف الثعوبون في
 ذلك فذهب البصريون الى ان العامل فيه هو الفعل وذلك ان
 الاصل في نحو قولهم استوى الماء والخشب اي مع الخشب الا
 انهم اقاموا الواو مقام مع فتساقى كلامهم فتعوى الفعل
 بالواو فتعلّى الى الاسم فنصبه كاقوى بالهمزة في قوله
 اخرجت زيد او نظيره هذا انصبهم الاستثنا بفعل الله المتقدم
 بتقوية بها الا نحو قام القوم الا ان يلا فكذاك هاهنا المفعول معه
 منصوب بالفعل المتقدم بتقوية بالواو وذهب الكوفيون الى
 ان المفعول معه منصوب على المفعول الخلاف وذلك لانه
 اذا قال استوى الماء والخشب لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى
 الماء واستوى الخشب لان الخشب لم يكن معوجة فتسوى فلما
 لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمر وقيل خالف الثاني
 الاول فان نصب على الخلاف وذهب ابو اسحق الذجاج الى
 انه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه استوى استوى
 الماء والابس الخشب وزعم ان العامل لا يعمل في المفعول وبينهما

الواو والصحيح هو الاول واتا قول الكوفيين انه منصوب
 على الخلاف لا يحسن تكرير الفعل قلنا ههنا هو الموصوب لكون
 الواو غير عاملة وان الفعل هو العامل بتقويتها الابدانفس المخالفة
 ولو جاز ان يقال مثل ذلك لجاز ان يقال ان زيداً في قوله
 قوله ضربت زيداً منصوباً لكونه مفعولاً لا بالفعل وذلك
 محال لانه كونه مفعولاً لا يوجب ان يكون ضربت هو العامل
 فيه النصب فكن ذلك هاهنا واتا قول الزجاج انه ينصب
 بتقدير عامل لات الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
 بصحيح ايضا لات الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي
 يتصل به المفعول فان كان الفعل لا يفتقر الى تقوية كرف
 الجرو غير عمل بتوسطه لا ترى انك تقول اكرمت زيداً
 وعمرراً فتصوب عمرراً باكرمت كانت نصب زيداً فلم تمنع
 الواو من وقوع اكرمت على ما بعد هاهنا فكن لك هاهنا
 فان قيل لم حذف مع واقمت الواو مقامها قيل حذف
 واقمت مع الواو مقامها اتوسعا في كلامهم طلباً للتخفيف
 والاختصاص

والاختصاص فان قيل فلم كانت الواو اولى من غيرها قيل انما
 كانت اولى من غيرها لات الواو في معنى مع لات مع مع المع
 المصاحبة ومع الواو الجمع فلما كانت في معنى مع كانت اولى من
 غيرها فان قيل فهل يجوز تقدم المنصوب هاهنا على الناصب
 قيل لا يجوز ذلك لات حكم الواو ان لا يتقدم على ما قبلها وههنا
 الباب من النحويين من يح فيه القياس ومنهم من يقصر على
 السماع والاکثر من على القول الاول فاعرف ان شاء الله تعالى ان
 باب المفعول له ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب
 قيل العامل في المفعول لم الفعل الذي قبله نحو جيتك طعاً في برك
 وقصدت لك ابتغاء معروفك وكان الاصل فيه جيتك لطع
 في برك وقصدت لك لا ابتغاء معروفك الا انه حذف اللام قاً
 فالتصل به الفعل فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل للان كاه
 كالمفعول لات العاقل لما كان لا لا يفعل شيئاً الا لعلة وههنا
 علة العقل وعدل وقوعه كان في الفعل لانه عليه تعدى اليه فان
 قيل فهل يجوز ان يكون معرفه وكره قبل نعم يجوز ان يكون

محذوف المفعول
 له

معرفة ونكره والدليل على ذلك قول تعالى الذين ينفقون
 اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم فابتغاء
 مرضات الله معرفة بالاضافة وتثبيتها نكرة قال الشاعر
 واغفر عوراء الكرم اذ حارة واعرض عن شتم الليم تكرما
 فاذ حارة معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الاخر تركب
 يركب كل عاقل جمهورا مخافة ورع المحبور والهول
 من هول المهيود وذهب ابو عمرو الجري الى انه لا يجوز
 ان يكون الانكرة وتقدر بالاضافة في هذه المواضع في
 نية الانفصال فلا يكتب التعريف من المضاف اليه لولهم
 لقولهم مرت برجل ضارب زيد غدا قال الله هذا عارض
 وقال الشاعر سل الهموم بكل مقطر راسه تاج مخالطة مهم
 صهم شيعيس والذي عليه الهمور والذهب المشهور
 هو الاول واقاما ادعاء الجري من كون الاضافة في
 نية الانفصال يقتضي الدليل ثم لو صح هذا في الاضافة
 فكيف يصح مع الهم التعريف في قول الشاعر والهول من هول

همهم

البهول

البهول وما اشبه ذلك فان قيل فصل يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف
 ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه
 فكان جائزا على الاصل وهذا الباب اقايته جمهور البصريين
 واما الكوفيون فلا يقرهون ويجعلونه من باب المصدر
 فلا يفرحون له بابا باب الحال ان قال قال ملحال قبل هيل
 هيئة الفاعل او المفعول التي ترى اكله اذا قلت جاء زيد
 راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع الجي منه واذا قلت
 ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب لم فان قيل
 فصل يقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلقيط واحد قيل يجوز
 ذلك والدليل على ذلك قول الشاعر تعلقت ليلى وهي ذات
 مرصد ولم يبذل للتراب من تدبيرها حجم صغير من نزع الهم
 باليت اتنا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر الهم فنصب صغير من على
 الحال من التاني تعلقت وهي فاعلة ومن ليلى وهي مفعولة
 وقال الاخر متى تلقني فردين نرجفهم وانف اليتيك

بحال

فنصب فريدين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تلقين وهذا
كثير في كل كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما
قبلها من العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فان كانت
فعل نحو جاء زيد راكباً جاز ان يتقدم الحال عليه راكباً
جاء زيد لان العامل لما كان متصرفاً تصرف عملهم جاز تقدم
معمول عليه وان كان العامل فيه معنى فعل نحو هذا زيد
قائماً لم يجز تقدم معمول عليه وذهب الفراء الى انه لا يجوز
تقدم الحال على العامل في الحال سوى كان العامل فيه فعلاً
او معنى فعل وذلك انه يؤول الى ان يتقدم المضمرة على
على المظهر فانه اذا قال راكباً جاء زيد ففي راكب ضمير
زيد وقد تقدم عليه وتقدم المضمرة على المظهر وهذا ليس
بشيء لان راكباً وان كان متقدماً في اللفظ الا انه مؤخر
في التدبير واذا كان مؤخراً في التدبير جاز التقدم
قال الله تعالى فاجس في نفسه خيفة موسى فا قالها
في نفسه عائدة الى موسى الا انه لما كان في تدبير المتقدم
والهاه

والهاه في تدبير التأخير جاز التقدم والتأخير وهذا كثير في
كل كلامهم فكذا هنا فان قيل فلم عمل الفعل اللازم في الحال
قيل لان الفاعل لما كان يفعل الفعل الا في حال كان في الفعل
دلالة على الحال فتعدي اليها كما تعدي الى طرف الزمان
لما كان في الفعل دلالة عليه فان قيل فلم وجب ان يكون
الحال نكرة قيل لان الحال تجري مجرى الصفة للفعل وهكذا
سميها سيبويه نعتاً للفعل والمراد بالفعل المصدر الذي
يدل عليه وان لم يذكر الا ترى ان جاء زيد على نحو واذا قلت
جاء راكباً على نحو موصوف بالركوب فانه اكانت الحال تجري مجرى
الصفة للفعل وهو نكرة فكذا ذلك وصفة يجب ان يكون نكرة
واما فعلهم ارسلها العراء وطلبته جهداً وطاقتك و
ورجع عوده على يد فيه مصادرا قيمت مقام الحال والتقدير
ارسلها تفتراي وطلبته تحتهد الا تحتهد تحتهد عملته
من الفعل والفاعل في موضع الحال كانه قلت ارسلها المحرم مكره
وطلبته تحتهد الا انه اضم وجعل المصدر دليلاً عليه وهذا

كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم رجع عوده
 عوده على ان لم ينصوب لانه مفعول رجع لانه يكون معسولا
 متعديا كما يكون لان ما قال الله تعالى فان رجعا الله لي
 طائفة منهم فاعمل رجع في الكاف التي للخطاب فقال رجعا
 فدل على ان يكون متعديا وما يدل على ان الحال لا يجوز
 ان يكون معرفه انها لا يجوز ان تقوم مقام الفاعل فيما
 لم يسم فاعله لان الفاعل قد يضمن فيكون معرفة فلو جاز
 ان يكون الحال معرفة لما استغنى ذلك كالم يتنوع في ظرف الزمان
 والمكان والجار والمجرور والمصدر على ما بيننا والله اعلم
 باب التمييز ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكر
 المفسر للبرهان فان قيل فما العامل فيه النصب قيل فعل
 وغيره فاما كان العامل فيه فعلا فنحو قوله تصيب
 ن يدعروا وتفتا الكيش شحما فاعروا وسحوا كل واحد منها
 منصوب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا
 النوع على العامل فيه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب

بحث
 التمييز

سيبويه الى انه لا يجوز تقدم هذا النوع على عامله وذلك
 لان المنصوب هاهنا هو الفاعل في المعنى الى انك اذا قلت
 تصيب ن يدعروا كان الفعل للعرف في المعنى لا للذي قلنا
 كان هو الفاعل في المعنى لم يحسن تقديمه كالوكان فاعلا لفظا
 وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد
 ومن وافقهما من النحويين الى انه يجوز تقديمه على العامل فيه ويستدلون
 على ذلك بقول الشاعر انجر سلما بالفرق جيبها وما كان نفسا بالفرق
 تطيب ولان هذا الفاعل فعل متصرف فجاز تقديم معوله عليه كما جاز تقديم
 الحال على العامل فيها نحو داكنا جاء زيد لانه فعل متصرف فكذلك هاهنا
 والتصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما استدلالهم بالمازني والمبرد من البيت
 فان الروايت التصحيح وما كان نفسا بالفرق تطيب وذلك لانجزة فيه
 ولئن صححت تلك الروايت فتقول تصيب نفسا بفعل متصرف كانه قال
 اعنو نفسا واما قولهم انه فعل متصرف فجاز تقديم معوله عليه كطالنا
 هذا العامل وان كان فعلا متصرفا الا ان هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى
 فلا يجوز تقديمه على ما بيننا واما تقديم الحال على العامل فيها فانما جاز ذلك

سيبويه

لأنك إذا قلت جاء زيد لم يكن الفاعل لفظاً ومعنى
 وإذا استوي في الفعل فاعله تنزل ركباً من لفظ المفعول
 المحض فإن تقدمه كالمفعول نحو ضرب زيد بحرف
 التمييز فإنك إذا قلت تصيب زيد عرفاً لم يكن زيد هو
 الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن
 عرفاً في حكم المفعول في هذه الدرجة لأن المفعول قد استوي
 في فاعله لفظاً لا معنى فلم يحسن تقديمه كما لا يجوز تقديم
 الفاعل وإنما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو غدي عشرون
 رطلاً وخمسة عشر درهماً وما أشبه ذلك والعامل فيه هو
 العدد لأنه مشبه بالصفة المثبتة بالفاعل نحو حسن زيد
 وشديد وما أشبه ذلك ووجه التشابه بينهما أن
 العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المثبتة باسم الفاعل
 فإذا كان في العدد نون نحو عشرون أو تنون مقدرة
 نحو خمسة عشر صار التنون والنون مانعين من الإضافة
 كالفعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التبيين

فضل

فضله كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوباً على التمييز مما
 كان قبله حائلاً نحو في مثل غلام الله دره فارساً وجلاء
 فات الهاء منعته الاسم بعد هاء ان يحذف بالاضافة ما قبلها
 إليه كالفعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التبيين
 لما ذكرناه فان قيل فلم يجب ان يكون التمييز نكرة قبل لأنه
 يبين ما قبله كما ان الحال تبين ما قبلها فلما أشبه الحال وجب ان
 يكون نكرة كما ان الحال يكون نكرة فانما قول الشاعر لقد اغتدي
 وما صق الديك على ادهم اجش الصهيل وقال اخر اجبت
 الظهر ليس لم سنام فنصب الصهيل والظهر والصحيح انه
 منصوب على التشبيه بالمفعول كالضاب الرجل فاعرف ان الله
 تعالى باب الاستثناء ان قال قائل ما الاستثناء قبل اخرج
 بعض من كل معنى إلا فان قيل ما العامل في المستثنى من الموجب
 النصب نحو جاء القوم الآن بل قبل اخلف النحويون في ذلك
 فذهب البصريون الى ان العامل هو الفعل بتوسط الأول
 لأن هذه الفعل وان كان لا انما انما قوي بالافتعال

محذور
 الاستثناء

المستثنى كما تعدى الفعل بالزوف المعدية ونظير نصبهم
 الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فان الاسم
 منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك وذهب سيبويه
 وبعض النحويين الى ان العامل هو الاعمى استثنى وهو قول
 الزجاجي والبربريين البصريين وذهب الفرما من الكوفيين
 الى ان الامر من ان لأم تحققت ان وادعت في الاقوى تنصب
 الايجاب اعتبار بان وترفع في النفي اعتبار بلا والتصحيح قول
 قول البصريين واما قول النحويين والزمجاني ان العامل هو الاله
 بمعنى استثنى ففاسد من خمسة اوجه الاول انه لو كان الامر
 كما دعوا لوجب ان لا يجوز في المستثنى الا النصب ولا خلاف في
 في جواز الرفع والبر في النفي على البدل نحو ما جاء في اصل الاله
 زيد وما مررت باحد الان يد والوجه الثاني ان هذا هو الذي
 الى اعمال معاني الزوف واعمال معاني الزوف لا يجوز الاترى
 انك تقول ما زيد قائما ولو قلت ما زيد قائما على معنى نقيت
 زيدا قائما لم يحسن فكذلك هاهنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم
 قام

قام القوم غير زيد فان غير منصوبا فلا يجوز انما ان يكون
 منصوبا بتقدير الا واما ان يكون منصوبا بنفسه واما ان
 يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب بعد
 بتقدير الا لا انما قد ترنا الالف المعنى لا انه يصير التقدير
 فيه قام القوم الا غير زيد وهذا فاسد وبطل ان يقال انه
 يعمل في نفسه لان الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل
 فيه الفعل المتقدم واما جاز فيه الفعل وان كان لان ما لا ان
 غير موضوعه على الابهام الاترى انك تقول مررت بسجل غيرك
 فيكون كل شيء من عدل المخاطب داخل تحت غير فلما كان فيه هذا
 الابهام المفرط اشبه الظروف المبهمة نحو خلف وامام ووراء وقدم
 وما اشبه ذلك كانت الفعل كذلك يتصل على هذا الظرف
 يتعدى الاله الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه
 الرابع اننا نقول لم اقدرتم استثنى زيد او هلك قدرتم امتنع كما
 زيد كما حكى عن ابي علي الغاري انه كان مع عضد الدولة في
 الميدان فساله عن المستثنى عما اذا ينصب فقال لم ابع على ينصب

لات التقدير فيه استثنى زيداً فقال له عضد الدولة وهذا قد تم
 امتنع بد فرغته قال له ابو علي الفارسي الذي ذكرته لك جواب
 ميلاني فاذا رجعت ذكره لك الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى
 والوجه الخامس انا اذا عملنا معنى الاكان الكلام جملتين واذا عملنا
 الفعل بقومته الاكان الكلام واحد والكلام متى كان جملة واحدة
 كان اولى من تقدير جملتين واما قول الفرات لا مركبة من
 ان ولا قد عوى فتعقر الى دليل ولو قدرنا ذلك فنقول العرف
 اذا ركب مع حرف اخر تغير معناه كان عليه في الاصل قبل التركيب
 الى تسمى ان حرف لو حرف يمتنع له الشيء لاستناع غيره واذا ركب
 ركب مع ما تغير له المعنى وصارت بمعنى هاء وكذا ذلك ما
 اذا ركب مع لا كفوله لولا الكمي للفتوا وما اشبه ذلك فكذا ذلك
 هاهنا فان قيل فلم كان البدل اولى قبل الوجهين احدهما موافق
 موافقة اللفظ فانه اذا كان المعنى واحد فكون اللفظ موافقا
 اولى لان اختلاف يشعر باختلاف المعنى فاذا اتفق كان
 موافقة اللفظ اولى والوجه الثاني ان البدل يجري في
 ما تعلق

تعلق العامل كجاءه لو ولي العامل والنصب في الاستثناء على
 التشبيه فلما كان البدل اقوى في حكم العامل كان الرفع اولى
 من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز البدل في النفي ولم يحسن
 في الايجاب قيل لان البدل في الايجاب يؤدي الى محال وذلك
 لان البدل منه يجوز ان يقدّر كانه ليس في الكلام فاذا اوردنا
 قدرنا ههنا في الايجاب كان محالا لا يترى يصير التقدير جاز في
 الان بدل وبصير المعنى ان جميع الناس جاء وفي غير زيد
 وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الايجاب لا يوجبون
 ان لا يجيء احد سوى زيد فيان الفرق بينهما ما فاعرف ان شاء
 الله تعالى باب ما يحسن الاستثناء ان قال قائل لم اعرف
 اعربت غير اعراب الاسم الواقع بعد الادون سوى وسوى
 قيل لان غير لما قيمت هاهنا مقام الا وكان ما بعد هاء
 مجرور ابا الاضافة ولا بد لها في نفسها اعربت
 اعراب الاسم الواقع بعد التبدل بل ذلك على ما كان يستحق
 الاسم الذي بعد الامن الاعراب ويبقى الحكم الاستثناء واما

كفر والوكاف واسلمين قرى بالتشديد قرى بالتحقيق
وفي رتب أربع لغات بضم الراء وتشديد هاوتخفيفها
وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكمي عن
العرب أنهم قالوا في سوف افعل سوف افعل وهو حرف
ونعمته ان الاصل في ما فعل سوف افعل فخذ ف
الفاو الواو معا فدل على ان الحذف بدخل الحرف
واما قولهم ان لام الجر يتعلق به قلنا لان لم فانه
اللام في قولهم حاش الله انك فلا تتعلق بشيء
كقولهم تعالى عسى ان يكون ردف لكم اي ردفكم وكفلا
تعالى الذينهم لانهم يذهبون وما اشبه ذلك
واما ان يبدى اللام مع هذه الحروف فتقوية لما كان
يدخله من الحذف فدل على انه ليس بفعل وانزف
واما خلا فانها تكون فعلا وحرفا فاذا كانت فعلا
كان ما بعدها منصوبا ومتضمن ضمير الفاعل واذا
كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لانها حرف مجز فان
دخل

دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجز ان تكون حرفا لانها
مع ما بالمتن لم المصدر واذا كانت فعلا كان ما بعدها
منصوبا لا غير قال ع الاكل بشئ ما خلا الله باطل وكل
وكل نعيم لا محالة ان اكل وسند كرها في باب ينصب
به الاستثناء انشاء الله تعالى باب ينصب به في
الاستثناء ان قال قائل لم علمت ما خلا وما عد او ليس
ولا يكون النصب قيل لانها افعال تامه خلا وما عد
فهما فعلا ولان ما اذا دخلت عليها كانا معها بمنزلة
المصدر واذا كان معها بمنزلة المصدر انتفت عنهما الرفع
المرفيه ووجب لهما المرفيه الفعلية وكان فيهما ضمير الفاعل
الفاعل وكان ما بعدهما منصوبا وحكي عن بعض العرب انه
يجز بعد هي اذا لم تكن معها فيجزي بها مجزى خلا لان خلا
تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا
فيكون ما بعدها مجرورا واما سيبويه فلم يجز ان لا النصب
لا غير واما ليس ولا يكون فانما وجب ان يكون ما بعدهما

منصوباً بالآلة خبراً لها لآلة التقدير في قولك جاني القوم
ليس زيداً ولا يكون عمرو أي ليس بعضهم زيداً ولا يكون
بعضهم عمرواً فبعضهم الاسم وما بعده الخبر وخبر ليس ولا
يكون منصوباً كما لم تكونا في الاستثناء فان قيل فلم لزوم
لن ما لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتانيث قيل لانهما
لما استعملوا في الاستثناء قام مقام الأول لا يغير لفظه فكذلك
فكذلك ما قام مقامه ليدل على انه قد قام مقامه فان
فان قيل فلم لا يجوز ان يعطف عليهما بالواو ولا فيقال
ضربت القوم ليس زيداً ولا عمرواً والكرست القوم لاه
لا يكون زيداً ولا عمرواً قيل لآلة العطف بالواو لا يكون
الابعد النقي فلما اقيما هاهنا مقام الاخير عن اصلهما
في النقي فلم يحسن العطف عليهما بالواو فاعرف ان شاء الله
الله تعالى **باب** كره ان قال قائل لم يثبت كره
بنيت كره على التكون قيل انما بنيت لانها لا تخلو اما
ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية
فقد

محمّد

فقد تضمنت معنى استفهام وان كانت خبرية
فهي نقيضة لآلة التثنية لان رتب للتثنية وكم للتثنية والتثنية وهم
يحملون الشيء على ضلّة كما يحملونه على نظيره فثبت كم حمل
على رتب وانما بنيت على التكون لآلة الاصل في البناء فان
فان قيل فلم وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها
اذا كانت استفهامية والاستفهام له صدر الكلام
فان كانت خبرية فهي محصورة بقصره فقصة رتب ورب
للتثنية والتثنية يضارع النقي والنقي له صدر الكلام كما لا
كالاستفهام فان قيل فلم حملن كان ما بعدهما في الاستفهام
منصوباً وفي الخبر مجرور قيل للفرق بينهما جعلت في الاستفهام
بمنزلة لآلة نصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة لآلة مجرور
بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة لآلة نصب ما بعده
لانها في الاستفهام بمنزلة لآلة يصلح للعدد القليل والكثير
والكثير لان الاستفهام بمنزلة لآلة العدد المتوسط بين
القليل والكثير وهو من احدى عشر الى تسعة وتسعين

وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعده في الاستفهام
منصوباً وأما في الخبر فلا تكون إلا للتكثير فجعلت بمنزلة
العدد الكثير وهو مجر ما بعده فلهذا كان ما بعده
في الخبر مجروراً أو قيل إنما كان ما بعده في الخبر مجروراً
لأنها تقيضة رب وربت مجر ما بعده فكذا ما حمل
عليها فإن قيل فلم كان النصب مع الفعل في الخبر قبل أن
كان النصب عدد لأن الفعل بين الجار والمجرور لأن
الجار والمجرور عن منزلة الشيء الواحد وليس الناصب
مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على أن بعض العرب
ينصب بها في الخبر من فعل ويجزى بها في الاستفهام
مجرراً لاجتماعها على الأخرى فإن قيل فلم إذا كانت اسما
استفهامية لم تبين إلا بالمفرد والتكرار وإذا كانت خبرية
جان الامران تبين المفرد والجمع قبل لأنها إذا كانت
استفهامية حملت على عدد ينصب ما بعده وذلك
لا يبين إلا بالمفرد التكرار نحو احدى عشر رجلاً
وتسعة

وتسعة وتسعون رجلاً فكذا لم يبين أن تبيين إلا بالمفرد التكرار
التكرار وإذا كانت خبرية حملت على عدد مجر ما بعده والعن
الذي مجر ما بعده يجوز أن يبين بالمفرد كما يتردهم
وبالجمع كذلك أتوا بفلان جان أن يبين بالمفرد والجمع
وأما اختصاصها بالتكثير فيها جميعاً فلا تكرر لما كانت
للتكثير والتكثير والتقليل لا يصح إلا في التكرار لا في المعرفة لأن
المعرفة تدل على شيء محقق فلا يصح فيه التقليل والتكثير
ولهذا كانت رتبة تختص بالتكرار لأنها لما كانت للتقليل
وأما يصح في التكرار لا في المعرفة كما يبين في كم فلهذا شاء الله
تعالى باب العدد أن قال قائل لم أدخلت الهامش الثلثة
والعشرة في الذكر نحو خمسة رجال ولم تدخل في المؤنث
نحو خمس نساء قيل إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما فإن قيل
فهل عكسوا وكان الفرق واقعاً قبل الأربعة أو بعد الوحد
الأول أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً وأصل في المؤنث
أن يكون بالهاء والذكر هو الأصل فاضد ذلك صلهما فيجب

مجمع العدد

المونث بغيرها والوجه الثاني ان المذكور اخف من المونث
 فلما كان المذكور اخف من المونث احتمل الزيادة والمونث
 لما كان أثقل لم يحتمل الزيادة والوجه الثالث ان الهاء في
 زيلة للمها الغدة كان يديت في علمه ونابره والن كرا
 افضل من المونث فكان اولى بين يادتها والوجه الرابع
 انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فعال في المذكور بالها
 نحو غراب وغرابه ويجمعون ما كان على المثال في المونث
 بغيرها نحو عقاب واعقب حملوا العدد على الجمع فادخلوا
 الهاء في المذكور واستقطبها واستقطبوا في المونث وكذلك
 حكمها بعد التركيب الا العشرة فانها لا تنقب لانها لا تكون
 في حال التركيب في المذكور بغيرها وفي المونث بالها لانهم
 ركبوا الاحاد مع العشر وصارت معها بمنزلة اسم واحد
 واحد كرهوا ان يشبوا الهاء في العشرة لذلك يصيرون بمنزلة
 الجمع بين تائيتين في اسم واحد على لفظ واحد فان قيل
 فلم يبي ما زاد على العشرة من احدى عشر تسعة عشر

قيل

قيل لان الاصل في احدى عشر احدى عشر وعشر فلما اخذت
 ولو العطف ضمنا معنى حرف العطف فلما اتفقتا معنى الحرف
 وجب ان يبنوا على تركه لان لهما حالة تمكن قبل البناء وكان
 وكان الفتح اولى لانه اضعف الحركات ولكن ذلك ما انزها
 فان قيل فلم لم يبنوا اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما
 ان علم التنبيه فيه هو علم الاعراب فلو نزلوا من الاعراب لكان
 لقط معنى التنبيه والثاني ان اعرابه في وسطه وفي حال
 التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما كان عليه
 وبني عشر لوجهين احدهما ان يكون بين على قياس احواله
 لتضمنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بيني لانه قام
 مقام النون من اثنين فلما قام الحرف وجب ان يبنى في
 وليس هو المضاف والمضاف اليه لان كل واحد من
 المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف اثني عشر
 لانه اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب
 واقعا بالعشرة ولان اثنين كالمركب قلت ضربت اثنين وعشر

د قل

ولو قلت ضربت غلام زيد كان الضرب واقعا بالفلان
دون زيد فلذلك اقلنا ان العشرة قام مقام النون ومضاف
المضاف اليه فان قيل فلم حذف الواو من احد عشر الى
تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واصل اقبل انما فعلوا ذلك
حذف على العشرة وما قبلها من الاحاد فغيرها من الـ بالكون
على لفظ الاصل والمفردة وان كان الاصل هو العطف والذي
يبدل على ذلك انهم اذا بلفوا الى العشرين ردوه ها الى
العطف لان الاصل وانما ردوها اذا بلفوا الى العشرين ليعرف
من الاحاد فان قيل فمما اشتقوا من لفظ الاثنين كما استقوا
من الثلث والاربع نحو الثلثين والاربعين قيل لا تمام لو
اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه الا بزيادة واو
ونون او يا ونون فكان يودي الى ان يكون له اعرابان
وذلك لا يجوز فلم يبق من الاحاد شي ليشترك مثله
العشرة فاشتقوا من لفظها عدد اعراضا عن اشتقاقهم
من لفظ اثنين فقا لوا عشرون فان قيل فلم كسر العين

من عشرين

من عشرين قيل لما نثر لما كان الاصل ان يشتق من لفظ الاثنين
واول الاثنين مكسور كسرا واول العشرين ليدلوا بالكسر
على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى
تسعة وتعين واحد نكرة منصوبة قيل انما كان واصل نكرة
لان المقصود من ذكر النوع تعيين العدد من اي نوع
هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة اولى
من الواحد المعروف لان الواحد النكرة اخف من الواحد المعروف
ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف الى ما بعده
لان ليس بمضاف فينتوهم ان ترجموا بينه كاي لزم في المضاف
في المضاف فكان لا وجب ان يكون واحد نكرة وانما وجب
ان يكون منصوبا لان من احد عشر الى تسعة عشر اصله
تنوين وانما حذف اللبنا وكاتر موجود في اللفظ لانه لم
يقم مقام شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم فنع من
الاضافة وانما العشرين الى التسعين ففيه النون
موجودة فنع من الاضافة وانتصب على التمييز على

ما بيناه في باب ير فان قيل فلم اذا بلغت الى الماير اصبحت الى
 الواحد قيل لان الواحد الماير حملت على العشرة من وجه
 لانها عقد مثلها وحملت على التسعين لانها تليها قالوا مت
 الاضافة تشبيهها بالعشرة وينبت بالواحد تشبيهها بالتسعين
 بالتسعين فان قيل فلم قالوا التمايز ولم ينزل ذلك ما بين
 قيل كان القياس ان يقال ما بين الا انهم اكتفوا بلفظ الاء
 لانها تدل على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال
 قال الله تعالى ثم يخرجكم طفلا وقال الشاعر كلوا في
 بعض بطونكم تعقوا فان ما كنتم من خميض يحافي
 بعض بطونكم والشواهد على النحو كثيرة فان قيل فلم تجمع الالف
 اذا دخلت على الاحاد ولم تفرد مع الاحاد كما لا يدرك لان
 الالف طرق كانت الواحد طرق لان الواحد اول والالف
 اخر ثم يتكرر الاعداد فلذلك اخرجي مجرى ما يضاف الى
 الاحاد فاعرفه انشاء الله تعالى باب السدات
 قال قائل لم بين المنادى المفرد المعروف قيل الوجهين احدهما

بحر المناد
 المفرد المعرف

احدهما ان اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب
 للخطاب والتعريف والا فادوات كل كما واحد يتصرف به
 الثلثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه الاوجه بنى
 كما ان كاف الخطاب مبينة والوجه الثاني ان اشبهه الاصوات
 لا تزداد غايه ينقطع عندها الاصوات والاصوات
 مبينة فكل لك ما اشبهها فان قيل فلم بيني على حركة قيل
 لان له حالة تكن قبل النداء بني على حركة تفضيلا له على ما بيني
 وليس له حالة تكن فان قيل فلم كانت الحركة ضمير قيل لثلاثة
 اوجه الوجه الاول ان لو بني على الفتح لا يلتبس بما لا يحسن
 ينصرف ولو بني على الكسر لا يلتبس بالمضاف الى النفس
 واذا بطل بناء وه على الفتح والكسر بقيت بناء وه على الضم
 والوجه الثاني ان بني على الضم فرقا بينه وبين المضاف
 المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان
 مكسورا وان كان مضافا الى غير ذلك كان منصوبا
 فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لان الضم لا يدخل

يدخل

المضاف والوجه الثالث ان يبنى على الضم لما كان غاية
 يتم بها الكلام وينقطع عند هاشبيرة قبل وبعد بني علي
 الضم كما بنوها على الضم فان قيل فلم جان في وصفه الرفع
 والنصب نحو يان يد الظريف والظريف قيل جان
 الرفع حملا على اللفظ والنصب تحملا على الرفع والاختيار
 على عندي هو النصب لان الاصل في البني هو الحمل على
 الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جان الحمل هاهنا وعلى
 اللفظ وضمته زيد ضمة بناء وضمته الصفة ضمة اعراب
 قيل لان الضم لما اطراد في كل اسم منادى مفرد اسماء
 اشبه الرفع للفاعل لا طراد فيه فلما اشبه الرفع جان
 ان يتبع يتبعه الرفع غير ان هذه الشي لم يجر جهات
 كونها ضمة بناء وان الاسم مبني فلهذا كان الاقرب
 هو النصب ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ
 محذوف انت الظريف ويجوز النصب على تقدير
 فعل والتقدير فيد اعني الظريف ويؤيد الرفع

بتقدير

بتقدير مبتدأ والنصب لم يتقدربا الفعل ان المنادى اشبه
 الاسماء المضمرة والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جان
 في العطف ايضا الرفع والنصب نحو يان يد والجارث
 والجارب قيل انما جان الرفع والنصب في العطف لما ابتدأ
 في الوصف من الجملة تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال الله
 تعري يا جبال اوتني معه والطير بالرفع والنصب فن قرأه
 بالرفع حملا على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملا على الموضع فاه
 فان قيل فلم كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لان
 الاصل في كل منادى ان يكون منصوبا لانه مفعول الاشارة
 انه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناء وه فيبقى ما
 سواء على الاصل فان قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف
 النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين على ان العامل
 العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيد ادعوان يد
 وانا دي ن يد او ذهب اخرون الى انه منصوب بيا لا
 لانها نابت عن ادعوا وانا دي والذي يدل على ذلك

نـ

التي يجوز فيه الامتثال نحو يانيد والامتثال لا يجوز
في الحرف الا ان كان مقام الفعل جاز فيه الامتثال فان قيل
الشيء المضاف والنكرة مخاطبين فهل يبنيا الوقوعها موقع
اسماء الخطاب كما بين المفرد قيل لو جهين احد جهات المفرد
وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب واما المضاف فتعرف باله
بالمضاف اليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد واما الله
النكرة فبعيدة الشبه من اسماء الخطاب فلم يجز بناء وهما
والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان المضاف والنكرة وقعوا
موقع اسماء الخطاب لا ان كان لم يلزم بناء وهما الا ان كان
عرض فيهما ما يمنع من البناء واما المضاف لوجود المضاف
اليه لاجل ان كل محل التنوين ووجود التنوين يمنع
البناء فكل ما هو يقوم مقامه واما النكرة فنصب
للفصل لتفصيل بينهما وبين النكرة التي يقصد فصلها
اولا لانها هي المخبرية من بابها وكانت اولى بها
بالنقيب فان قيل فهل يجوز حذف حرف النندى

قيل

قيل يجوز حذف حرف النندى لأمع النكرة واسم الجنس لان الأصل
فيها النندى بآي نحو يا ايها الرجل ويا اي هذا الرجل فلما
اطرحوا يا والفاء واللام لم يطرحوا حرف النندى للثبوت في
ذلك الى الاجحاف بلاسم فان قيل فهل يجوز في وصف اي
ها هنا ما جاز في وصف يد نحو يانيد الطريف والطريف
قيل اختلف النحويون في ذلك فلن نصب جمادير العلماء النحويين
النحويين الى ان لا يجوز فيه الرفع لان الرجل جازها هنا
هو المندى في الحقيقة لا انهم ادخلوا يا توصل الى نداء اما
فيه الالف واللام فلما كان هو المندى في الحقيقة لم يجز فيه
الا الرفع مع كونه صفة ندائه المقصود بالنندى وذهب
ابو عثمان المازني الى ان يجوز فيه النصب نحو يا ايها
الرجل كما يجوز يانيد الطريف وهو عند القياس ليس
ساعده الاستعمال فان قيل فلم يجمعوا بين يا والالف واللام
قيل لان الياء تفيد التعريف والالف واللام تفيد التعريف
فلم يجمعوا بين علي متى تعريفا اذا لا يجوز الجمع علي متى

تعرّيفاً في كلمة واحدة فان قيل قولهم يان قيل هل تعرف بالنك
او بالعلمية قيل في ذلك وجهان احدهما انا نقول ان سر
تعريف العلمية من اليمين وحدث فيه تعريف النداء
والفصل فلم يجمع فيه تعريفان والثاني انا سلم ان تعريف
النداء والعلمية اجتماعية ولكن من جان ذلك لانا انا منعنا
في الجمع بين التعريفين اذا كانا بعل متلفظة فيان الفرق
بينها والاول اصح فان قيل اليس قد قال عذيتك يا التي
يتمت قلبي وقال اخر فيا الغلامان الغلامان اللذان قدرا
فكيف جان الجمع بين الالف واللام قيل ما قولك فديتك
يا التي يتمت قلبي وانت تخليد بالودعتي فاجمع بين
ياء والالف واللام لان الالف واللام في الموصول ليسا
للتعريف لانهما يتعرف بصلته لا بالالف واللام فلما
كانا نايدين فيه تعريف التعريف جان ان يجمع بين ياء
وبينها وانا قول اخر فيا الغلامان اللذان قدرا ايا
كما ان تكسبا يحشر فالتعديب فيه يا الغلامان في
الوصوف

الموصوف واقام الصفة مقام ضرورة الشئ وما جاء
لضرورة نقضاً فان قيل فقد قالوا يا الله فجعلوا بين ياء
والالف واللام قيل انا جان ان يجمع بينهما الوجهين احدهما
ان الالف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم
فان اصله لاه فاسقطوا الهمزة من اوله وجعلوا الالف
الالف واللام عوضاً عن الهمزة القطع فلما كانت عوضاً
عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم خاصة لانه
كثير في استعمالهم خفف على السندهم فجوزوا فيه والايحوت
في غير فان قيل فلم الحقت الهمزة المستدرة في اخر هذا
الاسم نحو اللهم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى انها عوض عن ياء التي للتنبيه والها
مصمومة لانها ولها الايحوت ان يجمعوا بينهما فلا
يقولون يا اللهم لئلا يجمعوا بين العوض والعوض وذهب
وذهب الكوفيون الى انها ليست عوضاً عن ياء وانما
الاصل فيه يا الله امتنا نجيب لانه لما كثر في كل ميم

وَجَرَحَ عَلَى السُّنَّةِ مَنْ قَرَأَ بَعْضَ الْكَلَامِ تَحْقِيقًا كَمَا قَالُوا
أَيْشٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْ شَيْءٍ وَقَالُوا وَيْلَهُ وَالْأَصْلُ فِيهِ وَيْلَهُ
وَهَذَا أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ وَكَذَلِكَ فِي كَلَامِ هَاهُنَا قَالُوا وَاللَّهِ
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَوَضًا عَنْهَا لَا تَمُوجُ عَنْ سَمَاءٍ
بَيْنَهُمَا قَالُوا لَنَا عَرَفِي إِذَا مَا حَدَّثَ الْيَمَّا أَقُولُ يَا أَهْلَكُمْ يَا اللَّهُمَّا
وَقَالَ آخَرُ وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ كَلِمًا سَبَّحْتَ وَهَلَّلْتَ
يَا اللَّهُمَّا ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا سَلَامًا جَمَعَ بَيْنَ الْمِيمِ وَالْوَاوِ وَلَوْ كَانَتْ
وَلَوْ كَانَتْ عَوَضًا عَنْهَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا لَأَنَّ الْعَوَضَ وَالْعَوَضَ
لَا يَجْتَمِعَانِ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ الْيَدُ الْبَصَرِيَّةُ وَأَمَّا
قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ أَصْلُهُ يَا اللَّهُ امْتَنَّا بِخَيْرٍ فَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ
لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا الْيَدُ لَمَا جَاءَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ هَذَا
الْفِعْلُ إِلَّا فِي مَا تَوَدَّى عَنْ هَذِهِ الْمَعْنَى وَلَا شَكَّ أَنْ تَرْجِعُونَ
أَنْ يَقَالَ اللَّهُمَّ الْعِنْدَ اللَّهِ تَمُوجُ آخِرُهُ اللَّهُمَّ أَهْلِكُمْ وَمَا شَبَّهَ بِهِ
ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَاذْ قَالُوا اللَّهُمَّ أَهْلِكُمْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ
مَنْ عِنْدَكَ فَامْطَرْ عَلَيْنَا جَارِقَةً مِنَ السَّمَاءِ وَاتَّبَعَ بَعْدَ ابْنِ
الْيَمِ

الْيَمِ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا الْيَدُ لَمَا جَاءَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ هَذَا
تَحْقِيقًا كَمَا قَالُوا أَيْشٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْ شَيْءٍ وَقَالُوا وَيْلَهُ وَالْأَصْلُ فِيهِ وَيْلَهُ
وَهَذَا أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ وَكَذَلِكَ فِي كَلَامِ هَاهُنَا قَالُوا وَاللَّهِ
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَوَضًا عَنْهَا لَا تَمُوجُ عَنْ سَمَاءٍ
بَيْنَهُمَا قَالُوا لَنَا عَرَفِي إِذَا مَا حَدَّثَ الْيَمَّا أَقُولُ يَا أَهْلَكُمْ يَا اللَّهُمَّا
وَقَالَ آخَرُ وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ كَلِمًا سَبَّحْتَ وَهَلَّلْتَ
يَا اللَّهُمَّا ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا سَلَامًا جَمَعَ بَيْنَ الْمِيمِ وَالْوَاوِ وَلَوْ كَانَتْ
وَلَوْ كَانَتْ عَوَضًا عَنْهَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا لَأَنَّ الْعَوَضَ وَالْعَوَضَ
لَا يَجْتَمِعَانِ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ الْيَدُ الْبَصَرِيَّةُ وَأَمَّا
قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ أَصْلُهُ يَا اللَّهُ امْتَنَّا بِخَيْرٍ فَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ
لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا الْيَدُ لَمَا جَاءَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ هَذَا
الْفِعْلُ إِلَّا فِي مَا تَوَدَّى عَنْ هَذِهِ الْمَعْنَى وَلَا شَكَّ أَنْ تَرْجِعُونَ
أَنْ يَقَالَ اللَّهُمَّ الْعِنْدَ اللَّهِ تَمُوجُ آخِرُهُ اللَّهُمَّ أَهْلِكُمْ وَمَا شَبَّهَ بِهِ
ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَاذْ قَالُوا اللَّهُمَّ أَهْلِكُمْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ
مَنْ عِنْدَكَ فَامْطَرْ عَلَيْنَا جَارِقَةً مِنَ السَّمَاءِ وَاتَّبَعَ بَعْدَ ابْنِ
الْيَمِ

بِحَسْبِ التَّوَضُّعِ

ثلثة احرف قيل اختلف النحويون فلذهب البصريون
 الى اضرته لايجوز تزييمه وذلك لان الترخيم انما
 دخل الكلام لاجل التحفيف ما كان على ثلثة احرف فهو
 في غاية الحقة فلا يحتمل الحذف لان الحذف منه يؤدي
 الى الاجفاف به وذهب الكوفيون على انه يجوز تزييمه
 تزييمه اذا كان وسطه متحركا وذلك نحو قولك في
 عنق ياعن وفي كتف ياكث وما اشبه ذلك وذلك
 لان في الاسماء مماثلة ويظاهير نحو يد وغد ودم والاصل
 في يد يدي وفي غد غدو وفي دم دموي دليل قولهم دمان
 وقيل دميان ايضم فنقصوها للتحفيف فبقيت يد وغد
 ودم فكن ذلك ها هنا وها هنا فاسد من وجهين احدهما
 ان الحذف في هذه الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن
 القياس فلان القياس يقتضي ان حرف العلة اذا تحرك
 تحرك واقتضى ما قبله ان يقلب الفا ولا تحذف فلما حذف
 حذف حذف ها هنا من دمودل على انه على خلاف في
 القياس

القياس والوجه الثاني انهم انما حذفوا الياء والياء والواو
 من يد وغد ودم لاستئصال الحركة عليها لان الاصل فيها
 يدي وغدو ودموي اما في باب الترخيم فاما وقع
 الحذف منه خلاف القياس ليخف الاسم الذي كثرت
 مروفه ولم يوجد ههنا لانه في غاية الخفة فلا حاجة
 الى تحفيفه بالحذف فان قيل فلم جان تزييم ما فيه علامة
 التانيث نحو قولك في شبه ياثب وما اشبه ذلك قيل
 لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست من
 بناء الاسم فجاز حذفها كما تحذف الاسم الثاني من الاسم
 المركب تقول في تزييم حضر موت يا حضر وبعلبك
 يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز الى ان لا يجوز
 تزييمه لانه الترخيم ان يكون فيما يوشئ النداء فيه
 والمضاف لم يوشئ فيه النداء بنبي فكن ذلك لايجوز
 تزييمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز تزييمه
 ويجوزون بقولهم هن ابن سلمى حذف وا

خذ واضطكم يا ال عكرم واحفظوا وامرنا والرحم
 بالعيب يذكر اراد يا ال عكرم فخذ في التالتر خيم
 وهو عكرم ابن حفص بن قيس غيلان واحبوا
 ايض بقولع ايا عن لا تبعد فكل ابن حردة سيد عوه
 داعي داعه فيجب اراد يا ال الا انه خذ في التالتر
 للتر خيم واحبوا ايض بقول الاخر اما ترين اليوم
 ام حمع ام حمع فاتب بين عني وحمع اراد ام حمع
 فخذ في التالتر خيم واما الشدة والاجة فيد لانه رخم
 للضرورة ونرخيم المضاف يجوز في ضرورة الشعر
 كما يجوز الترقيم في النداء ضرورة الشعر قال الشاعر
 الاضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسع املا
 يريد يا امامة وقال الاخر ان ابن حارث ان اشتق
 الرويت وامتد وانت الناس قد علموا يريد يا ابن طما
 حارث وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز
 ترقيم الاسم المفرد الذي قبل اخره حرف ساكن بعد ف

اخره

اخره مع اخره مع الحرف الساكن يقول في سبب اسباب ولا
 قيل اختلق الخويون في ذلك الى انه لما يجوز ذلك لانه كما
 بقيت حركة الاسم المترخم بعد دخول الترخم كما كانت قبل
 الترخم فكل ذلك المسكون لانه موجود في الساكن وذهب
 الكوفيون الى ان ترخمه يحذف الحرف الاخير منه وحرف
 الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف اذا اسقط من هذا
 الخوا بقي اخره ساكنا فلو قلت لانه يحذف لادى ذلك
 الى ان يشابه الادوات وما اشبهها من الادوات الا
 الاسماء وذلك لا يجوز وهذا اليأس بصحيح لانه لو كان
 هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف الكور مثلا
 يودي ذلك الى تشابه المضاف الى التكم ولا قائل فيه
 فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جان ان يبنى
 الترخم على الضم في احد القولين كما جان ان يبنى على كسر
 على كسر وسكونه قبل الا تمام قدره ببقية الاسم المترخم

بمفرزة اسم لم يحذف منه شيء فنبوه على نحو يا حار ويا مال
بالولة يحذف شيء فاعرفه انشاء الله تعالى باب النديبه ان
قال قائل ما النديبه قيل تفجيع يلحق النادب عند فقد المندوب
وكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب فان
قيل فاعلامه النديبه واوياني اوله وهادي اخره وانما
زيدت واوياني اوله وهاء والفي اخره ليمد بها صوة
ليكون للمندوب بين صوتين مديدين وزيديت الهاء
بعد الالف لان المحالات الهاء ضعيفة والوقف عليها ينزها
خفا فزيديت الهاء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها
بعد هاء في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب الا باعرف
اسائه واسمها قيل يكون ذلك عند النادب عند السامع
عند السامعين لانهم اذا غدروه شاركوه في التفجيع فا
فاذا شاركوه في المتفجع هانت عليه المصيبة فان قيل
فلم الحقت الف النديبه اخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه
ولم

ولم يلحق اخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لان الف النديبه
انما تلحق ما يلحقه شبه النداء والمضاف اليه بمنزلة شيء وبهذا
واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف الا بذكر المضاف
اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه المندوب
انك لو قلت في غلام زيد وثوب خرق غلام وثوب لم يتم
الا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
الشيء الواحد جاز ان يلحق الف النديبه اخر المضاف اليه
واما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد
ولهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت محبة
في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها
تذكرها الا ترى انك اذا قلت هذا زيد الظريف
كنت محبة في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان شئت
شئت لم تذكرها فان كنت محبة في ذكر الصفة دل
على انها ليسا بمنزلة شيء واحد فاذا لم يكونا بمنزلة
شيء واحد وجب ان لا يلحق النديبه الصفة بخلاف

المضاف اليه ذهب الكوفيون ويونس بن حبيب السهم
 البصري الى جواز الحاقها للصفة حملا على المضاف
 اليه وقد ذهب بيننا الفرق بينهما ويجوز بعض العرب
 انه قالوا محمي الشامتناه وهو شاذ لا يقاس عليه
 فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى المخاطب نحو اغلاهمكاه
 ولم يحذف نداءه قيل لان الندوب لا ينادى ليحجب وانما
 وانما ينادى ليشر النادب مصيبتة وانته قد وقع في
 امر عظيم وخطب جسيم ويظهر تعجيبه كيف لا يكون
 في حالة فرادى اعلى اجاب واما النادى فهو المخاطب
 فلو جاز نداءه لكان يودي ان يجمع فيه بين عل من خطا
 وذلك لا يجوز فاعرفه انشاء الله تعالى باب لان قال
 قائل لم بنيت النكره مع لا على الفتح نحو لا رجل في الداري
 قيل انما بنيت او لا لان التقدير في قولك لا رجل في الداري
 الداري لا من رجل في الداري لانه جواب قائل قال هل
 من رجل في الداري فلما حذف من اللفظ تركيب
 مع

محذوف لا الخ
 لنفع الجنس

مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبني وانما بنيت على
 الحركة لان لها حالة تمكن قيل لندا وانما كانت الحركة فتحه لا
 لانها اخف الحركات وذهب بعض النحويين الى ان هذه
 للحركة الحركة حركة اعراب لا حركة بناء لان لا تفعل النصب
 بالاجماع لانها نقيضة ان لا لان لا لا لتي وان لا لثبات
 وهم يحلون الشيء على ضده كما يحلون على نظره لان لا لما
 كانت فرعاً على ان في العمل وان تنصب مع التنوين
 نصبت لا بغير تنوين لخط عن درجة الاصل اذا الله
 الفرع ابدأ بخط عن درجات الاصل وصول
 وهذا عندي فاسد لان لو كان مقرراً بالوجوب ان
 لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان
 وان ما هو شئ يستحقه الاسم في اصله واذا لم يكن
 من عمل ان فلان معنى الحذف مع لا لخط الفرع عن درجة
 الاصل فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل
 الاصل وجب ان يكون مع الفرع ثم اخط اصلها عن درجة

ان قد ظهر في اربعة اشياء الاول ان ان تعمل في
المعرفة والنكره ولا تعمل في النكره خاصه والثاني ان
ان لا تتركب مع اسمها القوتها ولا تتركب مع اسمها
اسمها الضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع
الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا تعمل مع
الفصل والرابع ان ان تعمل في الاسم والخبر عند البصر
البصريين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من
المحققين فاعطت درجة لا التي هي الفرع عن درج
درجة ان التي هي الاصل فان قيل فلم اذا عطف على
على النكره جان فيه النصب على اللفظ ولا يجوز فيه
الرفع على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز
قبل لانه لما اطرده البناء على الفتح في كل نكره ركبت
مع لا اشبهت النصب للمفعول لا طرده فيه
فاشبهت حركة الموعب فان ان يعطف عليها
بالنصب فان قيل فلم جان ان يبني صفة النكره
معها

معها على الفتح كاجان ان تنصب جان على اللفظ وترفع محل
على الموضع قبل لانه بناء الاسم اكثر من بناء الاسم مع المرف فلما جان
ان يبني الاسم مع المرف جان ان يبني مع الصفة لان الصفة
قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه لا يجوز السكون
على الموصوف دون الصفة في نحو قولك يا ايها الرجل ثم هاجي
المعنى كيت واحد فان ان يبني كل واحد منهما مع صاحبه ولا
يجوز هاهنا ان تتركب لامع النكره اذا ركبت مع صفتها لانه
يؤدري الى ان يجعل ثلث مل كلمات بمنزلة كلمة واحدة
وهذا الانظير له في كلهم فان قيل فلم جان الرفع اذا تكررت
لاغلا رجل في الدار ولا امرأة قيل لانك اذا تكررت كانت
جواب لمن قال ارجل في الدار ام امرأة فنقول لا رجل
في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال فان
قيل فلم يثبت لامع النكره دون المعرفة قبل لان النكره تقع
بعد من في الاستفهام الى ترى انك تقول هل من رجل في
الدار فاذا وقعت بعد السؤال جان تقدير من في الجواب

فاذا حدثت الجواب انقضت النكرة معنى اللزوم فوجب ان تبني
 ولما لم يخرج. واما المعرفة فلان تقع بعد من في الاستفهام الى
 ترى انك تقول هل من زيد في الدار فاذا لم تقع بعد من في
 السؤال لم يحسن تقدير من في الجواب واذا لم يحسن تقدير من
 في الجواب لم تنضم المعرفة معنى اللزوم فوجب ان يبقى على
 اصله في الاعراب واما قول الشاعر لاجيم الليل في المضى فاما
 جاز لان التقدير لا مثل هيم فصارت في حكم النكرة فان ان تبني
 مع لا وعلى هذا اقولهم قصة ولا بالحن اي ولا مثل لي في الحن
 صن لا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا رجل زيد
 عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه
 جاء مبتدأ على السوال كانه قيل ان زيد عندك ام عمرو فقال لا
 زيد عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير
 التكرير ان المفعول لا يفتقر الى ذكره في الجواب الى ترى ان
 اذا قيل زيد عندك كان الجواب ان تقول لامن غير ان
 تذكره كانه قلت لا اصل لذلك واما قولهم لانك ان
 تفعل

ولولا

تفعل كذا فاما لم يكرر لانه صار بمنزلة لا ينبغي لك
 فاجروها بجرها حيث كانت في معناها كما اجروا ايدرو
 مجرى يدع فان قيل فلم لا تبني مع المضاف قيل فاما لم يحسن
 ان تبني مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
 بمنزلة شيء واحد بكتبتا فلهذا يسمي مع لان كان يعود على
 ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهنا لا نظير له
 في كلامهم والشبهة بالمضاف في امتناعه من التركيب
 في حكمه حكم المضاف فاعرف ان شاء الله نعم باب جوف
 الجبر ان قال قائل لم علمت هذه الحروف قيل انما علمت
 لانها اختصت بالاسماء والحروف متى ما كان مختصا
 وجب ان يكون عاملا وانما وجب ان تقول الجبر لان اعراب
 الاسماء رفع ونصب وجر فلما سبق الاسماء لا ابتداء
 الى الترفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل الى
 النصب في المفعول لم يبق الا الجبر فلهذا اوجب ان تقول الجبر
 واجود من هذا ان تقول انما علمت الجبر لانها تقع و

بمنزلة جوف
 الجبر

وسا وسطا بين الاسم والفعل والبرقع بين الجر والرفع و
والنصب فاعطى الا وسطا الا وسطا ثم هذه الحروف
على ضربين احدهما يلزم الحرفية والثاني لا يلزم الحرفية فاما
فاما ما يلزم الحرفية فعلى ضربين احدهما يلزم الجر والثاني
لا يلزم الجر فمن الواو واللام والباء وبت واما ما يلزم
الجر فالواو والثاني القسم وحتى ولها مواضع تذكرها مع
فيها انشاء الله تعالى واما ما لا يلزم الحرفية فعلى وعلى و
والكاف وحاش و خلا ومن ومنذ فاما من فتكون
اسما كانكون حرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر
فكانت بمعنى التامه حيه وما بعد ها جرور بلا اضافه
كقول الشاعر فقلت اجعلوا ثوب الفراق قل كلها عينا
ومهو النجم من عن شمالك وكقول الاخر فلقدر ما
للرماح ذرية من عن يميني مرة وشماليا وكقول
الاخر جرت عليه كل زرع ليس ارج من غير معنى الخط
او سماهج وكقول الاخر فقلت للركب لما ان على بهم

من

من عن يمين الحيا نظره قبل واذا كانت حرفا
كان ما بعد ها جرورا بها كقولك رميت السهم عن
القوس واما اشبه ذلك واما على فتكون اسما و
وفعل و حرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر
وكانت بمعنى فوق وما بعد ها جرور بلا اضافه
كقول الشاعر غدت من عليه بعد ما تم طموها نطل
نضل وعن فيض ببيداه مجهول وكقول الاخر
انت من عليه تنفض المثل بعد ما رات حاجب
الشمس استوى فترقا وكقول الاخر في تنوش
للوض نوشا من غلاد نوشا نرى قطع احوال الغد
الغلاد واذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر
تدل على زمان مخصوص نحو على الجبل يعلو علوا
فهو عال كقولك سلا يسلو يسلا اسلوا فلو سلا
وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعد ها جرورا
بها على نحو زيد بن وما اشبه ذلك واما الكاف

فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما قد تروها
تقدير مثل وجاران ان يدخل عليها حرف الجر وكان ما
بعدها مجزؤا لا يضافه كقول الشاعر وجاليات
لكما يوثقان فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم
لان لا يجوز ان يدخل حرف على حرف جر وكقول
الاخر يضحكن عن كالبرد المنهم وتكون الكاف اضافة
كقول الشاعر انتنوتون ولن ينهي ذوي شططا
كالطعن يذهب فيه الذئبت والقتل فالكاف هنا
ههنا اسم لانها فاعلة وهي في موضع رفع باسناد
الفعل اليها واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجزؤا
بها نحو جاء الذي كزيد وما اشبه ذلك واما حشا
وخل فقد ذكرناهما في باب الاستئناس فيما قبل واما
من ومنذ فانهما فلها باب تذكرهما فيه فيما بعد
ان شاء الله نعم ثم ان معاني هذه الحروف كلها
مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه الوجه

الاول

الاول ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من البصر
الى الكوفة والوجه الثاني ان تكون للتبعية كقولك
اخذت من المال درهمها والوجه الثالث ان تكون
لتبيين لبيين الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فمن دخل للبيتين المقصود بالاجتناب
ولا يجوز ان تكون للتبعية اذ ليس المأمور به اجتناب
اجتناب بعض الاوثان دون البعض وانما المقصود
اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون
نائلة في النفي كقوله نعم ما لكم من الغيرة والتقدير
فيه ما لكم من الغيرة ومن نائلة كقول الشاعر وما بالزعم
من احد وذهب بعض الفخريين الى انه يجوز ان
تكون نائلة في الموجب ويستدل بقوله ونكفروا عنكم
من سيناتكم اي سيناتكم من نائلة ويقوله تعافوا
قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم اي ابصارهم من
نائلة وما استدلال به فلا حجة فيه لان من راطف

تكون

ليس نائدة فاما قوله نعم ونكفر عنكم سيئاتكم فنت
فيه غير نائدة لان من الذنوب ما يكفر بابل الصدقات
الصدقات واصفائها واثباتها الفقراء وهي مظالم
العباد واما قوله نعم يفضوا من ابصارهم فن فيه
ايضا للتبويض لانهم انما امروا ان يفضوا ابصارهم
عن ما حرم عليهم لاعتماد احل لهم فدل على انها للنعص
للتبويض وليست نائدة واما الى فتكون على وجه
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من
الكوفة الى البصرة والثاني ان تكون بمعنى مع كقوله
نعالى فاغسلوا وجوهكم وايدىكم الى المرافق وامسحوا
برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين اى مع المرافق ومع
الكعبين واما في معناها النظر فيه كقولك زيد
في الدار ويتبع فيها فيقال زيد ينظر في العلم
واما اللام فعناه التخصيص والمالك كقولك المالك
لزيد اى يختص به وبملكه واما البافعاه الاصاق

كقولك

كقولك كتبت بالقلم اى لصقت كتابي به واما رب
فمعناها التقليل وهي تحت الحروف بل من اربعة او
اوجه الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام وحروف
الجر لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انها لا تعمل الا في
النكرة وحروف الجر لا تعمل في المعرفة والنكرة الثالث انها
انها يلزم مجرورها الصفة وحروف الجر لا يلزم مجرورها
الصفة والوجه الرابع انها يلزم معها حذف الفعل
الذيوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم الحروف
واختصاصها بهذه الاشياء والمعان اختصت بها
فاما كونها صدر الكلام فلا نهالما كانت تدل على
التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه شبهت حروف
النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في النكرة
فلا نهالما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على
التكثير وجب ان يختص بالنكرة التي تدل على
الكثرة ليصح فيها التقليل واما كونها تلزم الصفة

الصفة مجرورها فاجعلوا ذلك عوضا عن الفعل الذي
يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر وأما
حذف الفعل معها للعلم به الذي ترى أنك إذا قلت
رب رجل يفرم منه كان التقدير فيه رب رجل ادر
ادر كنت أو لقيت فحذف الفعل للدلالة الحال عليه
كما حذف من قوله تعالى وادخل يدك في جيبك إلى
قومه إلى فرعون وقومه ولم يذكر مسلكا
للدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واتاعنا فعنا
فعنا المجاز واتاعنا الاستعلاء وأما
الكاف فعناها التشبيه وقد تكون رائدة كقوله
نعم ليس مثله شيء والتقدير ليس مثله شيء وكقول
الشاعر لو اثنى الأقران فيها كالمقن والتقدير فيها مقن
وهو القول باب حتى إن قال قائل على كم وجهما تعمل حتى
قبل ثلاثة أوجه الوجه الأول أن تكون حرف خبر كالي
عقوله مع سلام حتى مطلع النور ما بعدها مجرور بها

بمفعول

في قول جماعة ظاهر بين إلا في قوله شاذ لا يوجب عليه
وهو ما حكي عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير إلى بعد
حتى وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني أن تكون
عاطفة محل على الواو وخوفا في القوم حتى زيد واريت
القوم حتى زيد أو مررت بالقوم حتى زيد فان قيل ولم
حملت على الواو قبل لأنها اشبهتها ووجه الشبه بينهما
أن أصل حتى أن تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما
بعدها داخل في حكم ما قبلها إلى ترى أنك إذا قلت
جاءني القوم حتى زيد كان زيد داخل في المعنى كما لو قلت
جاء القوم وزيد فلما اشبهت الواو في هذا المعنى جاز
أن تحمل عليها فان قيل فلم إذا كانت عاطفة وجب أن
يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو
الواو قبل لأنها ما كانت للغاية والدلالة على أصل
طريق الشيء فلا يتصور أن يكون طريق الشيء من غيره
فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء غاية

للرجال ومنطقها المتم وذو الحبال والوجه الثالث ان
 تكون حرف ابتداء كغوص ضربت القوم حتى زيد ضارباً
 وذهبت عمراً واذ هب قال الشاعر فزال القتل تمجيد
 وما نهابد جلة حتى ماء دجلة اشكل وقال اخر مطوت
 حتى تكل غنائم وصلى الجياد ما يقدرن بارسان فـ
 فان قيل فهل يكون للجمله بعدها موضع من الاعراب او لا قيل
 لا يكون للجمله بعدها موضع من الاعراب لان الجمله انما يحكم
 لها موضع من الاعراب اذا وقعت وصفاً لموقع المفرد
 نحو ان تقع وصفاً نحو مررت برجل يكتسب او حالاً نحو جازيد
 يضحك او خبر مبتدأ نحو زيدا يذهب واذا لم تقع لها
 ها هنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الاعراب
 الاعراب فهذه الثلاثة الالوه التي في حتى وقد تجتمع
 كلها في مسئلة واحدة نحو اكلت السمكة حتى راسها
 حتى راسها حتى راسها بالجر والنصب والرفع فالجر على
 ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعل حتى حرف

وذهبت

عطف

عطف فتعطفه على المسك والرفع على ان تجعل حتى حرف ابتداء
 فيكون مرفوعاً بالابتداء وضمير محذوف والتقدير حتى راسها
 ما كثر فاعاد حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الالوه
 ينشد قول الشاعر التي الصبيفة كي تخفف رحله والذاد
 حتى نعله القاها بالجر والنصب والرفع فالجر حتى والنصب
 والنصب على العطف والرفع على الابتداء القاها الخبر فان
 فاعرفه انشاء الله نعم باب منذ ومن ان قال قائل لم قلتم
 ان الاغلب على من الاسمية وعلى منذ الرفيعة وكل واحد
 منهما يكون اسماً وحرفاً في قولنا فلنا ان الاغلب على من
 الاسمية لانهاد كلهما خلهما الحذف والاصل فيها منذ
 فحذفت النون منها والحذف انما يكون في الاسماء والاد
 والادليل على انه الاصل من منذ انك لو صغرتها او كسرتها
 او كسرتها لردت النون فقلت في تصغيرها امين وفي
 تكسرها اسناد لان التصغير والتكبير والتصغير
 يردان الابداء الى اصولها فدل على ان الاصل

في مذ منذ فان قيل فلم كانا اسمين كان الاسم بعد هما
مرفوعا نحو ما رايتك مذ يومان ومضى منذ ليلتان
قيل انما كان اسم بعد هما مرفوعا اذا كانا اسمين لانه
خبر المبتدأ لان مذ ومنذ المبتدأ وما بعد هما الخبر والتقدير
والتقدير في قولك ما رايتك مذ يومان ومنذ ليلتان
مذ ذلك يومان ومنذ ذلك ليلتان فان قيل لم يسم
بنيت مذ ومنذ قيل لا ترهما اذا كان حرفين بنيا لان
المرفوع كليهما مبنية واذا كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى
معنى المرفوع لانك اذا قلت ما رايتك مذ يومان ومنذ
ليلتان كان المعنى فيه ما رايتك من اول اليومين الى اخرهما
ومن اول الليلتين الى اخرهما فلما تضمنتا معنى المرفوع وجبت
يبنيا وبنيت مذ على السكون لانه الاصل في البناء ان يكون
السكون فبنيت على الاصل وبنيت مذ على الضم لما وجب
عريك الدال لا لتقدم الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضم
لضمة الميم كما قالوا في متن فضمو التاء ابتداء لضم الميم
ومذام

ومزم من يقول متين فكر الميم اتباعا لكسرة الياء ونصر
ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمد لله فكسر الدال
اتباعا لكسرة اللام فلهم ان كانت مذ ومنذ مبنيين و
وهما مختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان مبت
تختص بابتداء الغاية في المكان واستدلوا على جواز
ذلك بقوله نعم لسجل اسمي على التقوى من اول يوم
احق ان تقوم فيه فادخل من على اول يوم وهو
خرف زمان ويستدلون ايضا بقول زهير بن ابي
سالمى لمن الديار بقينه الحجر قوين من حج ومن دهر
وما استدلوا به لاجته لهم فيه اما قوله تعالى من
اول يوم احق تقوم فيه فالتقدير من تاسيس
اول يوم خرف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
كقوله تعالى واستل القرية التي كنا فيها والعير التي
اقبلنا فيها فالتقدير فيه اهل القرية واهل العير
وهذا الكثير في كلامهم واما قول زهير بن ابي سلمى

سلمى من حج ومن دهر فالرواية من حج ومن دهر كما
 يقال قدرت عليه السنون ومرت عليه الدهور فحذف
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على ما بينا فالوفى
 انشاء الله تعهد باب القسم ان قال قائل ما القسم لم حذف
 فعل القسم قبل انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال فان
 قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم البادون التا قبل لان
 فعل القسم المحذوف فعل لازم الى تنوع ان التعديين
 في قولك بالله لا فعلن اقم بالله واحلف بالله والوفى
 المعدى من هذه الحروف هو الباد لا تنوع الحروف الذي
 يقتضيه الفعل وانما كان البادون غير من الحروف
 المعدية لان البامعناها للد لصاق فكانت (ولى
 من غيرها المتصل لفعل القسم بالمقسم به مع تعدد بيك
 تعديته والذي يدل على انها في الاصل انها تدخل
 على المظهر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضم
 والتا تدخل على اسم الله دون غير فلما دخل الباء على

المظهر

المظهر والمضم واختصت الواو بالمظهر والتا باسم الله
 نعم دل على ان الباهي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون
 غيرها بل لا من التا قبل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي
 الجمع كانت الباء تقتضي الاتصال فلما اتفارا با في المعنى اقبلت
 مقامهما والثاني ان الواو تخرجها من الشفيتين فلما اتفارا
 في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو
 بالمظهر دون المضم قبل لانها لما كانت فرعاً على الباء والباء
 تدخل على المضم والمظهر اغطت عن درجة الباء التي هي اصل
 فاختصت بالمظهر دون المضم لان الفرع ابدى يخط عن
 ودرجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بل لا من
 الواو قبل لان التا تبدل من الواو كثير اخوف قولهم تراث
 ونجاه ونجته واتهم وتفقور والاصل فيه وراث وبجاء
 ووجده ووجهه وتفقور لانه ما خوف من الوقار
 الا انهم ابدلوا التا من الواو فكان ذلك هاهنا فان قيل فلم
 اختصت التا باسم واحد وهذا اسم الله تعالى قبل لانها

لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء عن درجة لا الواو لا تما
 فرع الفرع فاختصت باسم واحد فان قيل فلم جعلوا باب القسم
 باللام وان وما قيل لان القسم وجوابه لما كان جملتين وللجل
 تقوم بانفسهما وانما اتفقتا احدى الجملتين بالآخرى بدلالة
 بينه وبين جوابه وجوابه اما ان يكون موجباً او منفيّاً جعلوا
 الدليطة بينهما باربعة ارفرفين لليجاب وهما اللام
 وان ورفرفين للنفي وهما ما ولا فان قيل فلم جاز حذف
 نحو قوله نعم قالوا الله تقتول تذكر يوسف قيل لا لانه
 الحال عليه لانه لو كان إيجاباً لم يخل من النون واللام فلما
 فلما خلا منها دل على انه نفي فلهمذا جاز حذفها فلو فلهذا
 الله نعم باب الاضافة ان قال قائل على كم ضرباً الاضافة
 قيل على ضربين اضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام
 لزيد وضافة بمعنى من نحو ثوب خزن اي ثوب من خزن
 فان قيل فلم حذف التنوين من المضاق وجد المضاف
 اليه قبل اما حذف التنوين فلا تـدبـل على الاتصال

لم
 بحث
 الاضافة

والاضافة

والاضافة ولا تدل على الاتصال فلم يجعلوا بينهما الى ترى
 ان التنوين يوزن بانقطاع الاسم وتامه والاضافة تدل
 على الاتصال وكون الشئ معاً متصل من فصل في حالة واجبة
 محال واما جـر المضاف اليه فلان الاضافة لما كانت على
 معنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر الى قام المضاف مقامه
 فعلى في المضاف اليه الى كما يعمل في الجوفان قيل وجه زيد
 ويد عمر وهل هذه الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من قيل
 لا بل معنى اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون
 الثاني وصف الاول الى ترى انه يجوز ان تعقل في
 نحو قولك ثوب من ثوب خزن فتزفع خزن لانه وصف لثوب
 لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا
 يجوز ان يكون الثاني وصف الاول الى ترى انك
 لا تقول في غلام زيد وجارية عمر ولا يجوز ان تجعل
 زيد لصفه لغلام كما جاز ان تجعل خزن لصفة لثوب
 فلما وجدنا قائلهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني

وصفا للقول علمنا انه بمعنى اللاد لم لا بمعنى من فان
 قيل فلم كانت اضافة اسم الفاعل اذا اريد الى الال والاحتجابا
 او الاستقبال وضافة الصفة للشبهة باسم الفاعل
 وضافة افعال الى ما هو بعض له وضافة الاسم الى
 الصفة غير محضة في هذه المواضع كلها قيل اما اسم الفاعل
 الفاعل فاما كانت اضافته غير محضة لان الاصل في قولك
 مررت برجل ضارب زيد غدا ضارب زيد التنوين
 ضارب فلما كان التنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة
 في تقدير الانفصال وهذا هو معنى وصفا للنكرة واما
 الصفة المشبهة باسم الفاعل فاما كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت بحسن الوجه
 مررت برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضاً ههنا
 هاهنا مقدرا كانت اضافته ايضاً غير محضة واما
 افعال الذي يضاف الى ما هو بعض له فاما كانت اضافته
 اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد

برجل

افضل

افضل القدم زيد افضل من القوم فلما كانت هاهنا من مقدرا
 مقدرة كانت اضافته غير محضة واما اضافة الاسم الى الصفة
 فاما كانت محضة لان التقدير في قولك صلوات الاولي
 صلوات الشاعة الاولي فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا كانت
 اضافته غير محضة واما كانت غير محضة لم يقدر التعريف بخلاف
 هذا لما اذا كانت محضة كحجر غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة
 فان الاضافة اضافته غير محضة فلو كانت مررت برجل مثلك
 وشبهك واما شبه ذلك وانما لم يتعرف بالاضافة لانها لا
 تختص شيئا بعينه ولهذا وقعت صفة للنكرة فاعرفه انشا
 لله تعالى باب التوكيد ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد التحقير والذلة
 التمجيد في الكلام لان من كلامهم المجاز لا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم
 يريدون المرور بمنزلة وعلمه وجاء القوم وهم يريدون بعضهم قال
 الله تعال فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب فقال
 الملائكة وانما كان جبرائيل وحده فاذا اقلت زيد مررت
 بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اقلت جاني

الفائدة في التوكيد

بمعنى التوكيد
 في الكلام

القدم كلهم قال هذا المجاز ايضا قال الله نعم فوجد الملك
 الملك كلهم قال هذا المجاز الذي كان في قوله
 فنادى الملك لكم وهو قائم يصلي في المحراب لوجوه
 التوكيد فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين
 توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما
 التوكيد بتكرير اللفظ فنحو قولك جاني نيد زيد
 وجاني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير
 المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه وعينه وكله وجميع
 وجمع وجميعون وجميعاء وجمع وكلا وكلتا فان قيل فلم
 وجب تعدد نفسه وعينه على كلهم وجميعين قيل لان
 النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم وجميع
 وجميعون يدلان على الاحاطة والعموم والاحاطة لا
 لا بد ان تقتضي محاطة به فكان فيهما معنى التبع
 والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقدير
 بعد تقديرها اولى وقدم كلهم على اجمعين لان
 معنى

معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منه في كلامهم لا اجمعين
 مشتقة من الاجتماع وكل الاشتقاق له واما ما بعد اجمعين
 فتبع لاجمعين وانما كان كذلك لانهم كرر هو اعادة لفظ
 اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لانه لا معنى
 لها سوى التبع فلهذا اوجب ان تكون اجمعين فان قيل
 اجمع وجميعا وجمع معارف او نكرات قيل لا بل المعارف التي
 يدل على ذلك بانها تكون تأكيدا للمعارف نحو جاء الجيش
 اجمع ورايت امة القليل جمعا ومررت بامرئ جمع فلما كانت
 كانت تأكيدا للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت مصروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن
 الفعل واما جمعا فلا في التانيث نحو صحراء واما اجمع فللتعريف
 والعدل عن جمع بوزن صحارا وقيل للتعريف والعدل عن
 جمع جمعا وقياسه جمع كمر فعدل وحركة فاجمع فيه العدل
 والتعريف فلذلك لم ينصرف والذي عليه الاكثر ان
 هو الاول واما كلهم كان وكلتا فغيرهما افراد لفظي وتشنية

معنوية والذي يدل على ذلك انها تارة بعد الصم
الضمير اليها بالافراد اعتبارا باللفظ وتارة بالتثنية
اعتبارا بالمعنى قال الله نعم كلنا المجننين انت اكلها افراد
باللفظ فافردتم قال الشاعر كلا اخويننا والجال كأنهم
اسود الثران من كل اسود ضعیف ظیفق وقال الاض
كلاهما حين جد البري بينهما قد اقلوا وكلا فيهما ارب
افراد الضمير والعين فقال قد اقلوا اعتبارا بالمعنى
وقال ارب ولم يقل رايت اعتبارا باللفظ والذي
يدل على ان الالف فيها ليست للتثنية انها لو كانت
للتثنية لا تقلبت في النصب والجر اذا اضيفتا الى
المظهر لان الاصل هو المظهر تقول رايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين ورايت كلتا المرأتين ومررت
ومررت بكلتا المرأتين ولو كانت للتثنية لوجب
ان تقلب مع المظهر فلما لم تقلب دل على انها الالف
المقصورة وليست للتثنية وذهب الكوفيون

والرجال

الى

الى ان مشق وان الالف فيها للتثنية واستدلوا على ذلك
بقول الشاعر في كلتا رجليهما سلاقي واصده كلتاها
مفروقة بزائده فافرد في قوله كلت فدل على ان كلتا
مشق واستدلوا على ذلك ايضا بان الالف فيها تنقلب الى
الياء في حال النصب والجر اذا اضيفتا الى المضمرايت الرجلين
كلهما ولا مرتين كلتاها ولو كانت الالف المقصورة
لم تنقلب الف عصي وما ذهب اليه الكوفيون ليس
بصحيح فلما استدلوا بهم بقول الشاعر في كلتا رجليهما
سلاقي واصده فلهجة فيه لا تجتمعا لانه حذف الالف لضرورة
الشعر وما قولهم انها تنقلب في حالة النصب والجر اذا
اضيفت الى المضمرا انها اشبهت الى وعلى ولدى ناعا
اشابهتها قلبت الف الفها مع المضمرا قلبت الف الى
ولدى وعلى المضمرا في عليك والبك ولدىك ووجه
المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم في دخولها
على الاسم والاضافة كانت هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم

ولا تقع الاضافة وانما قلبت في حالة الجر والنصب دون
الرفع لان هذا الكلام لها حال النصب والجر وليس لها حال
الرفع فان قيل يجوز تأكيد النكره قيل ان كان التوكيد
بتكرير اللفظ جان توكيد النكره كما يجوز تأكيد المعرفه
وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف الضعيفون
فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك كل واحد
من هذه الالفاظ التي تؤكد بها المعرفه فلا يجوز
ان تجري للنكره التوكيد تأكيداً كما لا يجوز ان يجري
عليها وصف وذهب الكوفيون الى انه يجوز واسند
واستدلوا على ذلك بقول الشاعر لكنه شاقه ان قيل
دار جب يا ليت عدو حولك كله رجب في كل على
التوكيد بحول وهو نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذ القوا ذكر فيها حقاً يوم جديد كله مطر فافادوها
وهو نكرة بكلمة واستدلوا ايضا بقول الآخر قد صرت البكرة
يوماً اجمعاً وما استدلوا به من هذه الابيات لا حجة فيه

اما

الحا

اما قول الشاعر يا ليت عدو حولك كله رجب فاللح
قال وايد يا ليت عدو لي رجباً بالاضافة وهو معرفة
لانكره ورجباً منصوب لان القصيدة منصوبة كما
قال اخر يا ليت ايام الصبي رواجوا واما قول الآخر
يوماً جديد كله مطر فافيد ان يكون تأكيداً
للمضمرة في جديد والمضمرات لا تكون الا معارف
وكان هذا الاولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلم هذا
يكون الانسان بالرفع واما قول الآخر قد صرت البكرة
يوماً اجمعاً فلا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة ثم لو صحت
هذه الابيات على ما رووا فلا يجوز الاحتجاج بها
لقلتها وشذوذها في بابها والشاذ لا يحتج به فلو فده
انشاء الله نعم باب الوصف ان قال قائل ما الغرض في الوصف
فيل التخصيص والتفصيل فان كان معرفة كان الغرض
من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع فيها الى
تدعى ان المسمين بن يد ونحوه كثير فاذا قال جباري

حول

بمعنى النفق

زيد لم يعلم ايم يريد فاذا قال زيد العاقل والعالم او
 الاديب واشبه ذلك فقد خصه من غير وان كان
 الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل لا ترى
 انك اذا قلت جاني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا قلت
 رجلاً عاقل فقد فضلت عن ليس له هذا الوصف ولم
 تخصه لاننا في التخصيص شيئاً بعينه ولم يوجد هذا
 ههنا فان قيل في كم تتبع للموصوف قيل في عشرة اشياء
 التعريف والتذكير والتانيث والتذكير والافراد والتكسار
 والتنثية والجمع والرفع والنصب والجر فان قيل فلم ينص
 توصف للمعرفة والنكره بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل ان
 المعرفة ما خص الواحد من جنسه والنكره ما كان شائعاً
 في جنسه والصفة في المعنى هو الوصف ويستحيل ان يكون
 الشئ الواحد شائعاً مخصوصاً واذا استحال هذا في
 وصف للمعرفة بالنكره او النكره بالمعرفة كان في وصف الواحد
 بالاشئين او الاشئين بالجمع اشداً استحالة كذلك سائرهما

فان

فان قيل فما العامل في الصفة قبل العامل في الصفة الموصوف
 فاذا قال جاني زيد الظريف كان العامل فيه جاني واذا
 قال رابت زيد الظريف كان العامل فيه رابت واذا
 قال مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء هذا من ذهب
 سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى كونه صفة لموصوف
 اوجب له الرفع والا ان كونه صفة لموصوف اوجب له النصب
 والا ان كونه صفة لموصوف اوجب له الجر والذي عليه الا
 اكثر من الاول وهو من ذهب سيبويه وذهب ابو الحسن
 الاخفش الى الثاني وهو كونه لموصوف اوجب له الرفع
 والى كونه صفة لموصوف اوجب له النصب والى كونه
 صفة لموصوف اوجب له الجر والذي عليه الاكثر من
 هو الاول وهو من ذهب سيبويه فاعرفه ان شاء الله
 نعم باب عطف البيان ان قال قائل ما الغرض في عطف
 البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا
 يجب ان يكون احدى الاسمين يزيل على الاخر في كون

بمحض عطف
 البيان

الشخص معروفاً به ليخص من غيره لأنه لا يكون إلا بعلاسم
 مشترك الخاثرى اذا قلت مررت بولدك زيد فقد
 خصصت واحداً من الاولاد فان لم يكن إلا بولد واحد
 كان بدلاً ولم يكن عطف ببيان لعدم الاشتراك وعطف
 البليات يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه
 شبهه بالبدل انه جامد ووجه شبهه بالوصف ان العامل
 فيه هو العامل في الاسم الاول والدليل على ذلك انك تحمله
 تارة على اللفظ وتارة على الوضع يا زيد زيد فالرفع على
 على اللفظ والنصب على الوضع قال الشاعر في واسطاه
 وسطرت سطر العامل يا نصر نصر نصر ويجوز ان
 يكون نصر الثلث منصوباً على المصدر كانه قال نصر نصر
 وهذا باب يترجمه البصريون لا يترجمه الكوفيون فانه
 فاعرفه انشاء الله تعام باب البدل ان قال قائل ما الغرض
 في البدل قبل الايضاح ورفع الالتباس وازالة التعصب
 والمحال فان قيل فعلى كمرضاً البدل قبل على اربعة اضراب

بمعنى البدل

بدل

بدل الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط فاما بدل الكل الكل من
 الكل فكقولك جادني اخوك زيد ورايت اخاك زيداً ومروك
 ومررت باخيك زيد قال الله تعام هذا الصراط المستقيم صراط
 الذين انعمت عليهم وبدل البعض من الكل تقولك جاني بنوا
 فلان ناسي منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالبدل منه
 قال الله تعام واذرف اهل من المؤمن من امن منهم بالله وباليوم
 وباليوم الآخر واما قوله نعم والله على الناس حج البيت من
 استطاع اليه سبيلاً فن استطاع بدل من الناس ونقد
 وتقديره من استطاع منهم سبيلاً منهم فخذ في الضمير للعلم به
 واما بدل الاشتمال فهو قولك سلب زيد ثوبه ويجبني عمر
 عقله ولا بد من ضمير يعلقه بالبدل منه قال الله تعام سئلونك
 يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قوله قتال فيه بدل من
 الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فاما قول الشاعر
 لقد كان في حول ثوابه ثوبه نص تقضي ليات وبيام
 ساءم فالتقدير فيه لو ثوبه فيه فخذ في العلم به واما

بدل الغلط فلا يكون في قرآن ولا كلام ويضبح وهوان
يريد ان يغلط فيسبق لسانه الى غير فيقول بقتن بدل
عمرو اقول هو المقصود ويدور في لسانه غلط به فاق
بالذي قصده وابدله من المغلوط والاجود في مثل هذا
ان تستعمل بدل فنقول بل غرافان قيل ما العامل في البدل
قبل اختلاف الخويوت في ذلك فذهب جماعة من النحويين
الى ان العامل في البدل غير العامل في المبدل وهما محلان
ويحكى عن ابي الفارسي انه قيل له كيف يكون ايضا
وهو من جملته وقال لم يظهر العامل وانما دل على ان العامل
العامل في المبدل والبدل في المبدل في اللفظ جان ان يوضح
والذي يدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
قوله نعم لولا ان يكون الناسامة واحدا لجعلنا المن كيف
بالرحمان لبيوتهم سقفا من حرفة فظهر اللام في بيوتهم
وهي بدل من بدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
ونحو قوله تعالى قال الذين استكبروا الذين استضعفوا

استضعفوا

استضعفوا المن امن فظهر اللام مع من وهي بدل من الذين
استضعفوا بدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف واكثر من على
الاول فاعرفه انشاء الله تعالى باب العطف ان قال قائل
كحروف العطف قيل تسعة الواو والغاء وثم واو ولا وبل
ولكن وام وحتى فان قيل لم كان اصل حروف العطف الواو
فيلان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط واما غيرها
من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى ان تدل على ما
سبقت فاذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة ليس في
الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة
المركب والمفرد اصل المركب فان قيل فما الدليل على ان الواو
تقتضي الجمع دون الترتيب قلنا الدليل على ذلك وادخلوا
الباب سجدا وقولوا حطة وقال في موضع اخر وقولوا
حطة وادخلوا الباب سجدا ولو كانت الواو تقتضي
الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدك الاثنين ما يتاخر

محمّد عطف
النسبة
العطف

في الأخرى وقال البيد لغلى السباب كل ركن عائق وجونية
قدحت وفض ختامها وقدحت لآلة يد يد بالجونة هاهنا
القدر أي غرقته والفرقة يقال لها المقدمه وفض ختامها
أي كشف غطاها والفرق أنما يكون بعد الكشف والتدريج
والذي يدل يضم على أنها الجمع دون الترتيب قولهم
المال بين زيد وعمر وكأيقال بينهما وتقول اختصم زيد
وبكر ولو كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز أن تقع
هاهنا لأن هذا الفعل الآسن اثنين ولا يجوز الاقتصاد
على أحدهما فدل على أنها تفيد الجمع دون الترتيب
فأما الغاء فأنها تفيد الترتيب والتعقيب ثم تفيد
الترتيب والتراخي أو تفيد الشك والتخير والإباح
ولا تفيد النفي ويل تفيد الانتقال من قصة إلى قصة أخرى
أخرى ولكن تفيد الاشتراك وأنما تعطف في النفي
دون الإثبات بخلاف بل فأنها تعطف في النفي
والإثبات معا فان قيل فلم جاز أن تستعمل بل
بعد

بعد النفي كلهن ولم يجز أن تستعمل لكن بعد الإثبات بل
قيل لا بل أنما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والبيان
لما قبلها وهذا أنما يقع في الكلام نادرا فاقصر وأعلى
حرف واحد وأما استئصال لكن فأنما يكون بعد النفي فجاز
أن تسترك معها فيه لأن الكلامين صواب ولا ينكر
بتكرير ما يقتضي الصواب فلذلك افترق الحكم فهما
وأما أم فتكون ضميرين متصلين ومنقطعين فلما اتصلت
فتكون بمعنى أي نحو زيد عندك أم عمرو أي لا أم أمه
عندك وأما المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة كقولهم
أنها لا بل أم شاء والتقدير فيه بل هي شاء كأنه رأى أنها
اشخاصا فغلب على ظنه أنها بل وأخبر بحسب ما عليه
ظنه ثم أدرك الشك فوجع إلى السؤال والاستنبات
فكانه قال بل هي شاء ولا يجوز أن تقدّر بل وصداها
والذي يدل قوله نعم أم له البنات ولكم البنون
وهذا أقول فدل على أنها بمنزلة بل والهمزة فاما

اما فليست حرف عطف ومعناها كعني او لا انها تفتقد
 في باب الشك من اولات او بمعنى صدر الكلام على
 اليقين ثم الشك فيسري الشك من اخر الكلام الى اوله
 واما اما فيبني كلامه معها من اوله على الشك واما
 قلنا انها ليست حرف عطف لان حروف العطف لا
 تخلو اما ان يعطف مفردا او جملة على جملة
 فاذا قلت امان يد واما عرو لم تعطف على مفردا على
 مفردا ولا جملة على جملة ثم لو كانت حرف عطف لما
 جان ان يتقدم على الاسم لان حرف العطف لا يتقدم
 يتقدم على الاسم العطف عليه ثم لو كانت انضم
 لما جان ان يجمع بينهما وبين الواو فلما جمع بينهما
 دل على انها ليست حرف عطف لان حرف العطف
 لا يدخل على مثله فاعرف ان شاء الله تع باب ما لا
 ينصرف ان قال قائل كره على التي تمنع الصرف
 قيل تنوع وهي وزن الفعل والوصف والتانيث

ما لا
 ينصرف

والالف

والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجبة والعدل
 والجمع والتركيب ويجعلها ايتان من الشرح ووصف
 وتانيث ومعرفة وبجدة ثم عدل عن تركيب والنون زائدة
 من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريظ فان قيل
 قائل ومن اين كانت هذه العلل فروعا فيلان وزن
 الفعل فرع على وزن الاسم والوصف فرع على الموصوف
 والتانيث فرع على التذكير والالف والنون الزائدتان
 فرع لانهما يجريان مجرى علامة التانيث في امتناع
 دخول علامة التانيث عليهما الا ترى انه لا يقال عطشان
 وسكران كما لا يقال حمراء ولا صفراء والتعريف فرع على
 التذكير والعجبة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد
 والعدل فرع على لانه متعلق بالمعدول عنه والتركيب
 فرع على الافراد فهذا الوجه كونهما فروعا فان قيل فلم
 وجب ان يكون هذه العلل تمنع الصرف قبل لانها لما كانت
 فروعا على ما بينا فقد اشبهت الفعل والفعل فرع الاسم وهو

١٠ اثنان من الاسم تكونه في عا فاذا اجتمع في الاسم علتان
 من هذه العلل وجب ان يمنع من الصرف لشبه الفعل
 فان قيل فلم لم يمنع الصرف بعلته واحدة قيل لا
 الاصل في الاسماء الصرف فلا يمنع الصرف بعلته واحدة
 لانها لا تقوى على نقله عن اصله اذ ان تكونت
 العلة تقدم مقام العلتين وح يمنع من الصرف بعلته
 واحدة لقيام علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف من
 التثوين والجر قيل لو جازين احدهما انه انما منع من التثوين
 التثوين ومنع الجر تبعاله والوجه الثاني انه انما منع
 الجوامع لا تبعاله انما منع من الصرف لانما شبه الفعل والفعل
 ليس به مجرد تثوين فكذلك ايضا ما شبهه فان قيل فلم حمل
 الجر على النصب فيما لا ينصرف قيل لان بين الجر والنصب مشابهة
 ولهذا حمل النصب على الجر في التثنية وجمع المذكر والمؤنث
 السالم فلما حمل النصب على الجر في تلك المواضع فكذلك يحمل الجر على
 النصب هنا فان قيل فلم كان جميع ما ينصرف في المعرفة ينصرف

في النكرة الا في خمسة انواع افعال فتاغوانهم وما كان
 اخر الف التانيث نحو جيلي وحمرا وما كان على فعلون
 مؤنث فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد
 الفه حرفان او ثلثه او وسطها ساكن نحو ما جرد
 وقناديل وما كان معدولا عن العدد نحو مثنى وثلث
 وما اشبه ذلك قيل ما افعال فاعلم انما ينصرف معرفة
 ولا نكر لانها اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف
 ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف
 ووزن الفعل وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه
 اذا سمي به ثم نكر فقد انصرف لانه اذا سمي به فقد
 زال عنه الوصف فاذا انكر بقى وزن الفعل وحده
 فوجب ان ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا
 نكر جمع الى الاصل وهو الوصف فيجتمع فيه وزن
 الفعل والوصف وكما انهم صرفوا قولهم مرت بنسوة
 اربع وان كان على وزن الفعل وهي صفة لان الاصل

ان يكون اسماء لا صفه مراعات الاصل فكذلك
 هاهنا يراعى اصله في الوصف وان كان قد سمي
 به واما ما كان اخره الف التانيث فانما لم ينصرف
 اليه لانه مؤنث وتانيثه لانم فكانه انت مرتين
 فلهذا لم ينصرف لان العلة فيه قامت مقام علقين
 واما ما كان على فعول مؤنثه فعلى نحو سكرات
 وسكرى فلان الالف والنون فيه اسهتا الى التانيث
 التانيث نحو جراح وذلك من وجهين احدهما امتناع
 دخول تاء التانيث والثاني ان بناء منكره في الف
 لبنا مؤنثه فان لم يكن له فعلى عثمان فانه لا ينصرف
 في معرفة وينصرف في نكرة وليس من هذه الأنواع
 واما ما كان جمعا بعد الفح فان او تلتها او سطرها
 ساكن فانما منع الصرف اليه وذلك لاربعة اوجه
 ذكرها الثمانين الوجه الاول انه لما كان جمعا لا يمكن
 جمعه مرة ثانية وكان قد جمع من اثنين والوجه

الثاني

الثالث انه جمع لا نظير له في الاحاد فعدم النظير يقوم مقام
 علمه ثانيه والوجه الثالث انه جمع لا يكسر من ثانيه فاشبه
 الفعل الذي لا بدخله التكسير والوجه الرابع انه جمع لا نظير
 له في الاسماء العربية في غير الاسم الاعجمي لان الاعجمي يكون
 على وزن غير وزن العربي والوجهان الاخيران ين
 ينزعان الى الاولين واما ما كان معدولا عن العدد نحو
 مشي وثلاث فانه منع الصرف في التكسير وذلك للعد
 للعدل والوصف وقيل لانه عدل عن اللفظ والمعنى فاما
 عدله في اللفظ فظاهر واما عدله في المعنى فلان العدد
 يراد قبل العدل للدلالة على قدر العدد الا ترى انك اذا
 قلت جاءني اثنان وثلاث اردت قدر ما جادك واذا
 قلت جاءني مشي وثلاث لم يحسن حتى يتقدم قبله جمعا ليدل
 بذكر المعدول على الترتيب فتقول جادني القوم مشي
 وثلاث اي اثنين اثنين وثلاث ثلاث فدل على انه معدل
 من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فلو

فان قيل فلم دخل جميع ما لا ينصرف الجرم مع الالف واللام
والاضافة قبل ثلاثة اوجه الوجه الاول انما من فيه
التنوين لان الالف واللام والاضافة لا يكون مع التنوين
وجدت فيه التنوين فدخله الجر في موضع الجر والوجه
الثاني ان الالف واللام والاضافة قامت مقام التنوين
ولا لو كان التنوين فيه لجاء فيه الجر فكن ذلك ما قام مقام
مقامه والوجه الثالث انها بالالف واللام والاضافة
بعد شبه الفعل فلما بعد عن مشابهة دخله الجر في موضع
الجر لانه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلهذا
المعنى دخله الجر مع الالف واللام والاضافة فاعرفه
انشاء الله تعالى باب اعراب الافعال وبنائها ان قال
قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل
فيلان لان منه ما كانت ثلاثة ماض وحاضر وسع
ومستقبل وجب ان يكون الافعال ثلاثة ماض وحاضر
ومستقبل فان قيل فلم يبن الفعل الماضي على حركة قيل

انما

باب اعراب الافعال
وبنائها

انما التقط بني الفعل اولاً لان الاصل في الافعال البناء
ويبنى على حركة تفضيل له على فعل الامر لان الفعل الماضي
اشبه الاسماء في الصفه نحو قولك مررت ضرب كما تقول
مررت برجل ضارب واشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرح
والبناء فانه تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان
تفعل افعل فلما قام الماضي مقام المستقبل والمستقبل قد
اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيل على فعل
الامر الذي اشبه ولا يشبه ما اشبهها فانما كانت الحركة
فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركة والوجه الثاني
انه لا يغلو امان يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل
والثقل لا يبنى على ثقيل واذا كان الجر لا يدخله وهو غير
لانم لثقله فان لا يدخله الكسر الذي لانم كان ذلك
من طريق الاولى واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان
يبنى على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه الاول ان الضم ا
اثقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فان لا يبنى على الانقل

الاسماء

اولى الوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت اليا
الآتري انما يجتمعان في الراء في نحو قوله ولا تكثر
عادي الظفن عتبا ولا ذكر للذنوب التجيم ولا تسلم عما
سيوف يدي ولا عن غيبة لك بالمغيب متى تلك في صد
وعدو تحب لك العيون عن القلوب والوجه الثالث
انما لم يبنى على الضم لان من العرب من يجتزى بالضممة
عن الواو في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر فلو
ان الاطبا كان حولى وكان مع الاطبا لي شفاء واذ بطل
ان يبنى على الضم والكسر وجب ان يبنى على القم فان
قبل فلم يبنى فعل الامر على الوقف قبل لان الاصل في الافعال
البناء والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبنى على الوقف
لانه الاصل وقد ذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه
الجزم واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول
انهم قالوا العلة انما قلنا انه معرب مجزوم لان الاصل
في قم واذ ذهب لتذهب ولتقم قال الله نعم فيذ لك

فلتفجوا

فلتفجوا هو خير مما يجعون وذكر انها قرأت النبي صلى
الله عليه واله على اصحابه وسلم روي عن النبي انه قال
في بعض مفاتيحه لتأخذ واعني مصافكم فدل على ان الاصل
في قم واذ ذهب لتقم ولتذهب لانه لما كثر في كلامهم في
على السنتهم استثقلوا فيدعي الادم فيه مع كثرة الاستعمال
فخذ فوه مع حرف المضارعة تحقيقا كما قالوا ايش ولا اصل
فيه اي يثنى وكقولهم ويله ولا اصل فيه ويل امه فخذ فوه
لكثرة الاستعمال فكذا لك هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا
اجمعنا على ان فعل الذي معرب مجزوم نحو لا تقم ولا تذهب
تذهب فكذا لك فعل الامر مجزوم واذ ذهب لان الذي ضمة
الامر وهم يحملون الشيء على ضمة كما يحملونه على نظيره والوجه
الثالث انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في
المقتل اغنارم اخشى فتحذف الياء والواو والالف
كما تقول لم يغز ولم يدر ولم يخشى فدل على انه مجزوم
بلان مقدرة وقد يجوز ح افعال حرف الجزم مع الحذف

قال الشاعر محمد بن قيس تقد نفسك كل نفس اذا ما خنت من امر
تبالا وما ذهب اليه الكوفيون فاسد وقولهم ان الاصل
في قم لتقم وفي اذهب لتذهب الا انه حذف لكثرة الاستعمال
الاستعمال قلنا هذا قياس ليس كذلك فانه لو كان
الامر كما نعتهم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقنع نفسك
واخرجهم واعلوا وطوا ما اشبه ذلك بالحذف ولا تكسر
استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه وقولهم ان فعل
النهي معرب مجزوم فلذلك فعل الامر قلنا هذا قياس
فاسد لان فعل النهي في اوله حرف المضارعة الذي
يجب للفعل المشابهة بالاسم ح فيحذف الاء عراب فكان
باقيا اصله وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو
اغزو ارم واخشي كما تقول لم يغزو ولم يخش ولم يرم فنقولوا
انما حذف هذه الاء في البناء لا الاء عراب حملنا ذلك
للفعل المقتل على الفعل الصحيح حملنا الرفع على الاصل والذي

يدل

يدل على صحة ما ذكرناه ان حرف الجر لا يعمل مع الحذف
حرف الجزم اولى واما البيت الذي انشدوه وهو قول
محمد بن قيس تقد نفسك كل نفس فقد انكره ابو العباس الميزدوري
سلمنا صحته فنقول قوله تقد نفسك لم تحذف الياء
للمجزم بل اتم قدره وانما حذفوا الياء للضرورة واجتزأوا
بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم اكثر من ان يحصى وان
سلمنا ان الاصل لتقد وان الجزم بلام مقدرة الا اننا نقول
انما حذف الاء للضرورة الشعر وانما حذف الاء للضرورة
لا يجوز ان يجعل اصله يقاس عليه وقد بينا هذه المسئلة
مستقصا في السائل الخلا فيه فان قيل فلم اعرس الفعل للمضارع
المضارع قيل لانه اشبه الاسماء من الحجة الا وجه التي سماها
بينها قبل في صدر الكلام واعل به النصب والجزم فاما
الرفع فقيامه مقام الاسم وقد ذكرناها ايضا في صدر
الكلام واما النصب والجزم فسنذكرها ايضا فيما بعد
هذا الباب انشاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا بغزو

ويرمي ويخشى فابتدوا الواو واليا والالف سكنوا في حالة
الرفع وحذفوها في حالة الجر الجزم وفتحوا الواو واليا
في حالة الرفع والنصب وسوا في يخشى بين النصب
والرفع قولا عما ثبتوا لها ساكنة في الرفع لان الاصل ان
يقال هو يغزو ويرمي ويخشى يضم الواو في يغزو واليا
في يرمى ويخشى لا اتم استقلوا الضم على الواو
من يغزو وعلى الياء من يرمى في حذفوها فبقيت من
يغزو اساكنة وكذلك الياء من يرمى واما الياء من
يخشى فان قلبت الفاء فتحركها وانفتح ما قبلها واما حذفها
حذفوا هذه الحروف في الجزم لانها اشبهت الحركات ووجه
وجب النهم من وجهين احدهما ان هذه الحروف مركبة من
الحركات على قول بعض النحويين او الحركات ماخوذة
منها على قول الآخرين وعلى كلا القولين قد حصلت بينهما
مشابهة والوجه الثاني ان هذه الحروف لا تقوم بها
الحركات كما ان الحركات كذلك وكما انها تحذف في الجزم

فكذلك

فكذلك هذه الحروف وقد حكى عن ابي بكر السراج ان
شبه الجانم بالدواء والحركة في الفعل كالفضلة التي يخرج
يخرجها الدواء وان صادف وفضله حذفها وان لم يصادف
اخذ من نفس الجسم فكذلك الجانم واذا دخل على الفاء
الفعل ان وجد حركه اخذها والا اخذ من نفس الفعل
وسهل حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالكسرة
بالسكون تضعف فتصير في حكم الحركات فكما ان الحركات تحذف
فكذلك هذه الحروف وانما فتحو الواو واليا في يغزو
ويرمي لحقة الفتحة وانقلب الياء في يخشى الفاء فتحركها
وانفتح ما قبلها كما قبلناها في حالة الرفع كتحريكها
بالضم في الاصل وانفتح ما قبلها فان قيل فلم كانت الهمزة
الهمزة الامثلة من يفعلون وتفعلون ويفعلون وتفعلون
وتفعلين في حالة الرفع يثبتون النون في حالة النصب
والجزم يحذفها قيل لان هذه الامثلة لما وجب ان
تكون معربة لم يمكن ان تجعل الهمزة حرف الاعراب وتولد

وذلك لانه من الة اعراب الجزم فلواتها حرف اعراب
 لوجب ان تكن في حالة الجزم فكان يودي الى ان يحذف
 ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم يمكن ان يجعل الضمير
 حرف اعراب لانه في الحقيقة ليس بجزم ومن الفعل
 وانما هو قائم بنفسه في موضع رفع لانه فاعل فلا يجوز
 ان يجعل حرف اعراب كلمة اسطرب اخرى فوجب ان
 يكون اعراب بعدها فزادوا النون لانتها حرف من
 حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
 وحذفها علامة للجزم والنصب وانما جعل الثبوت
 علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب ولم يعكس
 يعكسوا ذلك لان الثبوت اولى والحذف طارئ عليه
 كما ان الرفع اولى والنصب والجزم طارئان عليه
 فاعطوا الاول الاول والطاري الطاري و
 والنصب فيها محمول على الجزم لان الجزم في الافعال
 نظير الجزم في الاسماء وكما ان النصب في التشبيه

والجزم

والجزم محمول على الجزم فكذلك النصب فانها محمولة على
 الجزم فان قيل فلم استو النصب والجزم في قولهم انت تفعلين
 للواحدة وليس في الاسماء الاحاد ما حمل نصبه على جزمه قيل
 لان قولهم انت لفظ يشابه الجمع لا ترى ان الجمع في حالة
 النصب والجزم يكون في اخره يا قبلها كسره بعد هانوت
 كقولك تفعلين فلما اشبه لفظ الجمع حمل عليه ولهذا
 افتحت النون منه حملا على الجمع ارضوت وكذا لك
 كسروا النون من يفعلون فتحوها من يفعلون حملا
 على تشبيه الاسماء وجمعها وهذه الامثلة معربة لا حرف
 اعراب لها وذلك لما بينا من استحالة جعل اللام او الضمير
 او النون حرف اعراب وليس لها نظير في كلامهم فان
 قيل فلهذا كان يفعلون ويفعلون تشبيه وجمعا ليعمل
 كما ان زيدان وزيدون تشبيه وجمعا لزيد قيل لان
 الفعل لا يجوز تشبيه ولا جمعه وانما يجوز ذلك
 لاربعة اوجه الوجه الاول ان الفعل يدل على المصدر

والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه يدل على الجنس لا أن
تختلف أنواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل
يدل على المصدر المبرم الدال على الجنس لم يجز تثنيته
ولا جمعه والوجه الثاني أن الفعل لو جازت تثنيته مع
الاشئين وجمعه مع الجماعه لجازت تثنيته وجمعه مع
الواحد وكان يجوز أن يقال زيد قاما وقاموا
في ذلك مرتين أو مرار فلما لم يجز ذلك دل على أنه
لا يثنى ولا يجمع والوجه الثالث أن الفعل ليس بذي
يقصد اليها أن يضم اليها غنها كما يكون ذلك في
الأسماء فكذا لا يثنى ولا يجمع والوجه الرابع أن
الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى
كأنه اثنان تثنيته الاسم المتع المتنى فكذا لا يجمع
يجوز تثنيته الفعل فان قبل الالف في يفعلان
تدل على التثنية ولو اوي يفعلون تدل على الجمع
قبل الالف والواو يدلان على التثنية والجمع ولكن

إذا فعل

على

على تثنيته الضمير لا على تثنيته الفعل لما بينا فاعرفه انشاء
الله تعه باب حروف التي تنصب الفعل المستقبل ان قال
قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى التنصب قبل
انما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون
عليها التنصب لأن الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الفعل
الثقيلة تنصب الاسم فكذا ان ههنا يجب ان تنصب الفعل
وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت عليها لانها شبهها
ووجه الشبه بينهما ان الخفيفة تخلص للفعل المضارع الاسماء
الاستقبال وهذه الحروف تخلص للمضارع للاستقبال فلما
اشتركا في هذه المعنى حملت عليها ويجوز عن الخليل انه لا
ينصب شيئا من الأفعال إلا بان مظهره او مقدره ولا يثرون
والأكثر من ذلك ان تكون مع الفعل بعد ما بمنزلة
المصدر الا ترى انك اذا قلت ان تفعل كذا خير لك كان
التقدير فعليك كذا خير لك وما اشبه ذلك وانما في فيها
قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين واصلاها

بحث النواصب

لا استغفر فوالا الف من لان والعرض من ان لكثرة الاستعمال
كقولهم ويلهم وركبوا احدهما مع الآخر فصارت لن وذهب
سببويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي عنصرية
شيء على حرفين ليس فيه زيادة قال سببويه ولو كانت على
ما يقول الخليل لما قلت ما زيد اضرى لان ما بعد ان لا يفعل
فيما قبلها ويمكن ان يعتقد من الخليل بان يقال ان الحروف
اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب
الى ان يتردد ان لا يجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا ركب
ركبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جان ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيد اضرى فكذا لك ها هنا
ويمكن ان يقال على هذا ايضا ان هذا ذهب منها معنى
الاستفهام فبان ان يتغير حكمها واتان فمعنى النفي
باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واتا اذن فتستعمل
على ثلاثة اضرى الاول ان تكون عاملة وهوان تدخل
على الفعل المضارع ويريد به الاستقبال وتكون جوابا
خو

خو ان يقول القائل ان ان وركب فتقول اذن اكرمك فيجب
اعمالها الا غير والثاني ان تدخل عليها الواو والفاء للعطف
فيجوز اعمالها واهالها وذلك نحو قولك ان تكرمني
اذن احسن اليك فيجوز اعمالها فينصب الفعل بعدها
كما لو ابتدئ بها فترجع الى القسم الاول ويجوز اعمالها
فيرفع الفعل بعدها مع الضمير المستكن فيه خبر مبتدئ محذوف
والقدير فيه وانا اذن ان وركب اليك فترجع الى
القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كل ما بين احدهما
متعلق بالاخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان
تكرمني اذن اكرمك وبين المبتدئ والخبر نحو زيد اذن
يقوم وما اشبه ذلك فلا يجوز اعمالها بحال وكذا اليك
اذا دخلت على الحال افعال الحال نحو قولك اذن اظنك
كاذبا اذا اردت انك في حال ظن وذلك لان اذن انما
عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل الحال ولا لا
يكون بعدها الاستقبال فاذا ان الشبه بطل العمل وانما اليك

فتستعمل على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها وتكون مع الفعل
بمنزلة الاسم الواحد وجبته لكي تعطيني والثاني ان
تعمل بتقدير ان لا تتم يجعلونها بمنزلة حرف جر لا تتم
يقولون كهم كما يقولون له وانما وجب ان تقدر بعدها
ان لا تحروف الجر لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
تقدير ان بعدها وبعد الفاء وبعد الواو واو واللام
وحتى دون اخواتها قيل الثلاثة اوجه الوجه الاول
الاول ان ان ليس لها معنى في نفسها لكن واذت
وكي فلنقصان معناها كان تقديرها اولى من
سائر اخواتها والوجه الثالث ان ان لما كانت
تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد في سائر
اخواتها فقد وجد فيها منية على اخواتها فاذا وجد
فيها منية على اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى
بالاظهار فاعرف انشاء الله نعم باب حروف الجزم
ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولا الامر ولا

سائرهم

بمعنى الجزم

في النهي

في النهي في الفعل المضارع الجزم فكذلك لان لما كانت
تدخل على الفعل المضارع فتشقل الى معنى المضى كما ان ان التي
للشرط والجزم تدخل على فعل الماضي فتشقل الى معنى المستقبل وقد
فقد اشبهت حروف الشرط وحرف الشرط بعلم الجزم فكذلك
ما اشبهه وانما وجب حرف الشرط ان يعمل الجزم لانه يقتضى العلم
للمتدين فلو ما يقتضيه حرف الشرط اختيار له الجزم لانه حرف
وتحقيق وانما لم بمنزلة لم في النقل فكانت محمولة على لم وانما
لام الامر فانما وجب ان تعمل الجزم لاشتراك الامر باللام
مثل الامر باللام في اللفظ وان كان احدهما جزميا والاخر وقفا
واما في النهي فانما وجب ان تجزم حمل على الامر لان الامر
ضده النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره ولما
كان الامر مبنيا على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيره
في اللفظ وان كان احدهما جزميا والاخر وقفا على ما بيننا فلهذا
لهذه وجب ان تعمل الجزم فان قيل اذا كان الاصل في لم
ان تدخل على الماضي فلم نقل الى لفظ المضارع قيل لان لم يجب

ان يكون عاملة فلو لم يبعدها الماضي لما تبين عملها فينقل
الماضي الى المضارع لتبين عملها فان قيل فهلا جوت تم دخولها
على الماضي والمستقبل كما في حرف الجزاء قبل الفرق بينهما ظاهر
وذلك لان الاصل في حرف الشرط والجزاء ان يدخل على الفعل الله
المستقبل والمستقبل أثقل من الماضي فعُدل عن الاثقل الى الأخف
فأما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط
الاصل فلو جوت زاد دخولها على الماضي الذي هو الاصل لكان
دخولها على المضارع الذي هو الفرع لانه اذا استعمل
الاصل الذي هو الأخف لم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل فلو فرقه
انشاء **نعم** باب الشرط والجزاء ان قال قائل لم علمت
ان الجزم في الفعل المضارع قيل انما علمت لاختصاصها
وعلمت لما بيننا من انها تقضي من جملتين الشرط والجزاء
فلطول ما تقضيه اخبر بها الجزم لانه حذف تخفيف
فاما ما عدا ان من الالفاظ التي يجازى بها نحو من وما
واي ومتى واين والى واي وحيثما واذا ما فاما

علمت

علمت لانها قامت مقام ان فعلت عملها وكلها مبنية
لقيامها مقامها ما عدا اي وسند كرمها فيها ولم اقيمت
مقام الحرف مستوف باب الاستفهام ان شاء الله نعم فان قيل
فما العامل في جواب الشرط قيل اختلف النحويون في
ذلك فذهب بعض النحويين الى ان العامل فيه الشرط
كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان حرف الشرط
والشرط يعملان فيه وذهب ارون ابو عثمان المازني
الى انه مبني على الوقف فن قال ان حرف الشرط يعمل فيها
جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما سبق
يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى تسمى حروف الجزاء فكاه
عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط
فاما من قال انها جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط
يقتضي الجواب وهو قريب اليه من الحرف فكان علمه
فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني **ان** مبني
على الوقف فقال لان الفعل المضارع انما اعرب لوقوعه

موقع الاسماء والجواب ههنا لم يقع موقع الاسماء
 فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم
 مجزوم على الجواب لان جواب الشرط مجاور لفعل
 الشرط فكان محولا عليه في الجزم والحال على الجواب كثير
 في كلامهم كقول الشاعر كانما ضبت قد ادم اعينها قطنا
 لمستحمة الا وتاد محلوج وكان يقتضي ان يقال محلوجا
 فحفظه على الجوار وكقول الآخر كان ليسج العنكبوت للؤل
وكولهم حرج ضبت خرب وما اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان
 الحال على الجوار قليل يقتصر فيه على السماء ولا يقاس عليه لفظ
 لقلته وقد عترض على هذه المذهب كلها باعتبار ان
 فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيهما واحدة فاعترض
 عليه بان حرف الشرط مجزوم والحروف الجازمة لا تعمل في
 شيئي لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل
 الشرط يعملان في الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك
 ان الاصل في الفعل ان لا يكون عامل في الفعل فاذا لم
 يكن

يكن له تأثير في العمل في الفعل وحرف الشرط له تأثير فاضافة
 ما لا تأثير له الى عمله لا تأثير له وتأثيره واما من قال انه مبني على
 الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففسد ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة للاسم في موضع واستحق
 الاعراب بتلك المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الى
 ترى ان الفعل المضارع يكون معربا بعد حروف النصب
 غولن يقوم وبعد حروف الجزم محولم يقوم وان لم يقع موقع
 الاسماء فكذلك ههنا على ان وقوعه موقع الاسماء
 اتمامه موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع لا الجنس
 الاعراب وليس من ضرورة ان نوع منه والجملة
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل هو حرف
 الشرط ليتوسط لانه عامل معا بينا فاعرفه انشاء الله
 نعم باب المعرفة والنكرة ان قال قائل هل المعرفة اصل
 النكرة او النكرة قيل لا بل النكرة هي الاصل لان التعريف ظاهر
 طار على التكرير فان قيل فما حد المعرفة والنكرة قيل حد

محمد العرفه
 والنكرة

وبنا وبك وبكا وبكم وبكن وبه وبها وبهم وبها وبهن
وما اشبه ذلك فان قيل فلم كان المرفوع والمنصوب
ضميران متصل ومنقطع ولم يكن للجر كذلك قيل
لان المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان
ينفصل بينه وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان
يتقدم فيرفع بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك
المنصوب يجوز ان يتقدم على الناصب كتقدم المفعول على
الفعل والفاعل فلما كان يتصلان تارة وينفصلان منه
اخرى وجب ان يكون له ضميران متصل ومنفصل واما
المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا يفصل بين
عامله والضرورة لا يعتد بها فوجب ان تكون ضمير اسم
متصل لا غير واما الاسم العلم فتعوز يد واي ومجده
وما اشبه ذلك واما المبهام فتعوز هذا وهذا وهاتين
وتلك وتانك وتينك وهاء ولا وما اشبه ذلك واما ما
عرف بالالف فتعوز الرجل والفس وقد اختلف النحويون

في ذلك

في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه باللام وحدها وانما
انما يثبت للتعريف ساكنه ادخلوا عليها الهمزة لئلا
يبتداء بالسكن في الخلاف فيبني ما كلام طويل بلما
يلزم ذكر هذا الخبر واما ما اضيف الى احد هذه المعارف مخزلا ويغلام
زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحب زيد وما اشبه
ذلك فان قيل فما عرف هو قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
بعض النحويين الى ان الاسم المضمم اعرف المعارف ثم الاسم
العلم والاسم المبهام ثم ما فيه الالف واللام واعرف
الضمائر ضمير الحكم لانه لا يشاركه فيه غيره فلا يقع
فيه الالتباس بخلاف غيره من سائر المعارف وال
والذي يدل على ان ان الضمائر اعرف المعارف
انها لا تقتصر الى ان توصف كغيرها من المعارف
وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى ان الاسم المبهام
اعرف المعارف ثم المضمم العلم ثم ما فيه الالف
واللام وهو قول ابي بكر بن السراج وذهب اخرون

الى ان اعرف المعارف الاسم العلم لانه في اول وصفه
 لا يكون له مشارك ثم المضمرة ثم الميم ثم ما عرف بالالف
 واللام وهو قول النبي سعيد السيراني فاما عرف باللام
 بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمرة
 والعلم والميم وما فيه الالف واللام على اختلاف الالفاظ
 الاقوال فان قيل فلم يبي اسم المضمرة والميم دون
 سائر المعارف قيل اما المضمرة فاما يبي لانه شبه الحرف
 لانه جعل ليدل على المظهر فاذا جعل علامة على غيره
 شبه تاء التانيث واذا شبه تاء التانيث فقد شبه
 الحرف واذا شبه الحرف فيجب ان يكون مبنيا واما الميم
 وهو اسم الإشارة فاما يبي لتضمنه معنى الإشارة فان
 قيل اين حرف الإشارة وان لم ينطقوا الا ان القياس
 كان يقتضي ان يوضع للإشارة حرف كغيرها من المعاني
 كاستفهام كالاستفهام والشرط والنفى والنهي والطلب
 والتمني والترجي والعطف والنداء والاستثناء والى
 غير

غير ذلك الا انهم لما لم ينطقوا به وجب ان يكون مبنيا
 فاعرفه ان شاء الله تعالى باب جمع التكثير ان قال قائل
 لم جمع فعل يفتح الفاء وسكون العين في القلة على افعال وسائر
 اوزان الثلاثي وهي فعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل
 وفعل وفعل وفعل يجمع على افعال قيل لان فعل النثر استعمال
 من سائر الادوات وافعل اخف من افعال فاعطوا لما
 يكثر استعماله الاخف واعطوا ما يقل استعماله الاكث
 ليعادوا بينهما واما قولهم فرخ وافرأخ وانفواناف
 وزند وان فاد في حروف معدودة شاذ لا يقاس عليه
 على انهم قد تكلموا عليها فقالوا انما قالوا في جمع فرخ فزه
 وافرأخ لوجهين احدهما انهم على معنى طير اطياف
 فكذلك قالوا في جمع فرخ وافرأخ لانه في معناه والوجه
 الثاني ان فيه الداء وهي حرف تكرير فينزل التكرير عند
 بمنزلة الزكر فصار بمنزلة من يفتح العين يفتح على
 افعال كجبل واجبال وجمل واجمال قال الشعر ما ذا انقروا

محقق حكيم

تقول لا فراخ بذى مرخ رغب للواصل لاما ولا شبح
 القيت كما سقم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله يا
 عم واما انفس جمعوه على افعال فقالوا اناف ان فيه
 النون والنون فيها عنقه فصارت الفتحة فيها بمنزلة
 الحركة فصار بمنزلة فعل جمع على افعال واما نند فانما
 جمع على افعال فقالوا ان نالو لوجبين اصد هما لما ذكرنا
 ان النون فيها غنة فصارت كأنها استركم والوجه الثاني
 ان نند معنى عود وعود جمع على اعود فكن ذلك
 ما كان في معناه فان قيل فلم لم يجمعوا فعلا اذا كانت
 عينه ياء او واو على افعال ولم يجمعوه على افعال قيل لانهم
 لما جمعوا على افعال على قياس الصحاح لادى ذلك الى
 ضم الياء والواو والياء تستقل عليها الضمة الكثيرين
 الواو لا تقام معها بمنزلة واوين فلما كان ذلك
 مستثقل عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم يجمعوا بين
 فعال وفعول في جمع الكثرة قيل لا شتر الكثرة في عدد

لأنها

المروق

للمروق وان كان في اصدها حرف ليس في الاخر فان قيل
 فلم خصوا في جمع التكسير ما ان على فعل ما عينه واو ابفعال
 نحو ثوب وثياب وما عينه بفعول نحو شيخ وشيوخ
 وهذا عكسوا قبل انما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على
 ففعول لانه يكون يودى الى الاستثقال ولا يودي الى
 ذلك اذا جمع على فعال الى ترى انه لو جمع على ففعول
 كان يودي على اجتماع واوين وضمة نحو ثوب وصوص
 وذلك مستثقل لاجتماع واوين وضمة ويجوز ذلك
 في الياء لانها اخف من الواو ولذلك خصوا ما كانا
 عينه واو ابفعال وما كانت عينه ياء بفعول فان قيل
 فمن اين نعلم ان افعال لا يكون الا في جمع فعل وقد
 قالوا من من وان من فان كان القياس يوجب ان
 يقال ان زمان الا انهم انه لما كان زمان في معنى دهر
 ودهر يجمع على دهور فكن ذلك ايضا جمعوا زمان على
 ان من لانه في معناه كقولهم انزلتني مني سلام عليك

هل الأرض من اللات مضين رواجع فان قيل فلم جمع
ما جاء على فعل في الاغلب على فعلان قيل لان مقصورا
من فعال وما كان على فعال فانه يجمع على فعلان نحو غراب
وغريان وعقاب وعقبان فكذلك ما كان مقصورا
منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك من فعله
بفتح الفا وسكون العين في الجمع نحو جفئات وقصعات
وسكنت في نحو خذلات وصعبات قيل لان فعله بفتح
الفا وسكون العين يكون اسما غير صفة نحو جفنته وطه
وقصعه ويكون صفة نحو خذله وصعبه في كبت العين
اذا كان اسما غير صفة نحو جفئات وقصعات للفرق
بينها وبين الصفة نحو خذلات وصعبات فان قيل
فلم كان الاسم اولي بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا
وكان الفرق حاصل قبل انما كان الاسم اولي بالتحريك
من الصفة لان الاسم اقوى من الصفة واخف من
الصفة والصفة اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى

فعلان

واخف

واخف والصفة اضعف واثقل كان الاسم بالتحريك اهل
فاما قول الشاعر ابت ذكر عودا اخشيا قلبه خفوقا
ورقصات الهوى فالواصل فكأن رقصات والاصل
رقصات بالها لفتح للضرورة الشعر فان قيل فلم اذا
كانت العين من فعله معتلة او مضاعفة تكون ساكنة
فالصفة عوارات وبيضات وسلات وما اشبه ذلك
قيل انما كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة وان الحركة
توجب ثقلا في الواو واليا فكنوه جريا من ثقل الحركة
عليها او حرصا على تعجيجهما ومن العرب من يفتح الواو
واليا فيقول عوارات وبيضات كالوكان صحيح العين
وعلى هذه اللفظة قرأت من قرأى ثلث عوارات بفتح
الواو وقلا الشاعر اخوا بيضات رايح متاوب رقيق
بفتح المنكيين سبوح وانما كانت ساكنة اذا كانت
مضاعفة لثلاث يجمع حرفان متحركان من جنس واحد
وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في مله سلات

ومله وملوت لكان ذلك مستثلاً فان قيل فلم جاز
في جمع فعله بضم الفاء وسكون العين وفتحها وسكونها
نحو ظلم وظلماً وظلماً وظلماً قبل اما الضم فلا اتباع
واما الفتح فرار من اجتماع الضمتين واما السكون
فللتخفيف كقولهم في عضد عضد فان قيل فلم جاز في
جمع فعله بكسر الفاء وسكون العين وكسر العين وفتحها
وفتحها وسكونها نحو سدر وسدر وسدر وسدرات
وسدرات قيل اما الكسر فلا اتباع واما الفتح فراراً
من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم
في كتف كتف كما بينا في جمع فعله والالف والتاء في
ذلك كالم للقلبة عند بعض العين يحجوت بماروي
ان حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدة التي يذكر
فيها النابغة ابنته اواربع يابن بالضي واسيا فناء
يقطرن من نخله وما فلم ير فيه احتراز فعائيه على ظه
على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واجيد

فرطه

في ثلثة

في ثلثة مواضع وعضت عذنا وجيت تلومني فقال
له حسان وما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت
قلت الجفنان اواربع والثالث والثاني انك قلت
يابن واللعن بياض قليل فكفى فليس فيه كثير شان
والثالث انك قلت يقطرن والقطر يكون للتفليل
فلا يدل على ذلك فرط نخله وكان يجب ان تقول الجفنا
ويابن وهذا ليس بصحيح لان هذا الجمع في الكثرة
كما في القلبة قال الله نعم وهم في الغرفات امنون والملا
به لكثرة لاقية القلبة والذي يدل على ذلك انه جمع
صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعروون
وكما ان قولهم الزيدون والعروون يكون للكثرة
والقلبة فكذلك هذا الجمع واما ما روي عن النابغة
وحسان فقد كان ابوعلى الفارسي يقدم فيه ولو
صح فيصاحبه ان يكون النابغة قصداً كرشي يدفع عنه ملا
حسان ومعارضه في الحال فان قيل فلم جاز ان يكتب في

في ثلثة

ببناء القلة من بناء الكثرة نحو قلم واقلام ورسن
وارسان واذن واذان وطنب واطناب وكتف
وكتاف وابل وابل وان يكتبي بناء الكثرة عن بناء
القلة نحو رجل ورجال وسبع وسبع وسبع وسبع
وشوع لان معنى الجمع مشترك في القليل والكثير
فان ان ينوي بجمع القلة جمع الكثرة لا شتر كما في الجمع
كما جان ذلك فيما يجمع بالنون والواو نحو الزيدون
وما جان ان ينوي بجمع الكثرة جمع القلة كما جات ان
ينوي بالعموم المخصوص فان قيل فلم جمع ما كان
رباعيا على مثال واحد وهو مثال فعال قيل لان ما
كان على اربعة احرف لما كان اثقل مما كان على ثلثة
احرف الزم طريقة واحدة وزيدت الالف على واجد
دون غيرها لانها اخف الحروف فلان ثها قط لا
تكون الاساكنه فان قيل فلم حذف اخرها كان خماسيا
في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انما حذف اخر

فعل

حروفه

حروفه لطوله ولوائه على الاصل كان مستقلا
فحذف طليا للخفة وكان الاخر اولي بالحذف لانه
اضعف حروف الكلمة لان الحذف في اخر الكلمة واكثر
من غير فان قيل فلم وجب جان ان يقالوا في جمع
سفرجل سفارج بالياء وقيل انهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا
عن اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوضوا بالياء دون غيرها
قيل لان ما بعد الف التكسير مكسور فكانهم استعملوا الكسرة
فتشاءت الياء وذلك بشيقل ولهذا كانت الياء اولي من غيرها
فان قيل فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع اذ لم تقع رابعة ولم
يحذفوها اذ وقعت رابعة قيل انما حذفوا الزيادة اذ لم
تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف الاصل فالزيادة
اولي وانما لم يحذفوها اذ وقعت رابعة لانهم حملوا
يحبسون لها الياء قبل الطرف فاذا وجدت قبل الطرف وع
من نفس الكلمة فينبغي ان لا تحذف لانها اولي بالثبوت
من المختلفه فان قيل فلم في جمع مفتاح مفتاح وجرموق

جازميق فقلبو الواو والالف ياء وابقوا الباء على حالها قبل
 انما قبلوا الالف والواو ياء الكونها وانكار ما قبلها وابقوا
 الباء على حالها لان الكسرة اذا كانت توجب قلب الالف والواو
 ياء فلان تبقى الباء على حالها كان من طريق الاولى فاعرفه
 انشاء الله تعالى باب التصغير ان قال قائل لم ضم اول الالف
 المصغر قيل الوجهان احدهما ان الاسم المصغر يتنقح ويدل عليه
 فاشبه فعل يسمى فاعله وكابيتا اول فعل ما لم يسمى فاعله على
 الضم فكذلك اول الاسم المصغر والوجه الثاني ان التصغير
 لما صيغ له بناجع له جميع الحركات فبني الاول على الضم لانه
 اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبيننا للضمية وبني
 ما بعد ياء التصغير على الكسرة في تصغير ما زاد على ثلثة احرف
 دون ما كان على ثلثة احرف لان ما كان على ثلثة احرف
 مما يقع ما بعد التاء منه حرف الاعراب ولا يجوز ان يبنى
 على الكسرة فان قيل فلم كان التصغير من زيادة حرف ولم يكن
 ينقصان حرف قيل لان التصغير قام مقام الصفة الا ترى

بحث
 التصغير

انك

انك اذا قلت في رجل رجل وفي درهم درهم وفي دينار
 دينين قام رجل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم
 صغير وقام دينين مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام
 مقام الصفة وهي لفظ انك جعل من زيادة حرف وجعل ذلك
 الحرف دليلا على التصغير فان قيل فلم كانت ياء ولو كانت
 ساكنة ولم كانت ثالثة قيل انما كانت ثالثة لانهم لما زادوا
 الالف في التكسير والتصغير من واو واحد زادوا فيه الياء
 لانها اقرب الى الالف من الواو وانما كانت ساكنة ثالثة لان
 الف التكسير لا يكون الا كذلك فان قيل فلم حمل التصغير على الكسرة
 التكسير او من اين زعمتم انها من واحد قيل انما حمل التصغير
 على التكسير لانه يفتح اللفظ والمعنى الا ترى اذا قلت
 رجل رجل قد غرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة
 ياء ساكنة ثالثة وغرت معناه لانك نقلت من الكبير الى
 الصغير كما انك اذا قلت في الكسر رجال غرت لفظه
 من زيادة الالف وفتح ما قبلها وغرت معناه لانك نقلته

من الأفراد إلى الجمع فلهذا المعنى قلنا انهما من واحد فان قيل فلم يلزم التصغير طريقة واحدة ولم يختلف بنيتها كما اختلفت في بنية التكسير قيل لان التصغير اضعف من التثنية التكسير لا ترى انك اذا قلت رجلا فقد وضعت به الظاهر بالصغير من غير ان تضم اليه غيره واذا قلت رجلا فقد ضمنت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى واحد لم يمتد طريقة واحدة ولو كان التصغير التكسير اقوى من التصغير في التغيير ويكون كثيرا او قليلا فليس له كماله نهاية بينته التي بها خص بانبية تدل على القلة والكثرة فلهذا فلذلك اختلفت بنية فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيا يحذف اخره وفيه في التصغير نحو سفر رجل وسفر ج فلما اختلفت اخره فلهذا في التصغير لطلوله عما بيننا في جمع التكسير لان كما التصغير يجري مجرى التكسير ولهذا يجوز فيه التقويض ويقال فيه سفير كما قالوا في التكسير سفانج ولهذا

ايضا

ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت غير رابعة لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لان التصغير والتكسير من واحد واحد فان قيل فلم زادوا التاء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلثا نحو شمس وشمسه ولم يزدوا بها اذا كانت على اربعة احرف نحو زينب وزينسه وزينيب قيل اتمانادوا التاء في تصغير المؤنث لان التثنية التصغير يرد الاشياء الى اصولها لا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير باب نيب فنادوا بالالف الى اصلها واصلا في باب الواو لانك تقول في تكثيره ابواب وبويب بابا واصلا في باب اليا لانك تقول في تكثيره ايباب ونييب في الامر فاذا كان التصغير يرد الاشياء الى اصولها والاصل في شمس ان يكون بعلامة الثانية للفرق بين المنكر والمؤنث وجب ردها في التصغير واختص ردها بالتثنية في الحقة لفظه فاما الرباعي فلم تنده في التثنية في التصغير من الكلام

ونيبه

الثلاث فنقول لم قوس قوس قوس وفي فرس فرس وفي
 عرس عرس وفي حرب حرب وفي ناب الابل نيب وفي دمع
 الحديد دمع واتما اثبتوا فيه التام في التصغير من الرباعي
 فنقول قد اقدم قديمه وفي وراء وريته وفي امام
 ايممه وقد تكلموا عليه فقالوا اتما اتلفق التام في التصغير
 ما كان ثلاثيا لانه اجري مجرى المذكور لانه في معناه وذلك
 لان قوس لانه في معنى العود والفرس ينطلق على المذكور والفرس
 والمونث والمذكر هو الاصل ففي لفظ تصغير على اصله والفرس
 في معنى التفسير والرب في معنى الاصل مصدر حرث حرا
 والمصدر في الاصل مذكر والناب روع فيهما معنى الناب
 الذي هو اللسن وهو مذكر لاسميت به عند سقوط
 ودرع الحديد في معنى الحد الدروع الذي هو القيص
 واتما اثبتوا التام في التصغير فيما كان زبائعا قديمه
 ووريته وليمه لوجهين احدهما ان الاغليب في الضروف
 ان تكون مذكورة فلولم يدخل التام في هذه الضروف وهي

مؤنثة

مؤنثة لانسية بالمذكر والوجه الثاني انهم نادوا التام كيدا
 للتانيث ويعمل ايضا وجهات ثلثا وهواثم اثبتوا التام فيها
 تنبيها على الاصل المرفوض كما صحوا الواو في العود والحركة
 تنبيها على ان الاصل في باب ودار بوب وودور وعمل كل حال
 فكل القسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم خلفوا بين
 تصغير الاسماء المبهمة وما اشبهها وبين تصغير الاسماء
 الممكنة فقالوا في تصغير ذيا وفي تانيا وفي الذي الله
 الذيا وفي التي التيا قيل اتما فعلوا ذلك جريا على اصولهم
 كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المبهمة
 لما كانت مغايرة لكاء الممكنة جعلوا الممكنة جعلوا حكمها
 غير حكم الاسماء الممكنة ونادوا في اخرها القالتكون
 علما للتصغير للتصغير كالضمية في اوائل الاسماء الممكنة
 وجوزوا ان تقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم
 في ذيا فان قيل فلم تمتنع وقوع التصغير فيها
 ثانية كما امتنع في الاسماء الممكنة لان اوائلها مفتوحة

فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعد ما يختلف
 الاسماء المتكثرة فان اوائها مضمومة فيمتنع وقوع الياء
 الساكنة بعد ما فان قيل فلم زادوا الالف في اخرها
 علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف في اخرها
 علامة للتصغير لانها اسماء مبنية فحذف في اخرها الف لتكون
 على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي الة الاعراب
 عليه فاعرفه ان شاء الله نعم باب النسب ان قال قائل
 لم زيدت الياء في النسب مثله مكسور اما قبلها نحو
 زبدي وعري وبغادي ومصري وما اشبه ذلك
 قيل انما كانت ياء تشبيها بياء الاضافة لان النسب في
 معنى الاضافة ولهذا كان المتقدمون من النحويين
 يسمونه بباب الاضافة وكانت الياء مثله لات
 النسب يبلغ من الاضافة فتدروا الياء ليدلوا على هذا
 المعنى او كانت مكسور اما قبلها فتعطيه لها فان قيل
 فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو قولهم في النسب

بحث
 النسب

الى مكة

الى مكة مكي وما اشبه ذلك في خمسة اوجه الوجه الاول
 انها اما حذف تاء في صدر الكلام وتاء التانيث
 لا تقع في حشو الكلام الكلمة والوجه الثاني اما حذف
 تاء يودي الى الجمع بين تاء التانيث في النسب الى المؤنث
 اذا كان المنسوب مؤنثا لا ترى انك لو قلت في النسب الى
 الكوفة والبصرة في المذكور رجل كوفي وبصري لقلت في المؤنث
 امرأة كوفية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في كلمة
 واحدة لا يجوز حذفوا التانيث في المذكور لانهما يجمعان علامتي
 تانيث في المؤنث والوجه الثالث اما حذف تاء لان ياء النسب
 هو النسب قد نزل لمن له تاء التانيث في الفرقيين
 الواحد والجمع لا ترى انهم قالوا رومي ورومي ونحوي
 ونحوي ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا
 بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم غلام وغلامات
 وتم فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يحذف
 يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي تانيث والوجه الرابع

انما حذفت لان هذه الناحية ان تنقل في الوقفها
 فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري احكامها ان تكون
 تارة ها وتارة نادا كان حذفها اسهل عليهم والوجه الخامس
 ان تاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الاسم
 اسم ضم الى اسم حذفت الاسم الثاني فكذلك هاهنا حذف
 تاء التانيث فان قيل فلم حذف التانيث في فعله وفعله
 كقولهم في النسب الى جهة جهتي وإلى أربعة ربعتي
 دون باد فاعيل وفاعيل كقولهم في النسبة الى ثقيف ثقيفي
 وفي النسبة الى هذيل هذيلي قبل انما وجب حذف التاء
 من باب فعله فاعيله فاجتمع سببان موجبات الحذف
 وهما طلب التحقير وتانيث التقيس بحذف تاء التانيث
 وباب فاعيل وفاعيل ليس فيه الاسباب واحده وهو طلب
 التحقير فلما كان في باب وفاعيل سببان لازم
 الحذف ولما كان في باب فاعيل وفاعيل فيه سبب واحد
 لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حذفتي بالفتح وان كان

الاصل

الاصل هو الكسر قبل لانهم قبلوا الكسرة فتحة طلبا للتحقير
 كما قالوا في النسب الى شرقى شرقى والى تمرى تمرى بالفتح
 وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتحقير لانهم قالوا
 شرقى وتمرى بالكسر لادى ذلك الى توالي كسرتين
 بعدهما ياء مشددة وذلك مستثقل فعلا وان الكسرة الى
 الفتحة فقالوا شرقى وتمرى فكذلك هاهنا وكذلك
 قالوا في النسب الى علوي بالفتح لانهم لما حذفوا الياء
 الاولى التي هي ياء فاعيل بقي عاوزن فعل فابعدوا من الكسرة
 فتحة فانقلبت الياء الفاعلة كها وانفتح ما قبلها فصارت
 عل كرها وعصا فقلبوها عن الالف واو فقالوا علوى كما
 قالوا رجوى وعصوى فان قيل فلم وجب قلب الف عص
 عصى ورجى واو قيل انما وجب قلب الف عصى واو
 لانها ساكنة والياء اولى من ياء النسب ساكنة وساكنان
 لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف
 لكثرة ما يلحق النسب من التقيير والتقيير بالحذف ابلغ

مِنَ الْقَلْبِ وَأَقْوَى فَلِهَذَا كَانَ الْقَلْبُ أَوْلَى وَكَانَ قَلْبُ الْأَلْفِ
 وَأَوَّلُ أَوَّلِيٍّ مِنْ قَلْبِهَا بَاءً لِأَنَّهَا لَوْ قَلِبَتْ يَاءً لَأَدَّى ذَلِكَ
 إِلَى اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ الْآخَرَى إِنَّكَ لَو قَلَبْتَ رَحِيْبِي وَعَصِيْبِي
 لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى جَمَاعٍ ثَلَاثَةِ بَابٍ وَذَلِكَ مُشْتَقِلٌ فَعَدَلُوا
 عَنْ الْبَاءِ الْوَاوَ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ فَان قَبْلَ فَعَلِمَ
 قَوْلُهُمْ قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى سَخِيٍّ سَخَوِيٍّ قِيلَ لَا تَنْهَمْ أَبْدَلُوا
 مِنَ الْكُسْرِ فَتَحَهُ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا فَا تَقَلِبْتَ الْيَاءَ الْفَاءَ
 لِتَحْرُكَهَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَالتَّحْقِيقُ الْمَقْصُورُ غُورٌ وَجُورٌ
 وَعَصُوٌّ فَقَالُوا فِيهِ سَخَوِيٌّ كَمَا قَالُوا رَحَوِيٌّ وَعَصَوِيٌّ
 فَان قِيلَ فَلَمْ قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى مَغْزِيٍّ وَقَاضِيٍّ مَغْزَوِيٍّ
 وَقَاضَوِيٍّ قِيلَ أَمَّا مَنْ قَالَ مَغْزَوِيٍّ فَابْدَلْ فَلَانَ الْأَلْفِ
 مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ فَابْدَلْ مِنْهَا وَاءًا كَمَا ابْدَلْ فِي مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ
 أَحْرَفٍ غُورٌ حَوِيٌّ وَعَصَوِيٌّ وَأَمَّا قَاضَوِيٌّ فَابْدَلْتَ
 مِنَ الْكُسْرِ فَتَحَهُ وَقَلِبْتَ الْيَاءَ الْفَاءَ فَاصْصَارٌ قَاضَا كَغْنٌ أَفْقَالُوا
 قَاضَوِيٌّ كَمَا قَالُوا مَغْزَوِيٌّ وَأَمَّا مَنْ قَالَ مَغْزِيٍّ وَقَاضِيٍّ

حذف

حُذِفَ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ فَلَانَ الْأَلْفُ سَاكِنَةً وَالْيَاءُ أَوَّلِيٍّ مِنْ بَاءٍ
 النَّسَبِ سَاكِنَةً وَسَاكِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فُحِذِفَتِ الْأَلْفُ لِأَنَّهَا
 السَّاكِنِينَ كَمَا حُذِفَتْ فِيهَا كَانَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ فَان قَبْلَ فَعَلِمَ وَجَبَ
 حُذْفُ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ إِذَا كَانَ الْأَسْمَاءُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ غُورٌ قَوْلُهُمْ
 فِي النَّسَبِ إِلَى مَرْحِيٍّ مَرْحِيٍّ وَالْمُشْتَرَى مُشْتَرِيٍّ قِيلَ
 أَمَّا وَجَبَ حُذْفُ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ
 أَحْرَفٍ لَزِمَ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَان قِيلَ فَلَمْ لَزِمَ الْحُذْفُ فِيمَا
 كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ غُورٌ قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى مُشْكِيٍّ مُشْكِيٍّ
 وَلِلْجَنِيِّ عَزِيٍّ قِيلَ لِأَنَّهُ لَمَّا تَوَالَتْ فِيهِ ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ
 سَوَالِيَّاتٍ تَنَزَّلَ مِنْزِلُهُ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ لِأَنَّ الْحُرْكَ
 قَدْ تَنَزَّلَ مِنْزِلُهُ لَمْ يَحُذَرْ إِلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ يَجُوزُ أَنْ
 تَصْرَفَ هُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَصْرَفَ سَقَرًا لَا يَجُوزُ أَنْ تَصْرَفَ
 نَبِيًّا لِأَنَّ الْحُرْكَ الْحَقِيقَةَ يَمَّا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
 فَكَذَلِكَ هَاهُنَا الْحَقِيقَةُ الْفَتْحَةُ يَمَّا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ
 فَان قِيلَ فَلَمْ حُذِفَ الْيَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ فِيمَا قَبْلَ أُخْرَى بَاءً مُشْدَدَةً

وجوبه

نحو قولهم في النسب إلى سيد سدي وما أشبه ذلك قيل
 لئلا يجمع أربع بات وكسرتان وذلك مستثقل وانما
 وجب حذف المتحركة لأن المقصود بالحذف التخفيف والسهولة
 والمتحركة أثقل من الساكنة فكان حذفها أولى ولا يتم لفظها
 حذفوا الساكنة كانت المتحركة أولى فان قيل فلم وجب قلب
 همزة التانيث في النسب وأخو قولهم في جراحوتي ولم
 يجب ذلك في النسب إلى كبرياء وما أشبه ذلك قيل لأن همزة التانيث
 ثقيلة لا تخاف من عن علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب
 قلبها واوا واما همزة كساء فلم يجب قلبها لأنها منقلبة عن حرف
 أصلي فاجريت بحرفي الهمزة الأصلية نحو قرأ وكذلك الهمزة
 في علياء ملحقة بحرفي أصلي فاجريت بحرفي الهمزة الأصلية
 نحو قرأ وكذلك الهمزة في حلياء وكلاهما لا يجب قلب همزة
 الأصلية واوا في النسب فكذلك ما اجري مجراها فان عمل
 فان قيل فلم وجب الرد إلى واحد في النسب إلى الجمع كقولهم
 كقولهم في النسب إلى الغرائض فرضي وما أشبه ذلك

أيضاً

قيل

قيل لأن نسبته إلى الواحد يدل على كثرة نظيره فيها والحق حكم
 الواحد من الغرائض حكم الجمع فإذا كان حكم الواحد حكم الجمع
 وجب الرد إلى الواحد لأنه أخف في اللفظ مع أنه الأصل فاما
 قولهم في غمري ومرايني فاما نسبوا إلى الجمع لأنه صار اسم
 شئ بعينه وليس المقصود منه يدل على ما يقتضيه اللفظ
 من الجمع فلما صار اسماً شئاً للواحد تنزه من مثله الواحد
 فاعرفه انشاء الله تعيم باب الصلوات ان قال قائل لم يسمي
 الذي والتي ومن وماه واي اسم الصلوات قيل لأنها
 تقتصر إلى صلوات توضحها وتبينها لأنها لا يفهم معناها
 بانفسها إلا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة لم يفهم معناها
 معناها حتى تظم إلى شيء بعدها كقولك الذي الذي انطلق
 والذي انطلق ابوه وكذلك التي اخوها اذهب والتي
 ذهب اخوها وكذلك سائرهما وفي الذي أربع لغات
 الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة والذي بكسر الهمزة
 من غير ياء والذي يسكون الهمزة من غير ياء وكذلك في

محمل كلامه
 الوصول

التي اربع لغات التي بياها ساكنه والتي بياها مشددة
 واللت يكون التاء والالف واللام فيهما ان كانا
 وليست فيهما للتعريف لان التعريف يصلها وهي
 الجملة التي بعدها بديل اخواتها مخوم وما ولو كانتا
 فيهما للتعريف لادى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان
 وذلك لا يجوز فان قيل فلم اذ دخلت الذي والتي في
 الكلام قيل توصل الى وصف المعارف بالجل لانهم
 لما راوا النكرات توصف بالمفردات والجل مخوم
 برجل اذهب ومرت برجل ابوه اذهب وذهب
 اخوه وما اشبه ذلك ولم يحبوا ان يجعلوا النكرة
 اقوى من المعرفة واثروا التسوية بينهما جاءوا
 باسم ناقص لا يتم الا بصيغة جعلوه وصفا للمعرفة
 توصل الى الوصف المعارف بالجل التويدة الذي
 بمعنى صاحب توصل الى الوصف باسم الاجناس
 مخوم مرت برجل ذي مال واتوا بابي توصل

الى

الى ند اما فيه الالف واللام مخويا ايها الرجل وما اشبه
 ذلك فان قيل فلم وجب العائد من الصلة الى الموصول
 قيل لان العائد يعلقها بالموصول ويتمه بها ولهذا
 يجوز ان يرتفع عن يد يخرج في قوله الذي يخرج من يد لانه
 يؤدى الى ان يخلو الصلة من العائد الى الموصول فلي
 فان قيل فلم حذف في قوله تم هذا الذي بعث الله رسولا
 قيل لان العائد ضمير للنصوب المتصل والضمير المنصوب
 المتصل يجوز حذفه وانما جاز حذفه لانه صار الاسم الذي
 الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شئ واحد
 فلما صارت هذه الاشياء بمنزلة الشئ الواحد طلبوا
 لها التحنيف وكان المفعول اولي لان المفعول فضلة
 بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان حذفه اولي فان قيل
 فصل يجوز ان يكون الاسماء المفردة صلة وقيل لا يجوز
 ذلك لان اسماء الصلوات اعماد خلوها في الكلام توصل
 الى الوصف بالجل كما اتوا بذي توصل الى الوصف بالاجناس

وبأي توصل إلى النداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز ان
اضافة ذوالا غير الاجناس ولا يأتي بعد اي الا ما فيه
الف واللام فكذلك هاهنا لا يجوز ان تكون الصلوات
الاجمل ولا يجوز ان تكون مقرونة فاما قراءة من قرأ تماما على
الذي احسن بالرفع والتقدير فيه علم الذي هو احسن وله
وكذلك قوله نعم مثلا ما بعوضة بالرفع فتقديره ما هو
نعم بعوضة وكذلك قوله نعم اثم اشد على الرحمن عتيا
اي هراشد فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ
جائز في كلامهم فان قيل فحذف الضمة في كلامهم ضمة اعراب
او ضمة بناء فيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا المبتدأ من صلتهادون
اخواتها نقصت فبنيت وكان بناءوها على الضمة الاولى
لانها اقوى للمرات فبنيت على الضمة كقبل وبعد والذي
يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ
فقالوا ضربت اثم هو الدار لنسبوا ولم يذهبوا يبنوا وذهب

الخليل

للليل الا ان الضمة ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير
عنده لننزع عن من كل شيعة الذي له يقال له اثم وذهب
يونس الى الغاء الفعل قبله وينزل الفعل الموشى في الغاء
منزلة افعال القلوب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
ولما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فلحكاية انما تكون
بعد جرى الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله ولما قول بونس
ضعيف جدا لان الفعل اذا كان موشى لا يجوز الغاء
فان قيل فلم بنيت اسماء الصلوات قيل لوجهين احدهما
ان الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة صارت
بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني والوجه الثاني ان
هذه الاسماء لما كانت لا تغيد الا مع الكلمتين فصاعدا
فان قيل فاي لم كانت معرفة دون اخواتها سائر اخواتها
سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما القوتها على الاصل في
الاعراب تزيدها على الاصل في الاعراب في الاسماء الاعراب

كما بنوا الفعل المضارع اذا اتصل به نون التاكيد او ضمير
جماعة النونه تنبئها على ان الاصل في الافعال البناء والقول
الثاني انهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها
جزء ونقيضها كل وهو امر بان فكانت معرفة فاعرفه
انشاء الله تعالى باب حروف الاستفهام ان قال قائل
كم حروف الاستفهام قيل ثلاثة احرف الهمزة وام وهل
وما عدى هذه الثلاثة فاسماء وظروف اقيمت
مقامها فالاسماء من وما وصبر وكيف والظروف
الحق وانا ومتى واي وحين واين واي بحكم عليها
بما تضاف اليه فاما الهمزة وام فقد بيناها في
باب العطف واما هل فتكون استفهاما وتكون
بمعنى قد قال الله نعم هل الحق على الانسان حين من
الدهر اي قد انقضى ثم قال الشاعر سائل فوارس برقع
برقع شيدتنا اهل راونا سبخ القفدي الاكرام
قد راونا ولا يجوز ان يجعل هذا استفهاما لان الهمزة

بمعنى حروف
الاستفهام

للاستفهام

للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف
الاستفهام فان قيل فلم اقامت العرب هذه الاسماء
والظروف مقام حرف الاستفهام قيل اقاموها مقام
حرف الاستفهام فتوفي الكلام والكل واحد منهما
موضع يختص به فمن سؤال عن يعقل وما سؤال عما
يعقل وكم سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال واين وفي
سؤال عن المكان ومتى وكيفي وحين سؤال عن
الزمان ويحكم عليهم بما تضاف اليه فانها لا تكون الا
مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقال
الحبيب زيد او عمرو وما شبه ذلك ولو قال فرس او حمار
او حمار لم يجز لان من سؤال عن يعقل لا عما يعقل ولذا
وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان يقال في الدار
او في المجد وما شبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان
اين سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت
قلت متى الخروج لوجب ان يقول يوم الجمعة او يوم

السبت وما أشبه ذلك ولو قال في الدار وفي المسجد
يجزى لأن من سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك جاز
هنا قلنا أقاموا هذا الكلام مقام حرف واحد وهي حرفة الاستفهام
وهم يوجهون الإيجاز والاختصار في الكلام قبل أن يفعلوا
ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار وذلك لأن
الكلام يشتمل على الجنس الذي هو تدل عليه إلى ترى الكلمة
ترى أن من شتم على جميع من يعقل وإن شتم على جميع الأمكنة
ومنى شتم على جميع الأزمنة وكذلك سائر ما قلنا كانت
تشتمل على هذه الأجناس كانت فيها فائدة ليس في الصنف
لأنك لو قلت أن زيد عندك لجان أن لا يكون زيد
عنده فيقول لا يحتاج إلى بعيد السؤال وتعد شخصا
شخصاً وإن لم تذكر ذلك الشخص الذي عنده فلا يحصل لك
الجواب عن عنده لأنه لا يلزم منه ذلك في سؤالك فلما كان
ذلك يؤدي إلى التخييل لأن استيعاب الأشخاص متخييل
حتى بلفظة تشتمل على من يعقل وهي من أقاموها

مقام

مقام الهمزة يلزم السؤال للجواب عن عنده وكذلك لو
قلت في الدار زيد وفي المسجد لجان أن لا يكون في واحد منهما
فيقول لا يحتاج أيضاً أن تعيد السؤال وتعد مكاناً مكاناً وربما
لا تذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن
مكانه لأنه لا يلزم منه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي
إلى التطويل إلى بابين لأنها تشتمل على جميع الأمكنة يلزم السؤال
الجواب عن مكانه نه وكذلك لو قلت أخرج زيد يوم
السبت لجان أن لا يخرج في ذلك اليوم فتحتاج أيضاً إلى
تكرير السؤال وربما لا تذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه
فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل أقاموا مقامها لا سأل
تشتمل على جميع الأزمنة كانت تشمل إن على جميع الأمكنة وكذلك
سائر ما قلنا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها
مقام الهمزة فان قيل فلم كانت بمنه مبنية كما ما على إيا
قيل إنما بنيت لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو
وهو الهمزة فإما أي فإما عبرت وإن كانت قد تضمنت

مبحث
الحكاية

تضمنت معنى حرف الاستفهام ما بيننا في باب اسماؤ الصلوات
قبل فاعرفه انشاء الله تعرب باب الحكاية ان قال قائل
لم دخلت الحكاية الكلام قبل لانها لا تنزل الالباس
وتزيد التوسع في الكلام فان قيل فعل يجوز حكاية في
غير الاسم العلم والكنية قيل اختلف العرب في ذلك فمن
العرب من يجوز الحكاية في المعارف كما هو دون التكرات
قال الشاعر سمعنا الناس ينتجعون غيثا فقلت ليكن
لكيدج انتجعي بل لا فقال الناس بالرفع كانه سماع قائل
يقول لو ان الناس ينتجعون غيثا في الاسم من فوعا
كاسع ومن العرب من يحين الحكاية في المعرفة والنكرة
ومن ذلك من قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان
فقال دعني من تمرتان واما اهل الجاز فخصصوا بها
بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال قلت قال رايت
زيدا من زيد او اذا قال مررت بنيد من زيد ففعلوا
فيجعلون من في موضع رفع بالابتداء وزيد في موضع

الخبر

الخبر ويجوز الاعراب وتكون الحركة قائمة مقام الرفع التي تجب
بجملتها ابتداءا وانما بنو تميم فلا يجوز فيقولون من زيد بالرفع في
جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لانه مبتداء وزيد خبر
ولا يجوز الاعراب وهو القياس والذي يدل على ذلك ان اهل
الجاز يوافقون بنو تميم في العطف والوصف كقولك اذا قال
قائل رايت زيدا وزيدا من زيد اس من زيد والوصف كقولك
اذا قال قائل رايت زيدا الظريف زيدا الظريف من زيد
الظريف فان قيل فلم يخص اهل الجاز الحكاية بالاسم العلم
والكنية قيل لان اسم العلم والكنية غير انقلاب من وضعهما
فلما دخلهما التغير والتغير يونس بالتغير فان قيل فلم
رفع اهل الجاز مع العطف والوصف قيل لا ارتفاع الابس
فان قيل فافهمه الزيادة التي تلحق من الاستفهام عن
النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجر والتانيث
والتشية والجمع نحو منوا ومنا ومنى ومنان ومنين ومنهم
ومننان ومنتين ومنات هل هي اعراب او لا قيل هذه

الزيادة التي تلحق من تغييرات الوقف ليست بأعراب
 والدليل على ذلك من وجهين أحدهما أن من مبنية واليمني
 لا يلحقه الأعراب والوجه الثاني أن الأعراب يثبت في الوقف
 ويقط في الوصل وهذا بعكس الأعراب يثبت في الوقف
 ويقط في الوصل فلا بد أنه ليس بأعراب فاما قول الشاعر
 اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الحق قلت عمو الضلالم
 فاثبت الزيادة في حال الوصل الجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لا
 الوصل بحر الوقف لصورة الشعر إذا كان ذلك ضرورة فلا
 يكون فيه بحر والوجه الثاني أنه يجوز أن يكون من قبيلة العرب
 من فقد حكاية سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من
 منه كما يقول ضرب رجل ولم يقع الكلام في لغة من أعرابها
 أعرابها وأما وقع في من منها فنونا في هذه اللغة
 بمنزلة قاما الزيدونا وعلى كل حال فهو من القليل الذي
 الشاذ الذي لا يقاس عليه فعرّفه انشاء الله تعالى
 باب الخطاب ان قال قل كل ما ظابط هذا الباب

قيل

قيل ان تجعل في أول كلمة منك المسئول عنه الغائب واخرج
 المسئول واخره للمسئول مخاطب فقول اذا سئلت
 رجلا عن رجل كيف ذلك الرجل يا رجل واذا سئلت عن رجلين
 قلت كيف ذلك الرجلين يا رجل واذا سئلت عن رجال
 قلت كيف أولئك الرجال يا رجل واذا سئلت رجل
 عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجل واذا سئلت عن
 امرأتين قلت كيفتان يا رجل واذا سئلت
 عن نسوة قلت كيف أولئك النسوة يا رجل واذا سئلت
 امرأتين عن امرأتين قلت كيف تلك المرأة يا امرأتين
 واذا سئلتها عن امرأتين قلت كيفتان يا امرأتين
 يا امرأتين واذا سئلت عن نسوة قلت كيف أولئك
 النسوة يا امرأة واذا سئلت امرأتين عن رجلين قلت
 ذلك الرجل يا امرأة واذا سئلت عن رجلين قلت
 كيف ذلك الرجلين يا امرأة واذا سئلتها عن
 رجال قلت كيف أولئك الرجال يا امرأة واذا سئلت

اشين عن امرأة قلت كيو تالك المرة يا رجل ان قال الله تعالى
 الم انك من تلكا الشجرة واذا خاطبت نسوة واشرت الى
 رجل قلت كيف ولكن الرجل بانسوة قال الله تعالى فذلكت
 الذي ملئتني فيه وعلى قياس هذا الباب فان قيل فلم قدم
 المثار اليه الغائب قبل غاية المسؤل بالمسؤل عنه والكاف
 بعد اسماء الاشارة وهي ذلكت وتلك ولو لثقت ليجز الخطاب
 ولا موضع لها من الاعراب لانه لو كان له موضع من الاعراب
 لكان موضعها الجب بلاضافة وذلك محال لان اسماء
 الاشارة معارف والمعارف لا تضاف فصارت بمنزلة
 الكاف في اياك لان ما فيه الالف واللام لا تضاف
 بمنزلة الكاف في اياك لانه مضموم والمضمرات كلها
 معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلكت وتلك
 زائدة للتشبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن ان يقال هذا لك
 وهاتلك واصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل فلم
 كسرت اللام في ذلكت وحدها قيل لما كسرت لوجهين

احدهما

احدهما انما لا يلتصق الساكنين بلام الملك الا ترى انك لو
 قلت ذلكت يفتح اللام لا لتبسر وتوهم السامع ان المراد به
 ان هذا الشيء ملك لك فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس
 كسرت اللام لان هذا الالتباس وانما فتحت كاف الخطاب
 في المذكر وكسرت في المؤنث للفرق بينهما والكاف في تلكا ايضا
 علامة للتشبيه وكذلك الكاف ايضا في اولئك للخطاب واليهم
 واليهم والواو المحذوفه علامة لجمع المذكر وكذلك الكاف
 ايضا في اولئك للخطاب والنون المشددة علامة لجمع المؤنث
 المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التشبيه
 والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله تعالى ذلكت
 بما قدمت ايديكم ولم يقل ذلكتكم وقيل انما افرد لانه اراد به
 الجمع كما انه قال ذلكت ايها الجمع والجمع مفرد فاعرفه الشيء
 انه نعم باب الالفات ان قال قائل على كسر بيا الالف
 التي تدخل في اوائل الكلام الكلم قيل على ضربين همة
 وصل وهمة قطع همة الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما

بعدها في الوصل ولذلك سميت همة الوصل وهمة القطع
 هي التي يقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها ولذلك
 سميت همة القطع فان قيل ففي ما اذا تدخل همة الوصل
 قيل في جميع اقسام الكلام من الاسم والفعل والحرف قد دخل
 على اسم ليس بمصدر وعلى اسم هو مصدر فاما ليس بمصدر
 فابن وابنه واثنان وثنتان واسم واست وامر
 وامرأة وايمن فالهزة دخلت في اواخر هذا الكلام عوضا
 عن اللام المحذوفة منها ماعدا امر وامرأة وايمن فاما
 امر وامرأة فاما ادخلت عليهما لانما كانا اخرهما
 همة والهزة معدن التغيير فمن لا منزلة الاسم الذي
 قد حذف منه اللام فادخلت الهزة عليهما كما ادخلت على
 ما حذف منه اللام فاما ايمن فهو جمع عمن الا انهم
 اوصلوا لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفا
 وزيدت الهزة في اوله لئلا يبتدأ بالسكن واما
 ما كان مصدرا فتحذف انطلاق وانقطاع واحرار

واحيرار

واحيرار واستخراج وانديدان واخرقواط واسحقاك
 واستلقا وحرخام واسطرار وما اشبه ذلك واما الفعل
 قد دخل همة الوصل منه على هذه افعال هذه المصادر نحو انطلق
 واقطع واحمر واحمر واستخرج وانعود وخرقواط
 واسحقاك واستلقى واحمرخمر واسيطر وما اشبه ذلك
 واما دخلت همة الوصل على اشلة الامر من الفعل الذي
 يسكن فيه ما بعد حرف المضارع ادخل واضرب واسمع
 لئلا يبتدأ بالسكن واما الاعرف فلا تدخل همة الوصل
 عليه الا على حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل
 والفلان وما اشبه ذلك في قول سيبويه لعله للفعل
 التي ذكرناها واما الخليل فذهب الى ان الالف واللام
 زيدتا معنى للتعريف الا انهم جعلوا الهزة همة وصل
 وصل لكثرة الاستعمال فان قيل فلم فتحذف الهزة مع لام
 التعريف والالف في ايمن قيل اما الهزة مع لام التعريف
 فتحذف لثلاثة اوجه الوجه الاول ان الهزة لما دخلت

على لام التعريف وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة
للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل والوجه الثاني ان
الحرف انقل فاختاروا له الفتح لانه اخف الحركات والوجه
الثالث ان الهمزة مع لام التعريف يكثر ورها في الكلام
الكلام فاختاروا لها اخف الحركات وهو الفتح وانما همزة
ايمن فاما بينت لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان
تكون همزة قطع مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال
بقيت على ما كانت عليه والثاني انها فتحت لان هذا
الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما ناب عن الحرف
شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تنفتح همزته
كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضمة الهمزة في
غوا دخل وكسرت في ضرب وما اشبه ذلك قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى ان الاصل في هذه الهمزة الكسر وانما ضمت
في غوا دخل وما اشبهه لان الخرج من كسر الى

ضم

ضم متشقل ولهذا ليس في كلام العرب شئ على وزن فعل
وذهب الكوفيون الى ان الهمزة الوصل مبنيّة على ثالث
السبيل فان كان مكسوراً كسرت وان كان مضموماً ضمت
وما عدل ما ذكرناه من همزة الوصل فهو همزة قطع لان
همزة القطع ليس لها اصل يحصرها انا ان ذكر بيدها فرقا
على جهة التمييز فقول يفرق بين همزة الوصل
وهمزة القطع في الاسماء بالتصغير فان ثبتت في الهمزة
التصغير فهي همزة قطع وان سقطت في همزة وصل نحو
همزة اب واين فالهمزة في اب همزة قطع لانها تثبت
في التصغير لانه تقول في تصغير اب والهمزة في
في ابن همزة وصل لانها تسقط في التصغير لانه تقول
في تصغير بني ويفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع
في الافعال بان تكون في المضارع منه مفتوحة او مضمومة
او مضمومة وان كانت مفتوحة فهي همزة وصل لما قبلناه
وان كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو اجل واحسن

وما أشبه ذلك لا تك تقول في المضارع منه يحمل ويحسن وما
 أشبه ذلك دهنه مصدره أيضا مرة قطع كالنفل وأما كسرت
 من إجمال ونحوه تلك يلتبس الجمع فأنهم قالوا إجمال بفتح اللام
 الصنع في المصدر لا يلتبس بجمع جلا فلما كان ذلك بوزن
 إلى الالبس كسروا الصنع لأن الالبس فان قيل فلم يفتوا
 أحرف المضارعة من الثلاثي وضموها في الرباعي قيل لأن
 الثلاثي أكثر من الرباعي والفتحة أخف من الضمة فاعطوا
 الأكثر لأخف والأثقل الأثقل من الرباعي فحل وجب ضمها
 قيل إنما وجب فتحة لوجهين أحدهما أن الثقل في الثلاثي
 أكثر من الرباعي فلما وجب الحل على أحدهما كان الحل على
 الأكثر أو من الحل على الأقل والثاني أن الخامس والسادس
 ثقيلان لكثرة حروفهما فلونوهما الأدي ذلك
 أن يجمعوا بين كثرة الحروف وثقل الضمة وذلك لا يجوز فاعطوا
 فاعطوه أخف الحركات وهو الفتح على أن بعض العرب يضم
 حروف المضارعة فيهما كينطلق ويستخرج يضم حرف

المضارعة

المضارعة حملا على الرباعي فأعرفه إنشاء الله تعالى باب
 باب الإمالة إن قال قائل ما الإمالة قيل إن تخوفا بالهم
 بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء فان قيل فلم أدخلت
 الإمالة الكلام قيل طلبا للتشاكل لتلك على مختلف الأصوات
 فتتنافس وهي مختصة بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من
 بني تميم وغيرهم وهي فرع على التخفيف والتخفيف هو الأصل
 بدليل أن الإمالة تعيق تلك أسباب توجبها وليس التخفيف
 كذلك فان قيل فما الأسباب التي توجب الإمالة قيل هي الكسرة
 في اللفظ وكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع أو الياء الموجودة
 في اللفظ وكسرة لأن الألف المنقلبة عن الياء لأن الألف
 تتنقل من منة إلى المنقلبة عن الياء وإمالة الإمالة فهذه
 ستة أسباب توجب الإمالة فالإمالة لكسرة في اللفظ
 فتخو قولهم في عالم وفي سالم وأما الإمالة لكسرة تعرض
 للحرف في بعض المواضع فتخو قولهم في خاف خاف قاما لأن
 الخاء تكسر في خفت وأما الإمالة للياء فتخو قولهم في شيبان

شيان وفي غيلان غيلان فاما الامالة لان الالف متقلبة
 من الياء لغير قولهم في دحى دحى وفي دحى دحى واما
 لان الالف تتنقل من ثالثة المتقلبة عن الياء فقولهم في
 حيارى حيارى وفي سكارى سكارى فاما الامالة
 لان امالة فتعذر اليت عمارا وقران كتابا فان قيل فامنع
 من الامالة قيل هو في الاستعلاء والاطباق وهي الصاد
 والضاد والطاء والظاء والغين والكاو القاف فهذه
 سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم تمنع هذه
 الاحرف الامالة قيل لان هذه الاحرف تستعمل بالامالة
 فتصل بالحنك الاعلى فيجذب الالف الى الفتح ويمنع
 وتمنع من الشغل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت بعدها
 الالف مكسورة ومنعت الامالة واذا وقعت مكسورة
 قبلها لم تمنع قيل انما تمنع من الامالة اذا وقعت
 مكسورة بعد الالف لانه يؤدى التعلد بعد الاغدار
 لان الامالة تقتضي الاغدار وهذه الحروف تقتضي

التصعد

التصعد فلو اميلت هاهنا لادى ذلك الى التعلد وبعد
 الاغدار وذلك ثقيل فلهذا منعت من الامالة بخلاف ما
 اذا وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدى الى ذلك
 فانك اذا ايتت المستعلى مكسورا اضعفت استعلاء وتثرت
 اذا املت اغدرت بعد تصعد والاغدار بعد التصعد سهل
 خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فمل جازت الامالة اذا
 وقعت قبل الالف مفتوحا خصوصا وت ذلك اغدرت بعد
 تصعد قيل لان الحرف المستعلى مفتوح والحرف المستعلى اذا
 كان مكسورا لان الكسرة تضعف الاستعلاء فصارت سلا
 الى الاجل ان الامالة ولم يكن جواز الامالة هناك لانه
 اغدار بعد تصعد فقط وانما كان لان الكسرة اضعفت
 استعلاءه ولانه اغدرت بعد تصعد فاعتبار هذين الوجهين
 الوجهين جازت الامالة هاهنا وان وجد احدهما
 وهو كونه اغدار بعد تصعد فلم يوجد الاخر وهو تضعيف
 حرف الاستعلاء بالكسرة التي هي سلم الى جواز الامالة

التصعد

فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع
 عال من درجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة النزول
 النزول من موضع عال من غير درجة او سلم فبان الفرق
 بينهما فان قيل فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة
 صنعت من الامالة واذا كانت مكسورة وجبت الامالة قيل لا
 الراء حرف تكريس فاذا كانت مفتوحة او مضمومة فلا تدفع
 اجتمع فيها ففتان او ضمتان فلذلك صنعت من الامالة
 واما اذا كانت مكسورة فكانت قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
 فلذلك اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة
 حرف الاستعلاء في لظهور والراء المفتوحة في دار القرار
 وما اسببه ذلك قيل انما غلبت الامالة في الراء المكسورة
 مع الحرف المستعمل لان الكسرة في الراء اكتسبت تكسيرا
 ففوت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتوكلها
 فصار الكسرة بمنزلة كسرتين يستقلها تصعد المستعمل
 وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعمل فكذلك الراء

الطالع

المفتوحة

المفتوحة المشبهة به فان قيل فلم لندخل الامالة في الحرف
 قيل لان الامالة ضرب من التصرف او لتدل الالف على
 على ان اصلها ياء والحرف لا يتصرف ولا تكون القابلة
 متقلبة عن ياء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في الياء
 ويا في النداء قيل اما الياء فاما اميلت لانها اعتنت عن
 الجمله واما يا في النداء فاما اميلت لانها قامت مقام الفعل
 فجازت امالتها كالنقل فاعرفه انتاء الله نعم باب الوقف
 ان قال قائل على كره وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
 السكون وهو حذف الحركة والتنوين ولا شام وهو ان تظم
 شفتيك من غير صوت وهذا يدركه البصريون وهو
 البصير دون الضمير والروم وهو ان تشير الى الحركة
 بصوت ضعيف وهذا يدركه البصري والضمر والنداء
 والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا امر
 وهذا خالدا ولا تباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا
 كان ساكنا وهو من كنه الحرف الاخير في الراء الرفع ها

باب الوقف

والجاء هذا بذكر ومررت ببيكر فان قيل فلم خصصوا الوقف
بهذه الخمسة قيل اما السكون فلان ارادة المتكلم ينبغي ان
تكون بعد الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة بالسكون
لا الحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حالة
الرفع ولا ياء في حال الجر قبل الوجهين احدهما انما ابدلوا
من التنوين الفا في حالة النصب ولم يبدلوا الحقة الفتحة
مخلو في الرفع والجر فان الضمة والكسرة ثقيلان والوجه
الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع
لكان يؤول الى ان يكون اسما متخا في اخره واو قبلها
ضمة وليس في كلام العرب اسم ممكن في اخره واو قبلها
ضمة ولو بدلوا من التنوين ياء في حالة الجر كانت تلك
يؤول الى ان يلبس بياء المتكلم فلذلك لم يبدلوا منه
ياء على ان العرب من يبدل في حالة الرفع واو
وفي حالة الجر ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب
النصب الفا لا يبدل في حالة الرفع واو ولا في

الجر

رامته

الجر ياء وهي لغة قليلة وجود اللغات الابدال في حالة
النصب وترك الابدال في حالة الرفع والجر على ما بينا واما
الاشمام فالمراد به يبين ان لهذه الكلمة حال حركة في حال الفصل
وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم يحن الاشمام في حالة
الجر قيل لانه يؤول الى تسوية الخلقه واما الاتباع فلانه
لما وجب التحريك لا لتقاء الساكنين اختاروا الضمة في حالة
الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة الفصل فكانت اولى
من غيرها قال الشاعر انا بن ماويه ادخل النفر وكذلك
حكم الكسرة في قول الاخرا تني جمل على سايفها فافش
لذلك الجمل بكسر الخاء والجيم فان قيل فعمل جاز ذلك في حالة
الرفع والجر قيل لان حرف الاعراب تلزم له الحركة في حالة
الرفع والجر فان قيل فعمل جاز فيما لم يكن فيه تنوين غفولك
رايت البكر قبل جمل على ما فيه السور التنوين لان الواصل
هو التذكير فان قيل فعمل جاز ان يقال هذا عدل بضم الذا
ومررت بالبشر بكسر الشين في الوقف كما جاز هذا بكسر

ومررت بكسر قبل لانه لو قالوا هذا عدل يضم الدال لادى
 ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانه ليس في كلامهم
 شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا
 نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع
 حقا احقق وجروا جروا وقلنسوه اقلنسوه فقالوا هذا
 عدل بكسر الدال لانه لانه له نظير في كلامهم غوابل
 واطل ولم يقولوا مررت بالبشر بكسر الشين لانه في الاسماء
 شيء على وزن فعل الاول اسم دويبه ورمه اسم للشيء
 للتنبيه وهما فعولان نقلا الى الاسمية وحكى بعضهم وصل
 فلما كان ذلك لا يؤدي الى اثبات ما لا نظير له في
 كلامهم رفضوه فقالوا مررت بالبشر يضم الشين
 لان له نظير في كلامهم غوطب وحرص فاعرفه
 انشاء الله تعالى باب الادغام ان قال قائل
 ما الادغام قيل ان تصل حرفا في مثل من غير ان
 تفصل بينهما بحركة او وقف فينبوا اللسان عنها

باب الادغام

هـ نبوة

هـ نبوة واحدة فان قيل فعلى كمال الادغام قيل على ضربين ادغام
 حرف في مثله من غير قلب وادغام حرف في مقابلته ربه بعد القلب
 فاما ادغام الحرف في مثله فنحو شد ورة والاصل فيه شد
 ورد لانه لما اجتمع حرفان متحدان من جنس واحد سكنوا
 الاول منهما وادغموه في الثاني وحكم المضارع في الادغام حكم
 الماضي نحو شد ويرة وما اشبه ذلك واما ادغام الحرف
 في مقارب فهو ان تبدل احدهما من جنس الاخر وتدغم فيه
 فيه الحق للكله وانتهك قطننا واسلخ غنمك وادمع
 خلفا وما اشبه ذلك غير ذلك لا ظريف الى معرفة تقارب
 الحروف لا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها واصاها وهي
 تسعة وعشرون حرفا وهي معرفة وقد تبلغ خمسة وعشرين
 حرفا عروفي مستحسنه وهي النون الحقيقية وهمزة بين الهمزة
 والواو والالف المائلة واللف النعيم وهي التي ينحايها الصلوات
 والصاد كالزاد والسين كالجيم وتبلغ نيفا واربعون حرفا
 بحروف مستحسنه وهي القاف التي بين القاف والكاف

والكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي بين الكاف والجيم
 التي كالشين والطاء التي كالطاء والياء التي كالقاف حكى أبو بكر
 مبرمان للصاد الضعيف المبدل من التاء وحكى أن منهم من
 يقول في اثره اضره ونحار جهاسته عشر مخزجا فلا قول
 المنة والالف والهاء وهي من اقصى الخلق مما يلي الصدر
 والثاني العين والحاء وهو من ادنى الخلق والثالث العين
 والحاء وهو من ادنى الخلق مما يلي الفم والرابع القاف وهو
 من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس الكاف
 وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس الجيم
 والسين والياء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك والسابع
 وهو من اقل حافة اللسان وما بينهما من
 الاضراس وهو من الجانب الايسر اسهل والثامن اللام وهو
 من ادنى حافة اللسان الى منتهى اطرافه والتاسع النون
 وهو من فوق ذلك فوق الشايات والعاشر الراء وهو من
 مخارج النون الا ان الراء ادخل بطرف اللسان في الفم ولها

تكرير

تكرير في مخارجها والحادي عشر الطاء والذال والتاء وهو من
 بين طرف اللسان واصول الشايات العليا والثاني عشر الصاد
 والسين والراء وهو من بين طرف اللسان وفوق الشايات
 السفلى وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروف الصغير والحاء
 والثالث عشر التاء والذال والفاء وهي من بين طرف اللسان
 واطراف الشايات العليا والرابع عشر الفاء وهو من بطن الشفة
 السفلى واطراف الشايات العليا والخامس عشر الباء والجيم
 والواو وهو من بين الشفتين والسادس عشر النون
 الحقيقية وهو من الخياطة شيم ولا على اللسان فيهما فهذا
 مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة والله
 والمذكورة والصمته والشديدة والرخوة والمطبعة والمهموسة
 والمفتوحة والمستعيلة والمختضة المعلقة والمهموسة
 عشرة احرف الهاء والحاء والياء والكاف والسين
 والصاد والتاء والثاء والفاء ويجمعها قولك ستشحتك
 خفصه والمجهورة ما عدل هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفا

ويجمعان على ما جطر قلم من طرائف المذاق ستمائة حرف اللام
والنون والراء والميم والياء والفاء ويجمعها قولك فر من
لت والمصمة ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف
ويجمعها قولك احرب طعقك وكذلك بين الشديدة
والرخوة ثمانية احرف ايضاً ويجمعها قولك نورى
للمع والرخوة ما عداها والطبقة اربعة احرف الصاد
والضاد والطاء والظاء والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة
والستة سبعة احرف اربعة منها هي التي ذكرناها
مطبقة والثلاثة الاخر القاف والعين والحاء والمختصة
والمختصة ما عدا هذه السبعة والمعتلية اربعة احرف
الصنعة وحروف المد واللين وهي الياء والالف والواو
ومعنى ومعنى الهمزة انما حروف اضعف الاعتماد
في موضعها لغير النفس معاً فاحفاها الحسن الصوت
الحق فلذلك سميت همزة ومعنى الهمزة انها
حروف اشبع الاعتماد في موضعها فنعت النفس ان

بحري

بحري معاً فنجت ظاهرة الجهر والظهار وكذلك
مجهورة ومعنى لذلك انها حروف لها فضل على ذلف اللسان
وهو طرفه ولذلك سميت مدلقة ومعنى المصمة بانها حروف
حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلف اللسان واصمت
بان تختص بالبناء اذا كانت الكلمة ذباعتية او خماسية
ولذلك سميت مصمة ومعنى الشديدة انها حروف
صلبة لا يحرف فيها الصوت ولذلك سميت شديدة ومعنى
الرخوة انها حروف ضعيفة بحري بحري فيها الصوت
ولذلك سميت رخوة ومعنى ما بين الشديدة والرخوة
انما حروف لا مفرطة في الصلابية ولا ظاهرة الضعف
بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت الشديدة والرخوة
ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان الى
الحناك الاعلى فينطق عليها فتصير محصورة ولذلك
سميت مطبقة ومعنى الفتوحة انها حروف لا يرتفع الله
السان بها الى الحناك الاعلى فينفتح عنها ولذلك سميت

ستية

مفتوحة ومعنى المستعليه انها تستعلي الحنك الاعلى
 ولذلك سميت مستعليه ومعنى المنخفضه انها عكس ذلك
 ومعنى المعتليه انها حروف تتغير بانقلاب بعضها
 الى بعض بالعلل الموجبة ولذلك سميت معتليه
 وسميت الالف والياء والواو حروف المد واللين
 اما المد فلا تان الصوت تمد بها واما اللين فلا تانها
 لانت في خارجها واتسعت واوسعقت فخرجت
 الالف ويسمى الهاوى لها الهوى في الخلق
 فهذا ما اذا اردنا ان نذكر من معرفة خارج ذلك
 الحروف واقسامها التي تعرف بها تقارب
 الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جان
 ان تدغم الميم لتقاربها ولا يجوز ان تدغم
 الميم في الباء قبل انما لم يحسن ان تدغم الميم في الباء
 نحو اكرم بكر كما يجوز ان تدغم الباء في الميم
 نحو اصب مطر الا ان الميم فيها زيادة صوت

صوت

صوصوت وهي الغنة فلو ادغمت في الباء لذهبت
 الغنة التي فيها بخلاف الياء فانه ليس فيها غنة تذهب
 في الادغام وكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام
 كما يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوة
 وهو التكرير فلو ادغمت في اللام لذهبت التكرير الذي
 فيها بالادغام بخلاف اللام فانه ليس فيها تكرير يذهب
 بالادغام فاما روي عن عمرو بن العلاء ان ادغام الراء
 في اللام في قوله نعم يغفر لكم فالعلماء ينسبون الغلط في
 ذلك الى الراوي لا الى امرئ ولا الى امرئ اخفى الراء
 فحذف عن الراوي فتوهه ادغاماً وكذلك كل حرف فيه
 زيادة صوة لا يدغم فيها فيما هو انقص صوتاً منه وانما
 لم يحسن ادغام الحرف فيما هو انقص صوتاً منه لانه يؤدي
 الى الحذف به وابطال ماله من الفضل على مقاربه
 فان قيل فلان التعريف في كمر فانه عمر قيل في ثلثة
 عشر حرفاً وهي الفاء والتاء والذال والزال والراء والراء

والسين والثين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون
 نحو الثاني والثالث والرابعي والذكر والذاهب والزاله
 والناهد والشاكر والصابر والظاهر والطارع والضافر
 والناصر فهذه احدى عشر حرفاً من حروف طرف اللسان
 وحرفان على اطان طرف اللسان وهما الضاد والثين
 دائماً ادغمت لام التعريف في هذه الحروف لوجهين احدهما
 ان هذه الحروف مقاربه لها والوجه الثاني ان هذه اللام
 يكثر دورها في الكلام ولهذا تدخل في سائر الاسماء سواء
 اسماء الاعلام والاسماء غير الممكنة ولما اجتمع فيها المقاربه
 لهذه الحروف وكثرت دورها في الكلام لزم فيها الادغام
 واما من اظهر اللام على الاصل فمن الشاذ الذي لا يعتد به فان
 قيل فما الاصل في ست وبالعنبر قبل اما الست فاصلاها
 سدس يدل على قولهم في التصغير سدس وفي تكسين اسداس
 الا انهم ابدلوا من السين تاء كما ابدلوا من التاء سيناً في اتخذ
 فقالوا اتخذ فلما ابدلوا هاهنا من السين تاء صار الحرف
 ست



ست ثم ادغم الدال بالتاء فصار الى ست واما بالعنبر
 واصله بنو العنبر الا انهم حذفوا الدال المقبل لكونه وسكون
 اللام ولم يمكنهم ادغام الحركه النون وسكون اللام في فوا
 النون بذلك من الادغام ومن ذلك قولهم بلغه يريدون
 بنو العم قال الشاعر اذا غاب عدو اعنك بالعم لم يكن
 جليداً ولم تعطف عليك العواطف ومن ذلك علم بنو
 فلان يريدون علم الماء قال الشاعر عزان طفت علما بك
 بن وائل ومجنا صدور الخيل نحو عجم يريدون علم الماكه ليس
 ليس بطر في القياس واما ادعواهم في ذلك كثيرة
 الاستعمال وهو من الشاذ لا يقاس عليه في الكتاب
 ثم الكتاب بقلم امه فق العباد واحوج من
 ظلت السبع الطيلف الشداد اقامهم عن والكشهم
 وكشهم زللا ابداهم بن محمد بن كاطر الحلة سكنا
 وكان الفراع منه يومئذ الناس والعشرون من شهر شوال
 سنة سبعه وسبعين بعد المائتين والالف و
 ١٢٢٢
 ١٢٢٢

يا ناظر افسر بالله مدحاً
 على المؤلف واستغفر له
 وطلب لنفسك من خير ثم بدله
 من بعد ذلك غفرنا لصاحبه

كانت زينة زيب ليس يقوى عليها حتى حق كرمها
 في انما القاري يعقوب وهو غفران من الرب الطاهر

امتیاز قلم

امتیاز قلم

۱۵۳

